الرد على النحاة

لابن مضاء

أبي العباس أحمد بن عبد الرحمن اللخمي القرطبي

٥١٣ - ٥٩٢ هـ

دراسة وتحقيق

الدكتور محمد إبراهيم البنا

[illegible]

الطبعة الأولى

١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م

دار الاعتصام

بين يدى هذه الطبعة

أسند إلى أثناء عملى فى كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية بجامعة بنغازي تدريس مادة « أصول النحو » ، ويشمل منهجها دراسة نقدية لبعض المؤلفات فى النحو ، ومنها هذا الكتاب : « الرد على النحاة » لابن مضاء . فألزمت نفسى بأن تكون الدراسة نابعة من نص ابن مضاء ، ونحيت جانبا القراءات السابقة التى دارت حول كتابه ، وقدمت هذه الدراسة التى تراها فى صدر هذه الطبعة . وكان مما دفعنى أيضا إلى هذه الدراسة أنه كانت لى من قبل دراسة عن السهيلى صاحب ابن مضاء ، وأنى عشت هذه المرحلة من حياة الأندلس عن قرب .

عرضت هذا العمل على بعض الزملاء فحبذ نشره ، ودعانى — رغبة فى كمال النفع — إلى البحث عن مخطوطة تحقق مع هذه الدراسة ، حيث تكون الدراسة مصحوبة بالنص الذى قومته ، فيمكن للقارىء أن يعود إليه أثناء متابعته للدراسة . وهناك أمر آخر ، هو أن هذه المخطوطة الجديدة لعلها تفيد فى تقويم نص النشرة السابقة .

بحثت كثيراً عن نسخة أخرى لهذا الكتاب ، فلم أقف آنذاك على شىء . وفى غمرة البحث اطلعت على الأصل الذى اعتمد عليه الأستاذ الدكتور شوقى ضيف ، فأدركت مدى ما عاناه فى إخراجه ، وأكبرت عمله ؛ فهى نسخة سقيمة حديثة العهد ، حافلة بالتصحيف والتحريف .

قدمت الدراسة للطبع ، وقلت : لتطبع هذه الدراسة الآن مستقلة ، ولعلك واجد فى المستقبل ما تبغى . وأثناء ذلك وقعت لى هذه المصورة

في معهد المخطوطات العربية ، على الرغم من أني طلبتها فيه من قبل ، فقد كانت هذه المصورة مع أخريات مما حفظه المعهد منذ وقت بعيد ، ولكن أغفل تسجيله وفهرسته ، وعثر عليه بعد أن طبعت فهارس المعهد .

تبينت المصورة فإذا هي عن نسخة قديمة العهد جداً ، قريبة من عصر المؤلف ، وأدركت أنها يمكن أن تقدم شيئاً ، فأسرعت إلى تصويرها ومقابلتها . وإني لأرجو أن يكون هذا العمل قد حقق المشاركة المرجوة في التعريف بابن مضاء ، وبكتابه ، وسلامة نصه . . وبالله التوفيق .

د . محمد إبراهيم البنا

تمهيد

يعد كتاب « الرد على النحاة » لأبي جعفر أحمد بن مضاء القرطبي ، من أشهر كتب تراثنا النحوي التي حظيت باهتمام الدارسين في عصرنا ، فمنذ نشره والباحثون في النحو يفيئون إليه . لا لأنهم يجدون فيه نحواً جديداً ، فليس فيه من ذلك شيء ، وإنما يرجعون إليه لأن صاحبه وعدهم فيه بمنهج جديد يخلص النحو من أثقاله . ويقيل الشادين فيه من أعبائه ؛ وقد أفصح عن منهجه في صدر كتابه بقوله : « قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه . وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه » .

ولم يكن ابن مضاء بدعاً في حملته هذه على النحو . فسترى عما قريب أن أغلب ما صرح به ابن مضاء كان يتردد في المجالس العلمية في المشرق والمغرب . وكان المحققون من النحاة قد قالوا فيه كلمتهم .

وقد شهد ابن مضاء[1] عصرين من عصور الأندلس ، هما : عصر المرابطين (٤٩٣ – ٥٤١ هـ) ، وعصر الموحدين (٥٤١ هـ – ٦٦٨ هـ) ؛ فأما عصر المرابطين – وهو الذي أظل ابن مضاء في مرحلة الطلب والتلمذة – فقد اتسم عموماً بالجمود الفكري ، وكادت تخلو به الأندلس من الحياة الفكرية المنطلقة التي عاشتها الأندلس في ظلال أمراء الطوائف ؛ ويعزى ذلك إلى سيطرة فقهاء المالكية الذين كانت معارفهم لا تعدو فروع مذهبهم . « ولم يكن يقرب من أمير المسلمين ويحظى عنده إلا من علم علم الفروع – أعني فروع مذهب مالك – فنفقت في ذلك الزمان

---

(١) ولد ابن مضاء بقرطبة سنة ٥١٣ هـ ، ومات بإشبيلية في السابع عشر من جمادى الآخرة سنة ٥٩٢ . انظر بغية الوعاة ١ / ٣٢٣ .

كتب المذهب ، وعمل بمقتضاها ونبذ ما سواها ، وكثر ذلك حتى نسي النظر في كتاب الله ، وحديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فلم يكن أحد من مشاهير ذلك الزمان يعتني بهما كل الاعتناء ، ودان أهل ذلك الزمان بتكفير كل من ظهر منه الخوض في شيء من علم الكلام »[1] . وقد أصاب الفلسفة ما أصاب كتب الأصول ، وفقد الشعراء الرعاية التي حظي بها نظراؤهم في عصر أمراء الطوائف . ومع هذا لم يخل هذا العصر تماماً من بعض الأعلام الذين أمضوا تلمذتهم في عصر أمراء الطوائف ، ومن هؤلاء : ابن باجه (ت ٥٣٣ هـ) الذي نبغ في الرياضة والفلسفة والطبيعة والفلك ، وابن العربي (ت ٥٤٣ هـ) وكان من أئمة الحديث والتفسير والفقه ، وأبو الوليد محمد بن أحمد ابن رشد ، الجد (ت ٥٢٠ هـ) ، وكان قاضي الجماعة في قرطبة . فأما شيوخ اللغة وأساتذتها القائمون على صناعة العربية والأدب ، فقد كان منهم في هذا العصر جملة عبرت بهم الدراسة اللغوية بين عصرين زاهرين ، وهما عصر أمراء الطوائف وعصر الموحدين ، ومن هؤلاء : ابن السيد البطليوسي (٤٤٤ – ٥٢١ هـ) ، وابن الطراوة (ت ٥٢٨ هـ) وابن الباذش (ت – ٥٢٨ هـ)، وابن الرماك (ت–٥٤١ هـ) شيخ ابن مضاء صاحبنا . وإنك لو رجعت إلى تراجمهم ، وإلى تراجم طبقتهم ، فسوف ترى أنهم كانوا قوامين على الكتاب وعلى غيره من كتب المتقدمين ، وأن الطلبة كانت تفد إليهم تأخذ عنهم الأدب . وقد « أخذ ابن مضاء عن ابن الرماك كتاب سيبويه ، وسمع عليه وعلى غيره من الكتب النحوية واللغوية والأدبية ما لا يحصى[2] » . وإذا علمنا أن ابن مضاء « كان مقرئاً مجوداً ، محدثاً مكثراً ، قديم السماع واسع الرواية ضابطاً ، ماهراً في كثير من علوم الأوائل[3] » . عرفنا أن الأندلس في هذا العصر – عصر المرابطين – لم تخل معاهدها من الأعلام المجيدين في كل فن ، وأن ما قاله المراكشي –

---

(١) المعجب للمراكشي ٢٣٦ .

(٢) بغية الوعاة ١/٣٢٣ .

(٣) الديباج المذهب ٤٨ .

من أنه لم يكن أحد من مشاهير ذلك الزمان يعتني بالأصـــول — فيه إطلاق ينبغي أن يتنزه قول المؤرخ عنه ، وتأباه طبيعة الأمور . ولقد كان ابن مضاء من خيرة تلاميذ هذا العصر ، ومن الأساتذة البارزين في عصر الموحدين .

جاء الموحدون لتنطلق الأندلس مع عصرهم في حياة فكرية وأدبية ، فعادت صورتها الزاهية على عهد أمراء الطوائف ، تلك الصورة التي كانت في الحقيقة امتداداً لحركة العلمية المزدهرة التي رعاها الحكم المستنصر في منتصف القرن الرابع الهجري ؛ ذلك أن أمراء الموحدين كانوا يقدرون العلوم والفنون حق قدرها ، بل كانت الدعوة إلى العلم أصلا من أصول داعيتهم محمد بن تومرت ، ومن ثم كان ملوك الموحدين علماء ، فعبد المؤمن بن علي مؤسس هذه الدولة ، كان عالمـــا جليل القدر ، تجمع حاشيته العلماء والأدباء والشعراء من المغرب والأندلس ، وكان خليفته يوسف بن عبد المؤمن (ت — ٥٨٠) : « أعرف الناس كيف تكلمت العرب ، وأحفظهم لأيامها ومآثرها وجميع أخبارها في الجاهلية والإسلام[1] » . وقد اتصل ابن مضاء بالخليفة الثاني ، وكان قاضي الجماعة في دولته . فلما توفي يوسف هذا خلفه ابنه يعقوب ، وقد وقع في عهـــده حادثان كبيران ، أولها : ما كان منه من محاربة الفلسفة ، واضطهاد الفلاسفة ، ويعزى ذلك إلى أنه نقم أموراً على أبي الوليد بن رشد (ت ٥٩٥ هـ) ، وأنه كان لدسائس القصر وللمنافسة أثر في تنميتها ، « وكتبت عنه الكتب إلى البلاد بالتقدم إلى الناس في ترك هذه العلوم جملة واحدة ، وإحراق كتب الفلسفة ، إلا ما كان من الطب والحساب[2] » . على أنه لم يطل أمد هذا الحجر ، فقد عفا أبو يوسف عن أبي الوليد بن رشد واستدعاه ، وجنح إلى تعلم الفلسفة كما يقول المراكشي .

والحادث الثاني : هو دعوة أبي يوسف هذا إلى الأخذ بظاهر الكتاب

---

(١) المعجب ٢٠٩ .

(٢) المرجع المتقدم ٢٨٤ .

والسـنة ، ونبذ كتب مذهب مالك ، وهو المذهب الغالب على أهل المغرب والأندلس ، فأحرقت هذه الكتب ، يقول المراكشى : « لقد شاهدت منها ، وأنا يومئذ بمدينة فاس ، يؤتى منها بالأحمال فتوضع ، ويطلق فيها النار ، وتقدم إلى الناس فى ترك الاشتغال بعلم الرأى والخوض فى شىء منه ، وتوعد على ذلك بالعقوبة الشديدة ، وأمر جماعة ممن كان عنده من العلماء المحدثين بجمع أحاديث من المصنفات العشرة فى الصلاة وما يتعلق بها ، على نحو الأحاديث التى جمعها محمد بن تومرت الطهارة[1] » . ويقول المراكشى أيضاً : « وكان قصده بالجملة محو مذهب مالك وإزالته من المغرب مرة واحدة ، وحمل الناس على الظاهر من القرآن والحديث ، وهذا المقصد بعينه كان مقصد أبيه وجده إلا أنهما لم يظهراه ، وأظهره يعقوب هذا[1] » .

وهو موقف — كما ترى — على النقيض من موقف المرابطين الذين كانت لهم عناية بالغة بكتب المذهب المالكى ، حتى ذاعت بين الدارسين وراجت عندهم . ويبدو أن المهدى بن تومرت داعيـة الموحدين قد رأى أن اشتغال الناس بها قد باعدهم عن الأصول وصرفهم إلى الفروع وما فيها من خلاف ، وحال بينهم وبين النظر فى كتاب الله وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام . ولذا كان من أصول هذا الداعية أن يعود بالناس مرة أخرى إلى القرآن والحديث يأخذون منهما الأحكام . وقدم لهم المنهج الذى ينبغى أن يتبع وذلك فى كتاب الطهارة .

كان ابن مضاء وثيق الصلة بالخليفة الثالث عظيم المكانة عنده ، ويبدو أن موقف الدولة من الفقه المالكى قد دعاه إلى أن يكون له فى النحو موقف مماثل ، هو ما ذكرناه له من قبل : « قصدى فى هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغنى النحوى عنه ، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه » . وكان قد قال فى مقدمة كتابه : « وإنى رأيت النحويين — رحمة الله عليهم — قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن ،

---

(١) المرجع المتقدم ٣٥٤/٣٥٥ .

وصيانته عن التغيير ، فبلغوا من ذلك إلى الغاية التي أموا ، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا . إلا أنهم التزموا ما لا يلزمهم ، وتجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أرادوه منها ، فتوعرت مسالكها ، ووهنت مبانيها . . »

وجد ابن مضاء أن النحاة قد تزيدوا في النحو على صورة تأباها طبيعة الدراسة فيه ، وأنه وقع بينهم من الخلاف فيه وفي كثير من أصوله ما يوشك أن يباعد بينهم وبين مصادره الأولى حتى ليكاد الدارسون له يشغلون به عن اللغة نفسها . وعلى هذا فإن النحو ليس دون الفقه حاجة إلى الإصلاح ، ولما كانت دعوة الخليفة الثالث ظاهرية في الفقه ، فقد عد ابن مضاء ظاهرياً في النحو ، وأنه آراء (يعني ابن مضاء) في العربية ، وشذوذ على غير مألوف أهلها ، ظاهري في النحو[1] » .

وقد دعا ابن مضاء إلى إسقاط القول بالعامل ، وإسقاط العلل الثواني والثوالث ، وتمارين التصريف ، ولم يكن أول من نادى بهذه الآراء ، فمن قبله هاجم ابن حزم الظاهري (ت ٤٥٦) العلل النحوية ، فقال : « وأما علم النحو فإن مقدمات محفوظة عن العرب ، الذين نريد معرفة تفهمهم المعاني بلغتهم ، وأما العلل فيه ففاسدة جداً[2] » . وكان في المشرق حينئذ ابن سنان الخفاجي (ت ٤٦٦) الذي كان يقول : « فأما طريقة التعليل فإن النظر إذا سلط على ما يعلل النحويون ، لم يثبت معه إلى القد الفرد ، بل ولا يثبت شيء البتة ، ولذلك كان المصيب منهم المحصل من يقول : هكذا قالت العرب ، من غير زيادة في ذلك[3] » . ولقد حكى عبدالقاهر (ت ٤٧١ هـ) ما أنكره معاصروه في النحو ومنها العلل

---

(١) إشارة التعيين ، ورقة ٩ .

هذا ويقوم المذهب الظاهري في الفقه على إنكار القياس ، ويرى أن في القرآن والسنة وعمومياتهما ما يكفي لبيان الأحكام ، ولا يبيح القياس إلا إذا ورد نص بتحليل أو تحريم لما يرد فيه علته ، فحينئذ يجوز أن يشرك معه في حكمه ما لم ينص عليه ويكن اتحد معه في العلة ، أما إذا لم ينص على علته فليس للمجتهد أن يقول من عنده ثم يقيس عليها

(٢) التقريب ٢٠٢ .

(٣) سر الفصاحة ٣٢ .

والتصاريف أو التمارين ، على نحو ما نبين بعد . هذا ويبدو أن أبا الوليد ابن رشد (٥٢٠ — ٥٩٠ هـ) قرين ابن مضاء ومعاصره ، قد شغله أمر النحو والنحاة ، وما رآه من استغراقهم في مسائله وعويصه ، وصرفهم الجهود إلى درسه ، حتى صار لكل شيخ مذهب ينافح عنه ، ويعتز بتكوين من يقوم به من التلاميذ ، فرأينا له كتاباً عنوانه « الضروري في النحو(١) » ، وهو عنوان دال على مضمونه ، ولعله دعا فيه إلى القصد والاعتدال .

إن الأندلس على عهد الموحدين كانت عامرة بالمدارس المتناثرة في قواعدها ، وكان النحو يشغل الدارسين ويستنفد كثيراً من جهدهم ووقتهم . وإن حملة النقاد من أمثال ابن مضاء ومن تقدمه ترجع إلى أن النحاة في دراستهم التزموا ما لا يلزمهم ، وأصبح علمهم حافلا بأمور تجافيها طبيعة العلم ، ففي النحو العربي تختلط الظواهر اللغوية بالحالات الذاتية التي لا يمكن أن تعد من العلم في شيء ، وإنما هي تعبر عن نفس صاحبها ومزاجه . ومن المعروف أنه « لابد للحقيقة العلمية أن تجيء مستقلة بقدر المستطاع عن قائلها ، فلا يمازجها شيء من ميوله وأهوائه ونزعاته الذاتية وقيمه التي يقوم بها الأشياء من حيث خيرها وشرها ، وجمالها وقبحها(٢) » . ولو أن علماء اللغة العرب التزموا هذه الموضوعية في دراستهم اللغوية لاطرد تفكيرهم ، ولكانت لهم نتائج وآراء في اللغة تتساوق مع الزمن .

ومع ذلك لا يستطيع منصف أن ينكر الجهد العظيم الذي بذله النحاة في تقديم صورة كاملة لهذه اللغة ، « أما جمع المادة واستقراؤها وتقسيمها وتسمية أجزائها ومفهوماتها ثم وضع القواعد التي تصف جهات الشركة بين المفردات ، فقد تم كله على نحو يثير الإعجاب ، وقد بذل فيه من الجهد ما سوف يظل أثره ملحوظاً أبد الدهر(٣) » . ولقد مضى قول ابن مضاء :

---

(١) توجد نسخة منه في مكتبة الاسكوريال .

(٢) المنطق الوضعي الدكتور زكي نجيب محمود ٢ / ٣٢ .

(٣) اللغة بين المعيارية والوصفية للدكتور تمام حسان ١٦٤ .

«وإنى رأيت النحويين – رحمة الله عليهم – قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن ، وصيانته عن التغيير ، فبلغوا من ذلك إلى الغاية التى أموا ، وانتهوا إلى المطلوب الذى ابتغوا » . إن المدخل الذى سلكه النقاد فى مآخذهم على النحاة العرب هو أنهم تزيدوا فى نحوهم لا قصروا ، وإن كان للمحدثين منهم مآخذ أخرى تتصل بالمنهج ليس هذا مقام ذكرها .

وسنعرض – إن شاء الله – فيما يلى وجهة نظر ابن مضاء فى الأمور الثلاثة التى نادى بإسقاطها ، وهى : العامل ، والعلل الثوانى والثوالث ، والتمارين . ثم – فى ضوء الحيدة التامة – نذكر ما نعتقده حقاً فى كل مسألة من هذه المسائل ، والله من وراء القصد .

* * *

١- إلغـــاء العوامـــل النحويـــة

لا نعلم قبل ابن مضاء من دعا إلى إلغاء القول بالعامل فى النحو ، على كثرة المآخذ التى وجهت إلى النحو والنحاة. ويبدو أن ابن مضاء كان يدرك خطر دعوته هذه ، ولهذا صدر كتابه بموضوع العامل ، وتناول الحديث فيه على النحو التـــالى :

١ – بدأ أولا بعرض أســـاس هذه النظرية من كلام سيبويه . فنقل قوله : « وإنما ذكرت ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لمـــا يحدثه فيه العامل ، وليس شىء منها إلا وهو يزول عنه ، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شىء أحدث ذلك فيه »(١) .

وقد عقب ابن مضاء على كلام سيبويه هذا بقوله : « فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب ، وذلك بين الفســـاد » .

٢ – انتقل بعد ذلك لبيان رأى ابن جنى فى العامل ، فقال : « وقد صرح بخلاف ذلك أبو الفتح بن جنى وغيره ، قال أبو الفتح فى خصائصه بعد كلام فى العوامل اللفظية والمعنوية : « وأما فى الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشىء غيره»(٢) » .

وكان تعقيب ابن مضاء على كلام ابن جنى : « فأكد المتكلم بنفسه ليرفع الاحتمال ، ثم زاد تأكيداً بقوله : لا لشىء غيره » .

٣ – وكأن ابن مضاء ارتضى ما نسبه إلى ابن جنى من أن العمل الحقيقى

---

(١) انظر الكتاب ٢/١ .
(٢) انظر الخصائص ١٠٩/١ – ١١٠ .

إنما هو المتكلم ، وليس لما يقوله النحاة من الألفاظ أو معانيها ، فالتمس من العقل دليلا على إبطال عمل الألفاظ فقال : « وأما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضاً فباطل عقلا وشرعاً ، لا يقول به أحد من العقلاء لمعان يطول ذكرها فيما المقصد إيجازه ، منها : أن شرط الفاعل أن يكون موجوداً حينما يفعل فعله ، ولا يحدث الإعراب فيما يحدثه فيه إلا بعد عدم العامل ، فلا ينصب « زيد » بعد « إن » فى قولنا « إن زيداً » إلا بعد عدم « إن » .

ويعنى بهذا أنك حينما نطقت بزيد منصوباً ، كانت « إن » غير موجودة ، فكيف ينسب إليها الفعل وهى معدومة ! ثم ذكر أن الفاعل « إما أن يفعل فعله بإرادة كالحيوان ، وإما أن يفعل بالطبع كما تحرق النار ويبرد الماء . وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل ، لا ألفاظها ولا معانيها ، لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع » .

٤ - أثار ابن مضاء بعد ذلك تساؤلا مؤداه أن النحاة فى قولهم بالعامل لعلهم كانوا متسامحين فى العبارة ، فقال : « فإن قيل : إن ما قالوه من ذلك إنما هو على وجه التشبيه والتقريب ، وذلك أن هذه الألفاظ التى نسبوا العمل إليها إذا زالت زال الإعراب المنسوب إليها ، وإذا وجدت وجد الإعراب » .

ولكنه يجيب على هذا بأننا قد نسامحهم إذا كان هذا معتقدهم فى لفظ العامل ، وأن نسبة العمل إليها على سبيل المجاز لا الحقيقة . فأما إذا أصروا على اعتقادهم بأنها عوامل حقيقة وأنها التى تحدث الآثار فى الكلم ، فلا يجوز اتباعهم فى ذلك .

وقد انتقل بعد ذلك لعرض بعض آثار العامل ، فذكر أنهم فى توهم بالعامل أصلوا أصولا تقوم على التحكم والتعسف ، فنشأ منها من الأبواب والآراء ما كان أغنى النحو والنحاة عنه . ويجدر بنا قبل أن

نتدارس معه مشكلات القول بالعامل ، أن نناقش ابن مضاء فيما سبق أن قدمناه له :

١ – هل حقيقة ذلك الذى ينسبه ابن مضاء إلى سيبويه من أنه كان يعنى أن هــذه العوامل تعمل فى معمولاتها على سبيل الحقيقة لا المجاز ؟ إن ابن مضاء ، وقد درس الكتاب ، يعلم جيداً أن سيبويه لا يمكن أن يصدر عنه مثل هذا الفهم ، ويعلم كذلك أن نصوصه فى الكتاب ، وفى أغلب الصفحات منه ، قد صرح فيها بنسبة العمل إلى المتكلم ، فهذا سيبويه يقول فى باب الإضمار فى ليس وكان : « فمن ذلك قول بعض العرب : ليس خلق الله مثله ، فلولا أن فيه إضماراً لم يجز أن تذكر الفعل ، ولم تعمله فى اسم(١) » . فنسب الإعمال إلى المتكلم .

وقال أيضاً : « وأما قول امرئ القيس :

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفانى ، ولم أطلب ، قليل من المال

فإنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوباً ، وإنما كان المطلوب عنده الملك ، وجعل القليل كافياً ، ولو لم يرد ذلك ونصب ، فسد المعنى(٢) » . فنسب العمل إلى امرئ القيس .

هذا إلى نصوص أخرى كثيرة يكاد لا يخلو منها باب من أبواب الكتاب ، ينسب فيها سيبويه العمل إلى المتكلم . وعلى الرغم من إسناده العمل إلى المتكلم فإن سيبويه لو سئل سؤالا أبعد من هذا فقيل له : هل حقاً ذلك الذى تنسبه إلى المتكلم من الرفع والنصب والجر والجزم ؟ أو أنه حينما يتكلم المتكلم يكون خاضعاً للعرف اللغوى فى مجتمعه ؟ لو سئل سيبويه هذا السؤال لتذكر من فوره اللهجات العربية التى وصفها ودونها ، ولبدر إلى ذهنه أنه قد تحد العوامل فى اللهجات وتختلف آثارها ، ولأجاب بقوله : ليست العوامل تفعل شيئاً ولا الأفراد هم الذين يحدثون هذه الآثار ،

---

(١) الكتاب ١/٣٥ .

(٢) الكتاب ١/١١ .

وإنما ذلك شيء تعارفت عليه الجماعة المعينة ، والمتكلم في كل بيئة من هذه البيئات ملتزم بأعرافها اللغوية ، حريص على أن تكون أفكاره مصبوبة في قوالب الجماعة التي ارتضتها وحرصت عليها ، وأن شأن اللغة في ذلك شأن بقية الظواهر الاجتماعية ، لها وجودها المستقل خارج الجماعة ، ولها كذلك سلطانها القاهر ، فلا هو يصنعها بل إنه يتلقاها من الجماعة ويلتزم بها ، ويحس بغاية السعادة إذا أحسن استخدام هذه الأعراف على الوجه الأكمل ، فلو كان الفرد يصنع شيئاً لما كان هناك ما يسمى باللهجات ، ووجود هذه اللهجات دليل على أن كل مجتمع منها قد ارتضى أسلوباً معينا في التفاهم ، له نظامه الصوتي ، وله مفرداته ، وله كذلك تراكيبه المتميزة .

ثم يقول ابن سيبويه : فأما ما تراه في الكتاب من اصطلاح العمل ونسبته أحيانا إلى اللفظ أو إلى المتكلم ، فذلك شيء تواضعنا عليه ، ورأينا أنه يحقق نوعاً من الاختصار في التعبير . على أنك إذا وجدتنا في الغالب ننسب العمل إلى اللفظ فذلك راجع إلى أننا معنيون بوصف الجملة وبيان ما بين أجزائها من العلاقات . وفي الجملة نجد ترابطا بين الأجزاء على نحو قد يكون أوليا . كما في العلاقة بين الفعل والفاعل ، وبين الفعل والمفعول . وقد تتعدد العلاقات في الجملة وتتداخل إذا كثرت القيود . ولما كان من عملنا أن نبين الارتباط بين الأجزاء ، فقد اصطلحنا على أن الكلمة إذا كانت طالبة لغيرها وصحب هذا الطلب تأثير في الكلمة المطلوبة . اصطلحنا على أن نسمي هذه الكلمة الطالبة : عاملة . والكلمة المطلوبة : معمولة لها ، نظراً لوجود العمل مع وجودها ، وزواله مع زوالها ، فأما في الحقيقة فالأمر ما عرفت من قبل لا يعدو أن يكون عرفاً لغوياً .

على أن سيبويه يمضي في التحقيق أبعد من هذا فيقول : إن الارتباط والتعلق ليس بين الألفاظ على الحقيقة ، بل بين معانيها ، فمعنى الكلمة العاملة هو الذي يطلب معنى الكلمة المعمولة . وقد قلت ذلك في أول حديثي في الكتاب حين بينت أن الأفعال لما كانت دليلا على ما مضى وما لم يمض

من نحو الذهاب والجلوس والضرب ، فإنها تعمل فى الحدث نحو : ذهب ذهاباً ، والزمان نحو : ذهب أمس ، والمكان نحو : ذهب فرسخين ، من حيث إنها تدل على الحدث والزمان وتتطلب المكان ، فلما كانت دالة عليها وطالبة لها فقد تعلقت هذه وارتبطت بها(١) . فالارتباط فى الحقيقة بين المعانى .

وإذا حققت المعنى وساءلتنى عنه فإنى أقول لك : إنه المعنى النحوى لا المعنى المعجمى ، وأعنى بالمعنى النحوى ما قلناه مثلا من أن الفعل يدل على الحدث والزمان ، وأن الفاعل من وقع منه الفعل أو قام به ، والمفعول : ما وقع عليه الفعل . والزمان والمكان : ما ضمن معنى فى . وقد قلت أيضاً فى أول الكتاب : « واعلم أن الفعل الذى لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم الحدثان الذى أخذ منه ، لأنه إنما يذكر ليدل على الحدث . ويتعدى إلى الزمان نحو قولك : ذهب ، لأنه بنى لما مضى منه وما لم يمض . . .(٢) » . فأما المعنى اللغوى الذى نجده فى المعجم فإنه لا يطلب شيئاً ، والدليل على ذلك أن المعنى اللغوى الواحد تجد صيغة من الصيغ معه متعدية ، وتجد صيغة أخرى معه لازمه ، وحسبك أن تنظر إلى مادة « ضرب » فى صيغها المتعددة لتعرف أنه لا اعتبار للمعنى اللغوى . خذ مثلا : ضرب ، ضرب ، تضارب ، اضطرب ، ضارب — فسوف تجد أن معنى كل صيغة من هذه الصيغ هو الذى يحدد نوع العلاقة فى التركيب ، فضرب — بفتحات — تطلب فاعلا ومفعولا ، وضرب — مبنية للمفعول — : تطلب نائب فاعل ، وتضارب : تطلب فاعلا متعدداً ، واضطرب : تطلب فاعلا ما ، وضارب : تطلب فاعلا ومفعولا كل منهما واقع منه الفعل وواقع عليه .

يقول لك سيبويه : إننا معنيون ببيان هذه العلاقات ، وكما أن هناك ارتباطاً بين الفعل والاسم ، فبين الاسم والاسم ارتباطات شتى ، وبين

(١) انظر الكتاب ١/١٥ - ١٦ .
(٢) الكتاب ١/١٥ .

الحرف والاسم والفعل مثل ذلك . وهذه العلاقات لا تخلو منها لغة من اللغات ، بيد أن فى العربية علامات صوتية تعين على تحديد العلاقات ، اصطلحنا على تسميتها علامات إعراب ، لا هى من عمل الصيغ ولا من عمل معانيها ، ولا هى كذلك من عمل المتكلم ، وإنما هى كما سبق أعراف لغوية يضعها المجتمع ويصطلح عليها ، وإنما نسبناها إلى اللفظ الطالب فى التركيب لما كانت توجد بوجوده وتعدم بعدمه ، فلما كان الفعل المتعدى يطلب فاعلا ومفعولا ، نسبنا الرفع والنصب إليه ، ولما كان المصدر جىء به لتأكيد معنى الحدث فى الفعل أو لبيانه ، فقد نسبنا نصبه إلى الفعل ، ولما كان النعت جىء به لتخصيص المنعوت أو توضيحه ، فقد نسبنا العمل إلى المنعوت . فالحقيقة أن اصطلاح العمل أردنا به بيان العلاقات ، فكل لفظ اصطلحنا على تسميته عاملا فاعلم أنه فى التركيب طالب لغيره ، وكل لفظ اصطلحنا على تسميته معمولا فاعلم أنه مطلوب لغيره .

وإنك لا تحس بعد إنصاتك لكلام سيبويه إلا أن تحكم بأن ابن مضاء قد اقتضب كلامه اقتضابا ، وأنه جرد من كتابه نصاً واحداً حاول أن يحمله على الحقيقة اللغوية لا العرفية ، فكان متحكما فى اختيار النص وفى تأويله ، وتجاوز ذلك جداً حين قال : « وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل » . فمس صاحب الكتاب ، وشيخه الخليل ، مساً غير كريم .

٢ — فإذا انتقلنا إلى ابن جنى وجدنا ابن مضاء قد أقام بينه وبين سيبويه خلافاً غير موجود ، وكان سبيله فى هذا أيضاً أن اقتضب نص الخصائص كما فعل مع صاحب الكتاب ! والحقيقة أن ابن جنى فى نصه هذا كان يشرح كلام سيبويه والمتقدمين ولا يخالفهم ، وكان ماضياً على دربهم آخذاً بعقائدهم ، قال ابن جنى : « العوامل اللفظية راجعة فى الحقيقة إلى أنها معنوية ، ألا تراك إذا قلت : ضرب سعيد جعفراً ، فإن (ضرب) لم تعمل فى الحقيقة شيئاً ، وهل تحصل من قولك (ضرب) إلا على اللفظ بالضاد والراء

والياء على صورة فعل ، فهذا هو الصوت ، والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوباً إليه الفعل » .

يقول ابن جني : « وإنما قال النحويون : عامل لفظي وعامل معنوي، ليروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه ، كمررت بزيد ، وليت عمراً قائم ، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به ، كرفع المبتدأ بالابتداء ، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم ، هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول ، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره ، وإنما قالوا : لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ ، أو باشتمال المعنى على اللفظ ، وهذا واضح »(١) .

هذا نص ابن جني كاملا في هذا الموضع يشرح فيه كلام النحويين والمتقدمين من أمثال الخليل وسيبويه ، ويقول : إنهم يعنون أن العمل يكون مسبباً عن لفظ يصحبه ، لا أن اللفظ هو الذي يحدث العمل . فجاء ابن مضاء فحذف من هذا النص حديثه عن النحاة، واختار منه فقط : « وأما في الحقيقة ومحصول الحديث ، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره » انتزع ابن مضاء هذه الفقرة ليخيل للقارىء أن ابن جني يخالف النحاة في مقالتهم ، والحقيقة أنه شارح لكلامهم ، موافق لمنهجهم .

ولقد اعترف ابن مضاء فيما بعد بأن القول بالعامل قد أخذ به النحاة أجمعون ، لم يشذ واحد منهم عن ذلك ، وذلك في قوله : « فإن قيل : فقد أجمع النحويون عن بكرة أبيهم — على القول بالعوامل . . . » ، وقد سلم بهذا الإجماع ، وبان من تسليمه أن ما ساقه من خلاف بين ابن جني والمتقدمين شيء اصطنعه هو ، وأنه لا يمت إلى واقع الدراسة اللغوية الذي كان معروفاً .

---

(١) الخصائص ١/١٠٩ — ١١٠ .

٣ ـ رأينا ابن مضاء يرتضى ما صرح به ابن جنى من نسبة العمل للمتكلم ، وأنه هو الذى يحدث الآثار الإعرابية . وقد بينا من قبل أن فى هـذا مجافاة لطبيعة اللغة ، وأنه لا الألفاظ تعمل ، ولا معانيها ، ولا المتكلم ، وإنما المتكلم فى كل مجتمع خاضع للعرف اللغوى فيه ، فليست اللغة من صنعه ، ولا هو وحده الذى يحدد نظمها المختلفة ، بل اللغة كيان مستقل يوجد خارج الجماعة ، وإن كان المجتمع هو الذى صنعه ، فأما دور المتكلم فأن يقيس كلامه على هذا النظام اللغوى ، وأن يحاول أن يأخذ بأحسن ما فيه . ولا يختلف الأفراد بعضهم عن بعض بشىء يحدثونه فى اللغة ، وإنما يختلفون بما خالفت بينهم الطبيعة فى الأداء الصوتى ، والقدرات التى تحدد طريقة تفكيرهم ، ومدى استفادة كل منهم من نظامه اللغوى ، ومن هنا يختلف أداء فرد عن آخر ، ويكون لكل منهم مفرداته وتراكيبه ، بيد أنه بهذا التمايز لايكون خارجاً عن هذا النظام العام ، بل هو يتصرف فى نطاقه . وقد أمكننا أن نستنبط هذا الفهم من كتاب سيبويه ، وكان هذا الفهم بين يدى ابن مضاء .

٤ ـ ومن هنا لا يسعنا إلا أن نقول : إن النحاة فى قولهم بالعامل كانوا متسامحين حين نسبوا العمل إلى الألفاظ أو المعانى ، وأن ذلك شىء كان مقرراً واضحاً فى مصنفاتهم . وأنه كان من الأجدر بابن مضاء أن يصرف النظر عن مناقشة هذا المصطلح إلى مناقشة النحاة فى أصولهم التى وضعوها للعمل . ولما كان النحاة يعنون بالعمل بيان الارتباط بين أجزاء التركيب فماذا قدم ابن مضاء من بديل لنظرية العمل ؟

لقد أجاب ابن مضاء عن هذا التساؤل بأن عقد ثلاثة فصول أراد أن يستدل بها على ما سواها من الأبواب ، وكان قصده من عرض هذه الفصول أن يبين أن النحو مستغن عن حديث العامل والمعمول ، تناول فى هذه الفصول ما يدعى بباب التنازع ، وباب الاشتغال ، ومسألة من باب نواصب المضارع ، وهي النصب بعد فاء السببية وواو المعية ، وقال : « وقد شرعت فى كتاب يشتمل على أبواب النحو كلها » .

فأما ما فى باب التنازع فقد صرح بقوله : « وأنا فى هــذا الباب لا أخالف النحويين إلا فى أن أقول : علقت ، ولا أقول : أعملت » . وقد عرفنا من قبل أن مقصود النحاة بالعامل هو بيان جهة التعلق بين أجزاء التركيب ، وأن قولهم : عامل ومعمول ، هو بعينه ما يعنيه ابن مضاء من متعلق ومتعلق به . ثم عرض ابن مضاء قواعد النحاة فى هذا الباب .

فلما انتقل إلى باب الاشتغال فإننا لا نجده يتحدث عن التعلق البتة ، بل يصف أحوال الاسم المشتغل عنه وأحكامه على نحو ما هو معروف فى كتب النحو ، ثم يقول : « ولا يضمر رافع كما لا يضمر ناصب ، إنما يرفعه المتكلم وينصبه اتباعاً لكلام العرب » . فتراه فى باب يعلق الألفاظ بعضها ببعض وفى باب آخر يغفل حديث التعلق ، ويحيل المسألة على السماع عن العرب . وأغلب الظن أن ابن مضاء حاول جاهداً أن يجد ما يمكن أن يعلق به ذلك الاسم المشتغل عنه ، فلما لم يجد شيئاً كان تفسيره هو أنه هكذا تكلمت العرب . وبعبارة أخرى : وجد ابن مضاء أن حديث التعلق سيوقعه فيما أوقع حديث العامل النحاة ، من القول بالتقدير أو بالحذف ، ذلك أنه لابد أن يعلق الاسم المرفوع بما يقتضى الرفع ، وكذلك المنصوب ، ومن هنا كان فراره من موضوع التعلق . وكذلك فعل فى مسألة فاء السببية وواو المعية . ولذلك يمكن القول بأن ابن مضاء لم يستبدل بموضوع العامل نظرية أخرى ، وإنما هو رجل يقول كلاماً فى باب ، ويقول غيره فى باب آخر ، ولا يجمع الكلامين نظام ولا منهج .

• • •

دعوته إلى إلغاء الحذف والتقدير

هذا وقد تناول ابن مضاء في ثنايا حديثه عن العامل أموراً رآها من آثار القول بالعامل ، ويمكن إجمالها في :

(ا) تقدير العامل .

(ب) تقدير الضمائر .

(ا) تقدير العامل

— ١ —

من أحسن مايذكر لابن مضاء في كتابه هذا حصره أنواع المحذوفات في هذه الأقسام الثلاثة :

١ — محذوف لا يتم الكلام إلا به ، وقد حذف لعلم المخاطب به ، وقد مثل له بنحو قوله تعالى : (وقيل للذين اتقوا : ماذا أنزل ربكم ؟ قالوا : خيراً) ، وبأمثلة التحذير نحو : (ناقة الله وسقياها) .

٢ — محذوف لا يحتاج الكلام إليه ، لأنه تام بدونه ، وإن ظهر كان عيباً . وقد مثل له بأمثلة الاشتغال نحو : (أزيداً ضربته) .

٣ — محذوف إذا ظهر تغير الكلام عما كان عليه قبل إظهاره ، ومثل له بعامل المنادى نحو : (يا عبد الله) ، وعامل المضارع المنصوب بعد فاء السببية أو واو المعية نحو : ما تأتينا فتحدثنا .

وقد اعترف ابن مضاء بالقسم الأول الذى يكون فيه المحذوف معلوماً

من السياق أو المقام ، وقال : إنه يوجد فى كلام الله كثيراً ، وإن حذفه يحقق الإعجاز والبلاغة ، فأما القسمان الآخران فحمل على النحاة حين قالوا بالحذف فيهما ، ورجع تقدير المحذوفات فيهما إلى تحكم نظرية العامل ، تلك التى تقول : إن كل منصوب لا بد له من ناصب ، وإن لم يكن هذا الناصب مذكوراً فلابد من تقديره .

والحق أننا قد نشاركه مقالته فى هذين القسمين ، ونعتقد أنه من الممكن أن تستبدل بالأصول التى قامت عليها أمثال هذه التقديرات أصول أخرى كفيلة بأن تختفى بها بعض أبواب النحو المعروفة وتندمج فى أبواب أخرى . وإنه إذا نظرنا إلى ما قالوه فى باب الاشتغال من تقدير عامل محذوف لاشتغال الفعل المذكور ، وذلك نحو : زيداً ضربته ، فقد بنوه على أن الفعل قد استوفى معمولاته ، وقد يكون من أصلهم : إن أمثال هذا الفعل لا تتعدى إلى الاسم وضميره ، ومن هنا نشأ قولهم بالتقدير ! ولو أنهم نظروا إلى المسموع ووصفوه كما هو لمـــا كانت بنا حاجة إلى مثل هذا التقدير ، ولندخل هذا الباب فى باب المفعول به ، فكنا نرى فى هذا الباب الصور التالية :

١ — ضربت زيداً .

٢ — زيداً ضربت .

٣ — زيداً ضربته ، زيداً مررت به .

والصور الثلاثة تحكى هذه الأوضاع : تأخر المفعول ، تقدمه على الفعل من غير أن يعود عليه ضمير ، تقدمه مع عود الضمير . والصـــورة الأخيرة بمثاليها هى المذكورة فى باب الاشتغال ، ليس هناك ما يمنع من إدخالها فى باب المفعول به ، ونقول : إنه يجوز أن يتعدى الفعل إلى المفعول المقدم وإلى ضميره ، فينصب ذلك المقدم ، سواء أكان الفعل متعدياً نحو : زيداً ضربته ، أم لازماً نحو : أزيداً مررت به ؟

على أن نحوياً من نحاة الأندلس ، وهو أبو الحسين بن الطراوة

(ت ٥٢٨ هـ) يبدو أنه قد سبق إلى إثارة هـذه المحذوفات والاعتراض عليها ، وكان له توجيه آخر خالف به الأقدمين فى إعراب أمثلة الاشتغال وغيرها من المفعولات المتقدمة والمناديات ، كان يقول : إن هذه الأسماء ونحوها منصوبة بالقصد إلى ذكرها خاصة ، من غير حاجة إلى الإخبار عنها أو تسليط عامل لفظى عليها ، فهو يرى أن الأسماء المنصوبة فى :

١ ــ إياك نعبد ، وزيداً رأيت .

٢ ــ زيداً رأيته .

هذه الأسماء لم يقصد الإخبار عنها ، ولا إيقاع الفعل عليها ،وإنما المتكلمون قصدوا إلى ذكرها مقدمة للاهتمام بها أنفسها ، وإن مما قصد إلى ذكره خاصة نحو :

١ ــ سبحان الله .

٢ ــ ويل زيد وويحه .

٣ ــ يا عبد الله .

وكأن ابن الطراوة كان ينبه النحاة إلى أنه ليس حتما أن يكون الاسم مبنياً عليه فيكون مبتدأ ، أو واقعاً عليه فيكون مفعولا ، بل من الأسماء ما يكون المتكلم معنيا بذكره خاصة ، فنصب بهذا الاعتناء أو القصد .

لعل ابن مضاء قد أفاد شيئاً من كلام هـذا الأستاذ الأندلسى ، ولكنا نعود فنسائله رأيه فى القسم الأول من هذه المحذوفات ، وهو المحذوف الذى لا يتم الكلام إلا به ، والذى حذف لعلم المخاطب به ، مثل: (وقيل للذين اتقوا : ماذا أنزل ربكم ؟ قالوا : خيراً) ، ونحو : (ناقة الله وسقياها) فنقول له : لقد اعترفت بأن هنـا محذوفاً لا يتم الكلام إلا به ، فما علاقة ذلك المحذوف بالمذكور ؟ أو ما علاقة ذلك المذكور بالمحذوف ؟ فإن قال : الاسم مفعول به لذلك المحذوف ، فقد عقد بينهما نفس العلاقة التى عقدها النحاة، ولكنه يتحرج من ذكر العامل والمعمول.

وهم لا يتحرجون من التصريح بما قال أو بلفظ العمل ، لأن هذا فى كلامهم لا يعدو أن يكون اصطلاحاً قصد به بيان الارتبــاط .

– ٢ –

وكذلك دعا ابن مضاء إلى إسقاط عامل الجار والمجرور إذا كان كونا عاماً ، فالنحاة يقولون فى نحو « زيد فى الدار » : إن الخبر هو متعلق الجــار والمجرور ، وأصلهم فى هذا أن حروف الجر لابد لها من شىء تتعلق به ، ولا يصح تعلقها بالمذكور لأنها لا تربط بين اسمين ، وإنما تربط بين فعل واسم .

وقد رد ابن مضاء هذا التقدير قائلا : « هذا كلام تام مركب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة ، وتلك النسبة دلت عليها (فى) ، ولا حاجة بنا إلى غير ذلك » . ولعل ابن مضاء يدخل هذا المحذوف فى تقسيمه المتقدم تحت القسم الثانى ، الذى قال عنه : إنه محذوف لا يحتاج الكلام إليه لأنه تام بدونه .

والحق أنى لا أجد مسوغاً لهذا التقدير إلا قول النحويين : إن حروف الجر تضيف معانى الأفعال إلى الأسماء ، ولما كان الفعل معدوماً فى أمثال هذه الجمل فقد قدروه كونا عاماً ! على أنى وجدتهم لا ينســبون هذا التقدير إلى سيبويه ، بل وجدت سيبويه نفسه يعرب نحو : هو خلفك ، فيقول : إن الظرف منصوب بالمبتدأ لأنه غيره(١) . ولا يقدر كونا عاماً . ومن هنا ينبغى أن يسقط من أصول النحاة قولهم فى حروف الجر : إنها تربط بين الفعل والاسم ، بل يقال : تربط هذه الحروف بين الأفعال والأسماء ، وبين الأسماء والأسماء نحو :

وذلك من نبــأ جــاءنى　　　وخبرته عن بنى الأسود

(١) وهو ما ينسب إلى الكوفيين ؛ انظر الكتاب ١/٢٠١ – ٢٠٢ . وانظر كذلك مغنى اللبيب ٤٨٤ ، والهمع ١/٩٨ .

ويكون الجار والمجرور هو الخبر ، ويقاس على الخبر الصلة والصفة والحال نحو : رأيت الذى فى الدار ، ومررت برجل من قريش ، ورأيت الهلال فى السماء . يكون الجار والمجرور فى هذه التراكيب على الترتيب هو الصلة والصفة والحـــال .

* * *

(ب) تقدير الضمائر

أولا : تقدير الضمائر فى الصفات :

كذلك دعا ابن مضاء إلى اسقاط تقدير الضمائر فى الأسماء والأفعال . والنحويون قد أجمعوا عن بكرة أبيهم – بصريين وكوفيين – على أن الوصف المشتق من الفعل يتضمن ضميراً ، سواء أكان خبراً أم صفة أم حالا . يقول الأنبارى : « وأجمعوا على أنه [أى الخبر] إذا كان صفة أنه يتضمن الضمير ، نحو : زيد قائم ، وعمرو حسن ، وما أشبه ذلك(١) » . وقد انبنى هذا الإجماع على ما بين الوصف والفعل من المشابهة من حيث اللفظ والمادة ، كما فى « ضارب » فإنه مشابه لـ « يضرب » فى هيئته ومادته . أو فى المادة وحدها كما فى « حسن » فإن فيه حروف « يحسن » دون هيئته ، ولما كان الفعل متحملا للضمير فما أشبهه وهو الوصف يكون مثله . وهذا ما صرح به السهيلى فى قوله : « فإن كان الخبر اسما مفرداً مشتقا من فعل ، كان فيه ضمير فاعل بذلك الفعل ، لا من حيث كان خبراً للمبتدأ ، ولكن من حيث كان فيه معنى الفعل ، والفعل لابد له من فاعل »(٢) . ويستدل على الإضمار بالتأكيد والإبدال ، وبظهور علامته فى التثنية والجمع إذا كان فعلا .

على أن النحاة يعاملون هذا الوصف معاملة المفرد ، فهو – وإن تحمل الضمير كالفعل – لا يذكرون هذا الضمير فى إعرابهم ، بل يقولون فى نحو : زيد منطلق : إن « منطلق » خبر المبتدأ ، وينبهون إلى أنه لا داعى فى الإعراب إلى تقدير هذا الضمير . ولعل الذى دعاهم إلى تقدير

---

(١) الإنصاف ٥٩ ، وانظر الإنصاف أيضاً ٤٩ ، ٩٥ .

(٢) النتائج ٤١٨ .

ضمير في هذه الصفات هو أنهم وجدوا بعض الأساليب لا يمكن تفسيرها إلا على أساس هذا التقدير نحو العطف في : « مررت برجل كاتب اليوم وأخوه » ، فعلى أي شيء يعطفون الاسم الواقع بعد الواو ؟ لم يجد النحاة بداً من تقدير ضمير في الوصف ، على نحو ما يفعلون لو حل الفعل محله فقيل : مررت برجل يكتب اليوم وأخوه . ومما دعاهم إلى ذلك التقدير أيضاً ما ورد من أساليبهم في التوكيد نحو : مررت بقوم عرب أجمعون ، فلا يمكن الرفع إلا على تصور أن الوصف وهو « عرب » قد استتر فيه ضمير مرفوع هو المؤكد .

لم يأخذ ابن مضاء بمقالة النحويين في تقدير الضمائر في الأوصاف . بل قال : إن الوصف نحو « ضارب » موضوع لمعنيين : « ليدل على الضرب ، وعلى فاعل الضرب غير مصرح به ، فإذا قلنا : زيد ضارب عمراً ، فضارب يدل على الفاعل غير مصرح باسمه ، وزيد يدل على اسمه ، فياليت شعري ما الداعي إلى تقدير زائد لو ظهر لكان فضلا ؟ ! » .

فأما مسألتا العطف والتوكيد فيرى ابن مضاء أنه قد يسلم للنحاة بالتقدير فيهما لأن الأسلوب لا يقوم إلا بهذا الضمير ، فأما أن هذا التقدير في العطف وغيره ، والتوكيد وغيره ، وأن يقاس غير العطف والتوكيد عليهما ، فلا منفعة في ذلك ، لأن لفظ الوصف دال على ما يريدون تقديره .

والحق أن الخلاف بين النحاة وبين ابن مضاء في هذه المسألة — مسألة تقدير الضمير في الوصف — يكاد يكون لفظياً ، فقد أسلفنا من قبل أنهم لا يقدرون هذا الضمير إلا حيث يستدعي تحليل التركيب إثباته . كما في مسألتي العطف والتوكيد ، فأما ما عداهما فالوصف فيه كلمة مفردة دالة على ذات موصوفة بصفة ، ولا يقدرون فيها ضميراً لأن التركيب تام بدونه ، وتحليله لا يحوج إليه . لكنا نأخذ عليهم قياس الوصف على الفعل ، وأنه لما أشبه الوصف الفعل تحمل الضمير مثله ، فهل حقيقة أن

ذلك الفعل متحمل للضمير ؟ ذلك ما عرض له ابن مضاء عقب حديثه عن الصفات .

• • •

ثانياً : تقدير الضمائر في الأفعال :

وضع النحاة أصلا هو أن : الفاعل لا يتقدم على فعله ، فإذا تقدم نحو : زيد قام ، فلا يعربون المتقدم فاعلا ، بل يعدونه مبتدأ ، ويقدرون في الفعل ضميراً مستتراً يكون هو الفاعل ، وتكون الجملة من الفعل والفاعل المستتر خبر ذلك المبتدأ .

وتقدير النحاة للفاعل المستتر يدل على أن الفعل عندهم لا يدل بلفظه على الفاعل ، إذ لو كان كذلك لما أضمروا فيه فاعلا ، بل يرونه يدل بلفظه على شيئين : الحدث والزمان . وإنما دلالته على الفاعل عندهم التزامية ، فكل فعل يستلزم فاعلا ، كما أن كل فعل متعد يستلزم مفعولا .

وقد ناقش ابن مضاء دلالة الفعل ، وانتهى إلى أن الفعل يدل بلفظه على فاعل مبهم ، مثله في ذلك مثل الصفات ، قال : « الأظهر أن دلالة الفعل على الفاعل لفظية ، ألا ترى أنك تعرف من « الياء » التي في « يعلم » أن الفاعل غائب مذكر ، ومن « الألف » في « أعلم » أنه متكلم ، ومن « النون » في « نعلم » أنه متكلمون ، ومن « التاء » في « تعلم » أنه مخاطب أو غائبة ، ووقع الاشتراك هنا كما وقع في « يعلم » وما أشبهه بين الحال والمستقبل ، وتعرف من لفظ « علم » أن الفاعل غائب مذكر ، وعلى هذا فلا ضمير ، لأن الفعل يدل عليه بلفظه كما يدل على الزمان ، فلا حاجة بنا إلى إضمار » .

فالفعل عنده يدل على ثلاثة أشياء دلالة لفظية : الحدث ــ الزمان ــ الفاعل ، ومن هنا دعا إلى إبطال التقدير .

على أن ابن مضاء لم يكن حاسماً في رأيه هذا ، فقد قال في ختام هذا الفصل : « والذي يجب أن يعتقد في مثل (زيد قام) أنه يجوز أنه يريد المتكلم إعادة الفاعل ، ويجوز أن يكتفى عما تقدم » . فتراه تردد في قوله ، على أنه إذا كان مثل هذا التركيب في كلام الله تعالى فإنه يدعو إلى عدم الخوض فيه إثباتاً ولا نفياً ، لأنه لا يوجد على المقدر دليل قطعي ، ويريد بعدم الدليل على المقدر أنه لم يسمع ذلك الضمير الذي يدعى النحاة تقديره ، وأنه لم يتكلم العرب به .

والذي يبدو من كلام ابن مضاء ، أنه يعرب الاسم المتقدم في نحو : زيد قام ، فاعلا ، و« قام » فعله ، بدليل أنه لم يرتض الأصل الذي وضعه النحاة ، وهو أن الفاعل لا يتقدم على فعله . ومن هنا لا تراه يفرق بين هذين التركيبين : زيد قام ، قام زيد . فسواء قدمت الاسم أو أخرته فهو الفاعل .

والحق أن مثل هذا الفهم جدير بالاهتمام ، ويفضى القول به إلى أن نعد ما يسميه النحاة ضمائر بارزة علامات دالة على التكلم أو الخطاب أو الغيبة ، ولا يستطيع متأمل إلا أن يحكم بأن صيغة الفعل دالة على الفاعل . وهذا ما عبر به أحد النحاة في قوله : « الفعل يدل على فاعل مطلق . ولا يدل على تثنيته ولا على جمعه ، لأن التثنية والجمع معنى يطرأ على الإفراد »(١) . ويمكن القول كذلك بأن ما يدل على التكلم والخطاب علامة كذلك . وإنه إذا نظرنا إلى هذه التراكيب :

محمد قام — يقوم

سعاد قامت — تقوم

المحمدان قاما — يقومان

الهندان قامتا — تقومان

---

(١) نتائج الفكر للسهيلي ١٦٤ .

المحمدون قاموا – يقومون

الهندات قمن – يقمن

• • •

أنا قمت – أقوم

نحن قمنا – نقوم

أنت قمت – تقوم – قم

أنت قمت – تقومين – قومي

أنتما قمتما – تقومان – قوما

أنتم قمتم – تقومون – قوموا

أنتن قمتن – تقمن – قمن

• • •

هو قام – يقوم – ليقم

هي قامت – تقوم – لتقم

هما قاما – يقومان – ليقوما

هما قامتا – تقومان – لتقوما

هم قاموا – يقومون – ليقوموا

هن قمن – يقمن – ليقمن

• • •

إذا نظرنا إلى هذه التراكيب ، وطبقنا المنهج المتقدم ، فإنه يمكننا أن نعرب الأسماء المتقدمة سواء أكانت ظاهرة أم ضمائر ، نعرب كلا منها فاعلا ، ونسمي هذه اللواحق وهي تاء التأنيث وألف التثنية وواو الجماعة ونون النسوة ، علامات . وكذلك نسمي تاء المتكلم والمخاطب وما يتفرع

منهما علامات ، وليست فاعلين ، ولا يمكن أن يعترض بنحو : قمت ، عند عدم ذكر ضمير متقدم ، فيمكن الإجابة بأن حالة التكلم أو الخطاب أغنت عن التصريح بضمير المتكلم ، بأن يقال : أنا قمت ، أنت قمت ، أنتِ قمتِ . وهذه التاء المذكورة مع العلامة الصوتية من الضمة والفتحة والكسرة علامة المتكلم أو المخاطب أو المخاطبة .

على أن هذه النظرة إلى ضمائر الرفع المتصلة لن تلغى التفرقة التى لاحظها البلاغيون ، فلن تصطدم بما يقولونه من الفرق بين دلالة نحو : محمد يقوم ، وبين : يقوم محمد . فإذا كان ابن مضاء يعرب الاسم فاعلا تقدم أو تأخر ، فإنه ليس هناك ما يمنع من أن تعد الجملة الأولى اسمية ، والثانية فعلية ، لتصدر الأولى بالاسم والثانية بالفعل .

وإذا كانت هذه المقالة لا تصطدم بالبلاغيين ، فإن لها فى النحو شأناً آخر ، فإن أبواب النحو لا تخلو من الحديث عن العلامات على أساس أنها فاعلين أو أسماء ، وسوف يؤدى إلغاء هذه الفاعلية إلى تغيير كثير من عبارات النحاة أو حذف بعضها ، فإذا قال ابن هشام مثلا فى باب الفاعل ، وهو يذكر الحكم الثالث من أحكامه ، « أنه لابد منه ، فإن ظهر فى اللفظ نحو : قام زيد والزيدان قاما ، فذاك ، وإلا فهو ضمير مستتر راجع إما إلى مذكور نحو : زيد قام . . » ، فإنه سوف يتغير تعبيرنا عن هذا الحكم ، وسوف ندخل نحو : زيد قام ، فى جملة الأمثلة التى تقدمته ، فالمتقدم وهو « زيد » فاعل .

والنحاة يفرقون بين : الزيدان قاما ، وقاما الزيدان ، ويقولون : إن الألف فى الجملة الأولى ضمير فاعل ، وفى الثانية علامة تثنية . وهى فى المنهج المقترح علامة تثنية ، والفاعل هو الاسم الظاهر .

وفى باب الفاعل أيضاً يقولون عن حكم إلحاق تاء التأنيث بالفعل : إنها تجب إذا كان الفاعل متصلا نحو : هند قامت . سوف يتغير هذا الحكم إلى القول بأنها تجب إذا تقدم الفاعل المؤنث على فعله .

وهكذا فى أبواب التوكيد والبدل والعطف وغيرهما ، سوف يؤدى تطبيق هذا المنهج إلى تغييرات فى عبــارات النحاة ، وتعديل لأحكامهم .

* * *

كان ما تقدم عرضاً لوجهة نظر ابن مضاء فى قضية العامل ، وموقفه من الحذف أو التقدير الذى رآه نتيجة من نتائج القول بهذه القضية .

٢ - إلغاء العلل الثوانى والثوالث

كذلك ناقش ابن مضاء موضوع العلة فى النحو ، محدداً لأنواعها ، مبيناً ما يمكن أن يقبل منها وما يرفض . وقد كان فى حملته على علل النحو مسبوقاً ، فمنذ اكتمل النحو واتضحت معالمه كان من المآخذ التى أخذت عليه ذلك التعليل الذى سرى فى كيانه ، وأخذ حظاً كبيراً من القداسة حتى كاد يدعى قسيما للنحو . وقد تعرض الخليل بن أحمد — وكان قد فتح باب التعليل على مصراعيه — لشىء من النقد من تلاميذه(١) ، وكان لقوله : « فإن سنح لغيرى علة لما عللته من النحو هى أليق مما ذكرته بالمعلول ، فليأت بها(٢) » ، ثم كان لقول سيبويه : « وليس شىء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً » ، كان لمقالة هذين الإمامين أثره البالغ فى إقدام النحاة على التعليل والتوجيه .

ويمكن حصر الأسباب التى وجهت النحاة إلى التعليل فى أمور ثلاثة :

١ — أن النحو ولد بالبصرة التى عرفت قبل غيرها فلسفة اليونان وحكمة الهنود وذاعت فيها المذاهب الكلامية ، ومن غير شك كان النحاة أو أكثرهم على علم بهذه المعارف فتأثروا بها ، وأخذوا يبحثون عن الحكمة فى النصوص العربية ، وسر ورود التراكيب والمفردات وأصواتها على ما وردت عليه .

٢ — أما السبب الثانى فيرجع إلى طبيعة اللغة ، فلم تصل هذه اللغة إلى أيدى اللغويين إلا بعد أن خطت مراحل بعيدة فى طريق التقدم والرقى ،

---

(١) انظر الإيضاح للزجاجى ٦٥ — ٦٦ .
(٢) المرجع السابق ٦٦ .

وبعد أن عبرت عن العقل الإنسانى فترة طويلة من الزمن ، وقد عبر عن هذا التقدم والرقى الخليل بن أحمد عندما شبه اللغة بدار محكمة البناء ، عجيبة النظم والأقسام ، ومن ثم فهو يبحث عن أسرار هذه اللغة كمن يبحث عن الحكمة فى رسم هذه الدار ونظمها . فعدم وقوف رجال اللغة على تاريخها والأطوار التى مرت بها ، وذهاب وثائقها هو الذى نحا بهم إلى هذا الفكر النظرى لعلهم يلتمسون أسرارها ، ويقفون على شىء من تاريخها . ولم يكن هذا مقصوراً على اللغويين العرب ، بل سبقهم إلى مثل هذا فلاسفة اليونان عندما قالوا بالعلاقة بين اللفظ والمعنى .

٣ — هذا ومما زاد من اعتزاز روادنا بلغتهم أنها لغة كتابهم الكريم ، وحسبك به من نظم ، ومن ثم رأيناهم وقد أداموا العكوف عليها ، وأكثروا الإصغاء لها باحثين ومنقبين عن أسرارها ، فالتمسوا لكل ظاهرة من ظواهر اللغة — وهى كثيرة — سبباً ووجهاً . وهكذا اقترن تقديسهم للغة بشيوع الفلسفة والجدل ، لتكون العلة .

ولا يستطيع منصف أن يغمط هؤلاء اللغويين حقهم ، فقد بذلوا — كما قدمنا — خالص الجهد فى تسجيل اللغة والتعرف على ظواهرها . وكان لهم من النظريات ما تفخر به ثقافتنا . لكن الذى أخذ عليهم ما كانوا يعتقدونه — أو يعتقده عامتهم — من أن كل ظاهرة يمكن أن تعلل ، وأن العرب كانوا يقيسون فى كلامهم ، أو يشبهون بعض الكلم ببعض وكأن النطق الإنسانى وثيق الصلة بالمنطق العقلى .

قيمة العلة :

سبق أن ذكرنا قول الخليل : « فإن سنح لغيرى علة لما عللته من النحو ، هو أليق مما ذكرته بالمعلول ، فليأت بها » ، وأن كلماته هذه كانت سبباً فى إقبال علماء اللغة على التعليل . وكلمات الخليل هذه تعبر عن أن ما قاله وما ذكره من علل لا يعدو أن يكون وجهة نظر . وإذا كانت العلة بهذه المثابة فليس لها من العلم نصيب كبير ، ذلك أن

التفكير العلمي تفكير موضوعي لا ذاتي، ثم هو تفكير جماعي لا فردي . بمعنى أن الجماعة تتلقاه بالقبول ولا يكون لها عليه اعتراض .

على أن حديث العلماء عن العلة لم يخل تماماً من هذه الموضوعية ولا هذه الجماعية ، فبعض علل النحاة له هذه السمة ، ويمكن أن يتلقاه الناس بالقبول . وقد عقد ابن جنى أبواباً فى كتابه الخصائص نبه فيها على أن علل النحاة ليست كلها متهافته ، وكأنه بهذا يرد على النقاد فى عصره . بل قال : إنها أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل الفقهاء : « وذلك أنهم يحيلون على الحس ، ويحتجون بثقل الحال أو خفتها على النفس »(١). وقال أيضاً : « ثم اعلم أن علل النحاة على ضربين :

أحدهما : ما لا بد منه ، فهو لاحق بعلل المتكلمين ، وهو قلب الألف واواً . لانضمام ما قبلها ، وياء لانكسار ما قبلها ، نحو : ضورب وقراطيس . ومن ذلك امتناع الابتداء بالساكن(٢) » .

وأما الضرب الثانى فهو دون ذلك ، وهو الذى يمكن نقضه ، نحو قلب الواو ياء فى نحو : ميزان ، والياء واواً فى نحو : موسر . وعلل نصب المفعول ورفع الفاعل . فعلل هذه ليست موجبة ولا ملزمة ، وليست بمثابة علة قلب الألف واواً أو ياء .

وقد رأيت ابن جنى لما مثل للعلل الموجبة مثل لها بنماذج صوتية ، وأحالك فيها على الحس . وفى النحو علل يمكن أن تلحق بالعلل الموجبة ولا يمكن نقضها . وهى العلل التى تنبنى على وظيفة الكلمة ، ودلالة الكلمة هى التى تحدد وظيفتها . ومن هذا ما عللوا به عدم تعريف الفعل من أنه وضع ليدل على معنى فى الاسم ، هذا المعنى هو أنه مخبر عنه. لأن التعريف إنما يتعلق بالشىء عينه لا بلفظ يدل على معنى فى غيره .

---

(١) الخصائص ١/ ٤٨ .

(٢) الخصائص ١/ ١٤٥ .

ومن ذلك أيضاً ما عللوا به امتناع الضمائر والمبهمات وما عرف بأل من التنوين ، فقد قالوا : إن التنوين إنما يدل على أن الكلمة غير مضافة ، وهذه الكلمات لا يتصور فيها الإضافة لأنها معرفة بذواتها . وغير ذلك كثير تجده في موضوعات النحو .

وقد نقل ابن جني عن أبي بكر بن السراج حديثه عن علة العلة ، ومثل لذلك برفع الفاعل . « قال : فإذا سئلنا عن علة رفعه قلنا : ارتفع بفعله . فإذا قيل : ولم صار الفاعل مرفوعاً ؟ فهذا سؤال عن علة العلة »(١) . وقد عقب ابن جني على كلام أبي بكر بأن ماسماه علة العلة هو في الحقيقة شرح وتفسير وتتميم للعلة ، وأن ما عناه بعلة العلة كان من الممكن أن يندرج في العلة الأولى ، فيقال في جواب من سأل عن رفع الفاعل : « إنما ارتفع لإسناد الفعل إليه ، فكان مغنيا عن قوله : إنما ارتفع بفعله » .

ويقول ابن جني : « نعم ولو شاء لماطله فقال له : ولم صار المسند إليه الفعل مرفوعاً ؟ فكان جوابه أن يقول : إن صاحب الحديث أقوى الاسماء ، والضمة أقوى الحركات ، فجعل الأقوى للأقوى . وكان يجب على ما رتبه أبو بكر أن تكون هنا علة ، وعلة العلة ، وعلة علة العلة »(١) .

وختم ابن جني حديثه بقوله : « ومن بعد . فالعلة الحقيقية عند أهل النظر لا تكون معلولة ، ألا ترى أن السواد الذى هو علة لتسويد ما يحله ، إنما صار كذلك لنفسه ، لا لأن جاعلا جعله على هذه القضية »(٢) .

قرأ ابن مضاء هذا ، وسمى علة العلة : العلة الثانية ، وعلة علة العلة :

---

(١) الخصائص ١/١٧٣ .

(٢) الخصائص ١/١٧٤ .

العلة الثالثة ، وجمع فقال : العلل الثواني والثوالث ، وقال : « ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث » . ومثل بمثال أبي بكر وابن جني في علة رفع الفاعل ، قال : « وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد) لم رفع ؟ فيقال : لأنه فاعل ، وكل فاعل مرفوع . فيقول : ولم رفع الفاعل ؟ فالصواب أن يقال : كذا نطقت العرب ، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر » . ثم قال : إن العلة الأولى كافية لأنها تحصل لنا بها المعرفة بكلام العرب . على أنه يستدرك ويبين أنه ليست كل العلل الثواني مرفوضة ، بل منها المقطوع به ، مثل ما ذكروه في علة تحريك أحد الساكنين إذا التقيا ، فإذا سألوك : لم حرك ؟ فالجواب : لأنه لقي ساكناً آخر ، وكل ساكنين التقيا فإن أحدهما يحرك . وإذا سألوا ثانياً ولم لم يتركا ساكنين ؟ فالجواب : لأن النطق بهما ساكنين لا يمكن للناطق . قال ابن مضاء : « فهذه قاطعة وهي ثانية » . يريد أنها علة ثانية قاطعة . وواضح أن هذه العلة الثانية هي في الحقيقة – كما قال ابن جني – تتميم وتكملة للعلة الأولى ، وليست علة مستقلة ، إذ كان يمكن الإجابة من أول الأمر فيقال في جواب السؤال الأول : لأنه لقي ساكنا آخر ولا يمكن النطق بالساكنين .

وقد ذكر ابن مضاء نوعاً آخر من العلة دون هذا النوع المقطوع به ، وهو الذي جعله ابن جني ضرباً آخر ، وقال إنه من الممكن نقضه ، مثل علة قلب الواو ياء في ميزان وميعاد ، فقال : إنها علة واضحة ، ولكن من الممكن الاستغناء عنها .

وزاد على ما ذكره ابن جني نوعاً ثالثاً ، وقد عده مقطوعاً بفساده ، مثل تعليلهم لإعراب المضارع ، فدعا إلى إلغائه ، كما دعا إلى الاستغناء عن النوع الثاني .

والحق أن في النحو من أمثال هذين النوعين ، الثاني والثالث ، كثيراً ينبغي أن يتجرد منه ، حتى تخف مؤنته ويسهل أخذه . فأما العلة الأولى فهي التي يهتم بها العلم لأنها في الحقيقة قانون الظاهرة ، أو كما قال

ابن مضاء : « معرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منه بنظر » . أما ما وراءها فيخرج عن نطاق العلم ، لأنه كما سبق أن قدمنا ليس تفكيراً موضوعياً بل هو تفكير ذاتي ، وإذا كان بهذه المثابة فليس له من واقع اللغة نصيب ، لأن صاحبه مستغرق في تفكير عقلي مجرد ، وكلما أغرق فيه كان بعيداً عن ميدانه . إن العلة الأولى كانت مقبولة لأنها تصور الظاهرة التي تعرض لها وتصفها وصفاً مجرداً . وقد قبلنا تفسير النحاة لكسر أول الساكنين في : اخرج الساعة ، باستحالة النطق بهما ساكنين ، لأنه تفكير موضوعي ، ورفضنا عللهم فيما لا ينصرف ، وفي إعراب ما أعرب وبناء ما بني ، لأنها لا تستند إلا إلى مقدمات مصنوعة ولا تمت إلى المادة المدروسة بصلة قريبة أو بعيدة .

إن علينا أن يكون توجهنا للظاهرة هو تصورها كما وردت وأن ننفض أيدينا مما وراء ذلك من البحث عن الأسباب ، فهذه لا تتناهى ولا يتقدم بها العلم شيئاً . بل يقولون : إن محاولة الكشف عن هذه الأسباب ليست إلا امتداداً للتفكير الساذج البدائي[1] .

---

(١) المنطق الحديث لمحمود قاسم ٢١١ .

٣ - إلغاء التمارين

وكان آخر ما دعا ابن مضاء إلى إسقاطه من النحو هو هذه التمارين التي يفترضها النحاة للتدريب على إحكام الإعلال والإدغام ، قال : « ومما ينبغي أن يسقط من النحو : ابن من كذا على مثال كذا ، كقولهم : ابن من البيع على مثال فُعْل . فيقول قائل : بوع » .

وفي النحو عقد النحاة باباً للتدريب في المسائل النحوية ، هو « باب الإخبار بالذي وفروعه ، وبالألف واللام » ، ويسميه بعضهم باب السبك ، يقول ابن هشام : « وهو باب وضعه النحويون للتدريب في الأحكام النحوية ، كما وضع التصريفيون مسائل التمرين في القواعد التصريفية »[1] .

وقد سبق ابن مضاء أيضاً بهذا ، فقد ذكر عبد القاهر (ت ٤٧١ هـ) في صدر كتابه « دلائل الإعجاز » ما أنكره معاصروه في النحو ، وحكى أقوالهم بقوله : « فإن بدأوا فذكروا مسائل التصريف التي يضعها النحاة للرياضة ولضرب من تمكين المقاييس في النفوس ، كقولهم . كيف تبنى من كذا وكذا ؟ » . وقد أجابهم على هذا فقال : « وأما هذا الجنس فلسنا نعيبكم إن لم تنظروا فيه ولم تعنوا به ، وليس يهمنا أمره ، فقولوا فيه ما شئتم ، وضعوه حيث أردتم[2] » .

وهذه المسائل المفترضة قديمة قدم النحو ، وقد عقد سيبويه في أواخر كتابه أبواباً بين فيها كيفية بناء المعتل على مثال الصحيح والمضعف[3] ، وكان يسائل شيخه عنه[4] . وقال : إن النحاة يسمونها

(١) أوضح المسالك ٤/٢٣٨ .
(٢) الدلائل ٢١-٢٢ .
(٣) الكتاب ٢/٢٩٢ - ٢٩٧ ، ٤٠٢ .
(٤) الكتاب ٢/٢٧٦ .

مسائل التصريف[1] . وجاء ابن جني فعقد فصلا في الغرض من هذه المسائل ، فقال : « وذلك عندنا على ضربين :

أحدهما : الإدخال لما تبنيه في كلام العرب والإلحاق له به .

والآخر : التماسك الرياضة به والتدرب بالصنعة فيه .

الأول : نحو قولك في مثل جَعْفَر من ضرب : ضربب ، ومثل حبرج : ضربب ، ومثل صفرد[2] : ضربب .

والثاني : وهو نحو قولك في مثل فَيْعُول من شويت : شيوى ، وفي فُعْلُول منه : شووى » .

يقول ابن جني في الضرب الثاني : « فهذا ونحوه إنما الغرض فيه التأنس به وإعمال الفكرة فيه ، لاقتناء النفس القوة على ما يرد مما فيه نحو مما فيه »[3] .

وإنما كان الضرب الأول ملحقاً بكلام العرب ، لأنه قد ورد نظيره عنهم ، نحو : رماد رِمْدِدَد ، ودُخْلُل ، وقَرْدَد[4] . فأما أوزان الضرب الثاني فإنها وردت في الصحيح فقط ، ولم يرد من المعتل نظيره ، ولا يأخذ المعتل حكم الصحيح ، فبقيت هذه الأمثلة للتدريب فقط . ولم يسمح النحاة بأن ترد في كلامنا لأنها لم ترد في كلام العرب .

وكان ابن جني بقوله هذا متابعاً لشيخه الفارسي الذي قال : « لو شاء شاعر أو ساجع أو متسع ، أن يبني بإلحاق اللام اسما وفعلا وصفة ، لجاز له ، ولكان ذلك من كلام العرب ، وذلك نحو قولك : خرجج أكرم

---

(1) الكتاب ٢/٣١٥ .
(2) حبرج : من طيور الماء . وصفرد : طائر يقال له : أبو المليح .
(3) الخصائص ٢/١٨٧ - ١٨٨ .
(4) رماد رمدد : كثير . ودخلل الرجل : نيته . والقردد : ما ارتفع من الأرض .

من دخلل ، وضربب زيد عمراً ، ومررت برجل ضربب وكرم ، ونحو ذلك . فقال له ابن جنى : « أفترتجل اللغة ارتجالا ؟ قال : ليس بارتجال ، لكنه مقيس على كلامهم ، فهو إذاً من كلامهم »(١) . وكان الفارسى أيضاً بمقالته هذه إنما يبنى على الأصل الذى وضعه أبو عثمان المازنى : «ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب(٢)» .

ذلك رأى تفرد به الفارسى ، وتابعه عليه ابن جنى ، فأما جمهور النحاة فيمنعون أن نلحق الصحيح بالصحيح أيضاً ، ويعدون أمثلة ما ورد من الإلحاق عن العرب من الأمور السماعية التى تحفظ ولا يقاس عليها ، فإذا كانوا قد قالوا : رِمْدَد ، فليس لنا أن نقول : ضربب ، وما ورد عنهم يستعمل كما استعملوه ، وليس لنا أن نقيس عليه(٣) . ويبدو أن ابن فارس فى قوله : « وليس لنا اليوم أن نخترع ، ولا أن نقول غير ما قالوه ، ولا أن نقيس قياساً لم يقيسوه ، لأن فى ذلك فساد اللغة وبطلان حقائقها . ونكتة الباب أن اللغة لا تؤخذ قياساً نقيسه الآن نحن(٤)» ، إنما كان ينكر أمثال ما أجازه الفارسى ، لكن النحاة لم يختلفوا فى جواز الإلحاق للتدريب والتمرين ، ولتمكين المقاييس كما قال عبد القاهر .

والسؤال الآن : هل من حق اللغوى أن يبتكر مثل هذه هذه الصيغ ؟ وهل من الواجبات التى تناط به أن يمين الدارسين بوضع تمارين تساعدهم على إحكام صنعتهم ؟ إن موقف الباحث من اللغة لا يعدو استقراء المادة اللغوية وتقديم قاعدة لها ، فأما ابتكار الصيغ فلا يجوز إلا فى أضيق نطاق ، على أن ذلك شأن أصبحت تضطلع به الآن المجامع اللغوية ، والتى تستجيب به لظروف الحضارة والتقدم العلمى ، هذه المجامع هى التى من حقها الآن أن تضع الكلمات الجديدة ، وأن تصبها فى قوالب

---

(١) الخصائص ٣٥٨/١ — ٣٥٩ .
(٢) الخصائص ٣٥٧/١ .
(٣) المزهر ٢١٧/٢ .
(٤) الصاحبى ٩٧ .

عربية . فأما هذه التمارين فلا تدعو إليها ضرورة ، وإنما هي أثر من آثار الاتجاه التعليمي في الدراسة النحوية ، وينبغي أن نفرق بين عمل الباحث وعمل المعلم . على أن هذه التمارين قد فتحت باباً شغل النحاة في القرون الماضية هو باب الألغاز والأحاجي ، وقد ألفوا فيه ونظموا ، وشغلوا به وشغلوا الناس ، وقامت بينهم بسببها الخلافات ، وليس من وراء ذلك فائدة ولا نفع . ولكنه شيء أقرب إلى أن يكون لعباً باللغة . وكأن النحاة اعتقدوا أنهم قد أدوا دورهم ، وأنه ليس بعد ما وصلوا إليه زيادة لمستزيد .

• • •

تقويم عام للكتاب

١ ـ دعا ابن مضاء إلى إسقاط أمور ثلاثة هي :

(أ) نظرية العامل .

(ب) العلل الثواني والثوالث .

(ج) تمارين التصريف .

٢ ـ لم يبلغنا من دعا إلى إسقاط العامل قبله ، على حين كان مسبوقاً في الأمرين الثاني والثالث .

٣ ـ المعروف أن نظرية العامل قصد بها أساساً بيان العلاقات بين أجزاء التركيب . وقد طبقها النحاة على مختلف التراكيب ، ووضعوا لها أصولها التي قد يقع الخلاف حول بعضها . وابن مضاء بدعوته إلى إسقاط العامل لم يقدم بديلا له ، بل رأيته في باب يستبدل بـ « أعملت » : « علقت » . وفي باب آخر يحيل الأمر على السماع عن العرب . وقد وعدنا أن يقدم تطبيقه الخالي من نظرية العامل في كتاب جديد يحيط بأبواب النحو جميعها . وإذا كان كتابه الموعود صورة لما قدمه في الأبواب التي تناولها ، فهو كتاب خال من المنهج .

٤ ـ لم يكن ابن مضاء حاداً في كثير من آرائه . والدليل على ذلك موقفه من تقدير الضمائر في الأفعال .

٥ ـ لم يلتزم ابن مضاء الأمانة في عرض النصوص ونقدها . فقد رأيته يقيم خلافا غير قائم بين ابن جني وسيبويه في مسألة العامل . ولعلك قد تبينت من نصوصهما التي سقناها كاملة أن أبا الفتح لا يعدو أن يكون شارحا للإمام أبي بشر ، وأن سيبويه والمتقدمين كانوا يعلمون جيداً ما يقولون ، عارفين بمواطىء أقدامهم .

٦ ـ كان على ابن مضاء أن يذكر المتقدمين الذى أثاروا ما أثاره مثل ابن حزم وعبد القاهر وابن سنان الخفاجى ، وكانت كتب هؤلاء معروفة فى الأندلس على عهده .

٧ ـ لا نجد تفسيراً مقنعاً لإقبال المعاصرين لنا على كتاب ابن مضاء إلا أنه صدر كتابه بعبارته : « قصدى فى هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغنى النحوى عنه ، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه » . وكان أمر النحو يشغل العلماء والمثقفين ورجال التربية فى هذه الفترة ، ومن هنا أقبلوا عليه يدرسونه ، ولعلهم قد وجدوا فيه ما وجدنا ، وأدركوا أن ابن مضاء قد أثار الظمأ فيهم دون أن يرويهم ! لكنا ينبغى أن لا نغفل ما تضمنه من الآراء الصائبة ، وأنه أسهم إلى حد كبير فى إثراء الدراسات اللغوية فى عصرنا .

مراجع الدراسة

١ – إشارة التعيين إلى تراجم النحاة واللغويين ، لأبي المحاسن عبد الباقي ابن علي اليمني . مصورة بدار الكتب ١١٩٥٩ ح .

٢ – الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ، ت محمد محي الدين عبدالحميد . ط السعادة .

٣ – أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام . ت محمد محي الدين عبد الحميد – ط . السعادة – الطبعة الخامسة .

٤ – الإيضاح للزجاجي ، ت مازن المبارك ، ط المدني .

٥ – بغية الوعاة للسيوطي ، ت محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط عيسى الحلبي .

٦ – التقريب لحد المنطق ، والمدخل إليه لابن حزم ، ت إحسان عباس ، ط . بيروت .

٧ – الخصائص لابن جني ، ت محمد علي النجار ، ط دار الكتب المصرية .

٨ – دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني ، ط المنار .

٩ – الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب لابن فرحون ، ط شاقرون .

١٠ – سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي ، ت عبد المتعال الصعيدي ، ط صبيح .

١١ – الصاحبي لابن فارس ، ت مصطفى الشويمي ، ط . بيروت .

١٢ – الكتاب لسيبويه ، ط الأميرية .

١٣ – اللغة بين المعيارية والوصفية لدكتور تمام حسان . مطبعة الرسالة .

١٤ – المعجب في تلخيص أخبار المغرب لعبد الواحد المراكشي ، ت محمد سعيد العريان .

١٥ – مغني اللبيب لابن هشام ، ت سعيد الأفغاني وآخرين ، ط بيروت .

١٦ – المنطق الحديث لمحمود قاسم .

١٧ – المنطق الوضعي لزكي نجيب محمود – الطبعة الرابعة .

١٨ – نتائج الفكر في النحو للسهيلي ، ت د . محمد إبراهيم البنا ط دار الشروق .

١٩ – الهمع للسيوطي . ط السعادة .

مخطوطة المكتبة الخليلية بالقدس

١ - التعريف بها

٢ - منهج التحقيق

مخطوطة المكتبة الخليلية بالقدس

التعريف بها :

حصلت على مصورة لها من معهد المخطوطات فى جامعة الدول العربية ، وقد ذكر المعهد فى تعريفه بها أن هذه المصورة عن مخطوطة المكتبة الخليلية بالقدس ، وأن تاريخ نسخها هو القرن السابع فى حياة المؤلف ، وأن بها آثار أرضة تلفت بها بعض العبارات .

خطها وعدد أوراقها :

كتبت هذه المخطوطة بخط نسخى جميل ، وتتكون من خمس وثلاثين ورقة ، تشتمل كل ورقة منها على ثلاثين سطراً فى صفحتيها .

بدايتها ونهايتها :

ليس لهذه المصورة غلاف ولا عنوان ، وتبتدئ بعد البسملة بهذا التقديم : « قال الشيخ الفقيه ، القاضى الأعدل ، العالم الناصر ، المحقق الأحفل ، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن ، ابن مضاء اللخمى — أدام الله بركته ، ونور بنور الإيمان خلده ، وفسح أجله ، ونفعه بالعلم الذى حمله — » ، وختامها : « كمل ، والحمد لله حق حمده ، والصلاة على محمد نبيه وعبده ، وسلم تسليما » .

قيمتها :

يبدو أن مخطوطة الخليلية بالقدس هى أصل مخطوطة التيمورية ، رقم ٣٧٥ ، والتى اعتمد عليها فى النشرة الأولى ، يدل لذلك قول ناسخ التيمورية فى ختامها : « تم بقلم الفقير الضعيف محمد أمين ، ابن الشيخ عمر ، ابن الشيخ محمد الدنف الأنصارى ، خادم الحرف الشريف ، والمسجد الأقصى المنيف ، غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين ، آمين . وذلك

فى سبع عشر [كذا] من شهر ربيع الأول سنة ألف وثلاثمائة وثمانية عشر [كذا] هجرية » .

فناسخ التيمورية من القدس ، ثم المخطوطتان متفقتان بدءاً ونهاية ، وما وقع فى نسخة الخليلية من تصحيف وتحريف وقع بعينه فى نسخة التيمورية ثم زادت التيمورية أشياء أخرى فى هذا الباب .

وقد روجعت نسخة الخليلية ، فنى بعض أوراقها حواش بخط مختلف بها يكتمل النص .

ولأصالة هذه المخطوطة وقدمها ، أمكنى أن أتلافى أخطاء الطبعة الأولى ، وأن أحل بعض مشكلاتها .

منهج التحقيق :

لم أغفل مخطوطة التيمورية ، بل عدت إليها مكملا ما ذهبت به الأرضة من مخطوطة الخليلية ، وإن كان هذا لم يقع إلا فى وريقات محدودة ، وفى جزء من السطر من كل منها ، وقد نبهت على ذلك .

عنيت بتخريج الآثار والأشعار ، فلم أغفل آية ، ولا حديثاً ، ولا مثلا ، ولا شاهداً من بيان مظانه ، كما رجعت إلى مصادر ابن مضاء التى استقى منها مادته العلمية ، وكان قد اعتمد أساساً على كتاب سيبويه ، يأخذ منه الشواهد والأمثلة ، فأعدت كل ذلك إلى الكتاب ، وقمت كذلك بتوضيح الآراء المنسوبة إلى بعض النحاة ، فبينت الأصول التى اعتمدوها . وأخيراً وضعت عناوين لبعض الفصول والمسائل ؛ لتتميز من غيرها ، تراها بين الأقواس المعقوفة [ ] . وحددت بداية كل ورقة من أوراق الأصل بوضع رقمها بين نجمتين ، هكذا « ٢ » .

هذا وينبغى أن أذكر أنى قد أفدت شيئاً من مقال أستاذنا الشيخ محمد على النجار ، فى مجلة الأزهر الصادرة فى ربيع الأول سنة ١٣٦٧ ، المجلد التاسع عشر ، كان قد كتبه نقداً لتحقيق النشرة السابقة ، وللدراسة التى قامت حول ابن مضاء نفسه ، أفدت شيئاً من هذا المقال فى بعض ما قمت به من تصويبات . وبالله التوفيق ، والحمد لله رب العالمين .

(معهد أحياء المخطوطات العربية)

المكتبة الظاهرية بدمشق رقم الفيلم ٢٠ ص ٦٦٨ -

ورقم المخطوط بها

اسم الكتاب الرد على النحاة

اسم المؤلف ابن مضاء القرطبي

تاريخ النسخ القرن السابع في حياة المؤلف

عدد الأوراق ٤٠ ورقة المقاس ١٥٥ × ١٥ سم

الملاحظات مع مؤلف آخر في آخرها، نسخة مقابلة بعض الصفحات

تعريف معهد المخطوطات بالمخطوطة

المحقق الحافظ أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن مضاء
اللخمي أدام الله بركته ونور بنور الإيمان ظاهره وضريحه
أجله ونفعنا بالعلم الذي حمله الحمد لله الذي أعلى
مرتبة من الإيمان والعلم باللسان الذي نزل به القرآن
والصلاة على نبيه الداعي إلى دار الرضوان وعلى الصحب
والتابعين لهم بإحسان وأسأل الله الرضى عن الإمام
المعصوم المهدي المعلوم وعن خليفته سيدنا أمير
المؤمنين الوارث مقامه العظيم وأسأل الدعاء لسيدنا
أمير المؤمنين بن أمير المؤمنين مبلغ مقاصدهم العلية
إلى غاية التكميل والتتميم لما [illegible] حملني
على هذا المكتوب قول الرسول صلى الله عليه وسلم الدين
النصيحة وقوله من قال في كتاب الله برأيه فأصاب
فقد أخطأ وقوله من قال في كتاب الله بغير علم [illegible]

وعلى الناظر في هذا الكتاب من أهل هذا الشأن
كان من يغلط الناس ويجعل العلم من أهله [illegible]
إن ظهر فأن يبين لمن أتى بينه ... [illegible]
وإن تبين له [illegible] ... عند الاشتكال [illegible]
ظهر له خلاف ما [illegible] بقوله [illegible] ٥
فإني رأيت النحويين رحمة الله عليهم قد وضعوا
صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن وصيانته
عن التغيير فبلغوا من ذلك إلى الغاية التي أموا وانتهوا
إلى المطلوب الذي ابتغوا إلا أنهم التزموا ما لا يلزمهم وتجاوزوا
فيها القدر الكافي فيما أرادوه منها فتوعرت مسالكها
ووهنت مبانيها وانحطت عن رتبة الإقناع حججها حتى
قال شاعر فيها ٥
ترنو بطرف ساحر فاتر أضعف من حجة نحوي

اللوحة الأولى

ثم هو لا يعمل فيه الواو حتى [illegible] الامر ما قلناه [illegible]
[illegible] بالامر [illegible] [illegible] الواو
بالاكتفاء [illegible] [illegible]
[illegible] الواو الاكتفاء [illegible]
[illegible] [illegible]
[illegible] لا [illegible] [illegible]
[illegible] فيها الاخر الاول [illegible]
[illegible] [illegible]
الى الواو [illegible] على الواو [illegible] الاخر
الاول [illegible] الاول الاخر [illegible]
[illegible] الامر [illegible]
[illegible] [illegible]
[illegible] [illegible]
[illegible] فيها الاول الاخر [illegible]
التي [illegible] الاخر الاول [illegible]

يخرجه الاخر الاول في لزوم الواو التي [illegible]
[illegible] فاذا على [illegible]
الاخر الى الاول [illegible] الاول الى الاخر [illegible]
رد الاخر الى الاول ورد الاول الى الاخر الاترى [illegible]
[illegible] بهذا [illegible]
[illegible] هذا [illegible]
[illegible] وعدم الافتقار اليه [illegible]
عن حفظ [illegible] [illegible]
[illegible] عنه ٥ ومما يتبين [illegible]
بعد نطقنا [illegible] في رفع الفاعل ونصب المفعول [illegible]
ما اختلفوا فيه من العلل الثواني وغيرها مما لا يفيد نطقا
كاختلافهم في رافع المبتدا وناصب المفعول فمنهم [illegible]
بالابتداء وبعضهم بالفاعل وبعضهم بالفعل والفاعل معا على
[illegible] لا يفيد نطقا ٥ كمل والحمد لله حق حمده
والصلاة على محمد نبيه وعلى آله وسلم تسليما



أبي العباس أحمد بن عبد الرحمن اللخمي القرطبي

٥١٣ - ٥٩٢ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

رب أعن

قال الشيخ الفقيه ، القاضي الأعدل ، العالم الناصر ، المحقق الأحفل ، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن ، ابن مضاء اللخمي – أدام الله بركته ، ونور بنور الإيمان خلده ، وفسح أجله ، ونفعه بالعلم الذي حمله – :

[مقـــدمة المؤلف]

الحمد لله على ما من به من الإيمان ، والعلم باللسان ، الذى نزل به القرآن . والصلاة على نبيه الداعى إلى دار الرضوان ، وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان . وأسأل الله الرضا عن الإمام(١) المعصوم ، المهدى المعلوم ، وعن خليفتيه سيدينا أميرى المؤمنين ، الوارثين مقامه العظيم . وأصل الدعاء لسيدنا أمير المؤمنين بن أمير المؤمنين ، مبلغ مقاصدهم العلية إلى غاية التكميل والتتميم .

أما بعد ، فإنه حملنى على هذا المكتوب قول الرسول – صلى الله عليه وسلم – : [الدِّينُ النَّصِيحَةُ](٢) .

وقوله : « من قال فى كتاب الله برأيه فأصاب فقد أخطأ »(٣) .

وقوله : [مَنْ قَالَ فِى كتابِ اللهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ](٤) .

وقوله :

[مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرهُ بِيَدِهِ ، فَإِنْ لَمْ

(١) يدعو ابن مضاء للإمام محمد بن تومرت داعية الموحدين ، ويعنى بخليفتيه عبد المؤمن ابن على مؤسس دولة الموحدين وابنه يوسف بن عبد المؤمن ، ثم دعا للخليفة الثالث يعقوب بن يوسف . انظر التمهيد ٧ – ٩

(٢) أخرجه البخارى ومسلم فى كتاب الإيمان ، انظر البخارى ، باب قول النبى صلى الله عليه وسلم الدين النصيحة ١/٢٢ ومسلم ، باب بيان أن الدين النصيحة ٢/٣٧ .

(٣) أخرجه الترمذى فى كتاب التفسير ، باب ما جاء فى الذى يفسر القرآن برأيه ١١/٦٨

(٤) أخرجه الترمذى فى كتاب التفسير ، باب ما جاء فى الذى يفسر القرآن برأيه ١١/٦٧

يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ][1] .

وعلى الناظر فى هذا الكتاب من أهل هذا الشأن ، إن كان ممن يحتاط لدينه ، ويجعل العلم مزلفاً له من ربه ، أن ينظر ، فإن تبين له ما نبينه رجع إليه ، وشكر الله عليه . وإن لم يتبين له فليتوقف توقف الورع عند الإشكال، وإن ظهر له خلافه فليبين ما ظهر له بقوله أو كتابه .

وإنى رأيت النحويين — رحمة الله عليهم — قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن ، وصيانته عن التغيير ، فبلغوا من ذلك إلى الغاية التى أموا ، وانتهوا إلى المطلوب الذى ابتغوا . إلا أنهم التزموا مالا يلزمهم ، وتجاوزوا فيها القدر الكافى(2) فيما أرادوه منها ، فتوعرت مسالكها ووهنت مبانيها ، وانحطت عن رتبة الإقناع حججها ، حتى قال شاعر(3) فيها :

١ — تَرْنُو بِطَرْفٍ سَاحِرٍ فَاتِرٍ
أَضْعَفَ مِنْ حُجَّةِ نَحْوِىٍّ

على أنها إذا أخذت المأخذ المبرأ من الفضول ، المجرد عن المحاكاة والتخييل ، كانت من أوضح العلوم برهاناً ، وأرجح المعارف عند الامتحان ميزانا ، ولم تشتمل إلا على يقين أو ما قاربه من الظنون .

ومثل هذا المكتوب وكتب النحويين ، كمثل رجال ذوى أموال ، عندهم الياقوت(4) الرائق ، والزبرجد الفائق ، والذهب الإبريز ، والورق

(١) أخرجه مسلم فى كتاب الإيمان ، باب وجوب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ٢/٢١-٢٥ .

(٢) فى الأصل : « الكامن » .

(٣) هو أحمد بن فارس إمام اللغة . انظر البيت فى معجم الأدباء لياقوت ٤/٨٧ ، ووفيات الأعيان لابن خلكان ١/١٠٠ ، وأساس السهيل ١٩ . ومقدمة مقاييس اللغة له ١/٦١ .

(٤) الياقوت : من الجواهر ، معرب ، أجوده الأحمر الرمانى . والزبرجد : جوهر . والإبريز : الخالص . والورق : الفضة . والعسجد : الذهب .

التي برزت في الخلوص كل التبريز ، وقد خالطها من الزجاج الذي صفي حتى ظن زبرجداً ، والنحاس الذي عولج حتى حسب عسجداً ، ماهو أبهى منظراً ، وأعظم في مرأى العين خطراً ، وأكثر عدة ، وأجد جدة ، حتى صاروا بهما(١) الهج ، وظنوا أنهم إليهما أحوج ، فأتاح الله لهم رجلا ناصحاً ، وناقداً بصيرا ، فأظهروه على مالديهم من تلك الذخائر النفيسة المونقة(٢)، فقال لهم : قال رسول الله — صلى الله عليه وسلم — : (الدين النصيحة) .

وأنا أنصحكم لا للاقتناء ولا للاكتساب ، ولكن لابتغاء الأجر من الله والثواب : هذا الذي اتخذتموه عدة للدهر ، وظننتموه أماناً من الفقر • بعضه مال ، وبعضه لمع آل(٣)، والياقوت يختبر بالنار ، فيزيد حسنا بالاختبار ، والزجاج لا يثبت للنار ولا يصبر عليها ، والزبرجد يذيب أعين الأفاعي إذا أدني إليها . وطفق يأخذ معهم في هذه الأساليب ، ويأتيهم فيها باذلا جهده ، ومستنفراً جده بالغرائب والأعاجيب ليوقع بهم اليقين ، بما يصدق منها لدى الابتلاء وما يمين(٤). فبعضهم أثنى وشكر ، وأتمر لما أمر ، واستبدل بما يعر(٥)ويضر ، ما ينفع لدى اللزبات(٦) ويسر . وبعضهم تهاون بمقاله ، واستمر على حاله ، فعجمهم(٧)الزمان عجمة ، وضغمتهم(٨) الحوادث ضغمة ، وأصابت(٩) مدينتهم أزمة . فمن حزم وعمل منهم بما علم ، تخلص منها تخلص الشهاب من الظلماء . ومن أعرض عنه ، وأنف منه ، هلك هلاك العجماء في الفيفاء ، عند عدم الرعي والماء .

---

(١) أي : بالزجاج والنحاس . وفي التيمورية : « بها » . وهو خطأ .
(٢) يقال : آنقني : أعجبني .
(٣) الآل : السراب .
(٤) في الأصل : « يعيق » . ومان يمين : كذب .
(٥) عرة : أصابه بمكروه .
(٦) اللزبات : جمع لزبة — بسكون العين — وهي الشدة .
(٧) عجمه : عضه . وعجم السيف : هزه يجربه .
(٨) ضغمه : عضه أيضاً .
(٩) في الأصل والتيمورية : « وأصابت مدينتهم » .

وكذلك من أخذ من علم النحو ما يوصله إلى الغاية المطلوبة منه ، واستعاض من تلك الظنون التي ليست كظنون الفقه التي نصبها الشارع - صلى الله عليه وسلم - أمارة للأحكام ، ولا كظنون الطب التي جربت - في الغالب - نافعة في الأمراض والآلام - العلومَ الدينية ، السمعية والنظرية التي هي الجُنّة ، والهادية إلى الجنة ، فقد نفعه الله بالتعلم ، وهداه إلى صراط مستقيم .

وأما من اقتصر كل الاقتصار ، على المعارف التي لا تدعو إلى جنة ولا تزجر عن نار ، كاللغات والأشعار ، ودقائق علل النحو ومسليات الأخبار ، فقد أساء الاختيار ، واستحب العمى على الإبصار :

٢ - وما انتفاعُ أخِي الدُّنْيا بِنَاظِرِه
إذَا استوَتْ عِنْدَه الأنْوَارُ والظُّلَمُ[1]

ولعل قائلا يقول : أيها الأندلسي المسرور بالإجراء[2] بالخلاء ، المضاهي بقَبَسِهِ[3] الخَفِيّ ذُكاءَ[4] وابنَ ذُكَاءَ ، أتزاحمُ بغير عَوْدٍ[5] ، وتكاثر برَذاذِكَ[6] الجَوْد!

---

(١) المتنبي ، ديوانه ٤/٨٣ .

(٢) عبارة مقتبسة من المثل : « كل مجر في الخلاء يسر » . انظره في الأمثال للميداني ٢-١٣٥ ، والبيان والتبيين للجاحظ ١/٢٠٣ . وأصله أن رجلا كان يجري فرسه فردا فأعجبه ما رأى من سرعته ، فراهن عليه فسبق في الرهان . فقال هذا المثل ، يضرب لمن تكون به الخلة يحمدها من نفسه ، ولا يشعر بما في الناس من الفضائل .

(٣) القبس : شعلة نار تقتبس من معظم النار .

(٤) ذكاء : الشمس . غير منصرفة . وابن ذكاء : الصبح .

(٥) هذا مثل ، ونصه : زاحم بعود أودع . والعود : الجمل المسن . ومعنى المثل : استعن على حربك بأهل السن والمعرفة ، فإن رأي الشيخ خير من مشهد الغلام . انظر اللسان ، مادة عود . والأمثال للميداني ١/٣٢٠ .

(٦) في التيمورية : برذاك . وهو خطأ . والرذاذ : المطر الضعيف . والجود : المطر الواسع الغزير .

٣ ـ وابنُ اللَّبُونِ إذَا مَا لُزَّ فى قَرَنٍ
لم يَسْتَطِعِ صَوْلَةَ البُزْلِ القَناعِيسِ(١)

هل أنت إلا كما قال :

٤ ـ كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَوْمًا لِيَفْلِقَهَا
فَلَمْ يَضِرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الوَعِلُ(٢)

أتزرى بنحوى(٣)العراق ، وفضل العراق على الآفاق ، كفضل الشمس فى « الإشراق » ، على الهــلال فى المحاق ؟ وإنك أخفى من بقة فى شقة ، وأخفى من تبنة فى لبنة !

٥ ـ لَو كانَ يَخْفَى عَلَى الرَّحْمنِ خَافِيَةٌ
مِنْ خَلْقِهِ ، خَفِيَتْ عَنْهُ بَنُو أَسَدِ(٤)

فيقال له : إن كنت أعمى لاتنهض إلا بقائد ، ولا تعرف الزائف من الخالص إلا بناقد ، فليس هذا بعشك فادرجى(٥) !

---

(١) جرير ، ديوانه ٢٥٠ . والكتاب لسيبويه ٢/٩٧ . والمقتضب للمبرد ٤/٤٦ ، ٢٢٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٣٥ . ومغنى اللبيب ٥٣ . ولسان العرب ، مادة : لبن ، لزز ، قنعس .

ابن اللبون : ولد الناقة إذا كان فى العام الثانى وصار لها لبن . ولز : شد . والقرن : الحبل . والبزل : جمع بازل ، وهو ما بلغ التاسعة . والقناعيس : جمع قنعاس ، وهو الجمل الضخم العظيم .

(٢) الأعشى ، ديوانه ١٤٨ . وشذور الذهب ٤٠٤ . والوعل : التيس الجبلى .

(٣) فى الأصل والتيمورية : « بنحوى » . والسياق يوجه النقد إلى النحاة لا إلى واحد منهم ، وبدليل قوله بعد : « وفضل العراق » ، فهو يعنى أهل العراق . وقد وجدت هاتين الياءين ترسمان كثيراً ياء واحدة فى الأصل ، وحيث لا شك فى أنهما ياءان .

(٤) الطرماح بن حكيم ، انظر البيت فى نقد الشعر لقدامة بن جعفر ١٠٧ . وعيون الأخبار ٢/١٩٥ .

(٥) هذا مثل ، أى : ليس هذا من الأمر الذى لك فيه حق ، فدعه ، يقال : درج ، أى : مشى ومضى . يضرب لمن يرفع نفسه فوق قدره . انظر مجمع الأمثال للميدانى ٢/١٨١ .

٦ ـ خَلِّ الطريقَ لِمَن يَبْنِي المَنَارَ بِهِ
وَابرزْ بِبَرْزَةَ حيثُ اضطَّرَكَ القَدَرُ[١]

وإن كنت من ذى الاستبراد(٢)، فى محل الاستبداد(٣)، والاستناد حيث يجب الاستناد، فانظر فتستبين لك الرغوة من الصريح(٤)، ويتبين لك السقيم من الصحيح.

• • •

(١) جرير، ديوانه ٢١٩. والكتاب لسيبويه ١/٢٥٤. وابن الشجرى ١/٣١٢ وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٣٠.

برزة: أم المهجو.

(٢) كذا فى أصلنا والتيمورية: ذى الاستبراد. وذو الاستبراد هو: صاحب الرأى البارد الفج لايؤبه له. وقد شاع هذا الاستعمال فى الأندلس، ومنه قول السهيلى فى أماليه ٢٤ فى نقد مخالفيهم فى باب مالا ينصرف: «... ولاستبراد من يقول: إن عمر وقثم، وثلاث ورباع، وجمع وأخر، لم ينون لأنه بمنزلة يقوم ويجلس ...».

(٣) استبد بالأمر: انفرد به. يقول له: إذا كنت قادراً على الرد والنقد، وبيان الجيد من الزائف، فانظر فيما أقول.

(٤) لبن صريح: ذهبت رغوته وخلص.

- ١ -

فصـــــل

عـــن إلغـــاء العـوامـــل

• • •

قصدى فى هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغنى النحوى عنه ، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه :

فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لايكون إلا بعامل لفظى ، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظى وبعامل معنوى . وعبروا عن ذلك بعبارات توهم أن قولنا : « ضرب زيد عمراً » ، أن الرفع الذى فى « زيد » والنصب الذى فى « عمرو » ، إنما أحدثه « ضرب » ؛ ألا ترى أن سيبويه — رحمه الله — قال فى صدر كتابه : « وإنما ذكرت ثمانية مجار ، لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل ، وليس شىء منها إلا وهو يزول عنه ، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه ، لغير شىء أحدث ذلك فيه(١) » ، فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب ، وذلك بين الفساد .

وقد صرح بخلاف ذلك أبو الفتح بن جنى وغيره ؛ قال أبو الفتح فى خصائصه بعد كلام فى العوامل اللفظية والعوامل المعنوية : « وأما فى الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه ، لا لشىء غيره(٢) » ؛ فأكد « المتكلم » بـ « نفسه » ليرفع الاحتمال ، ثم زاد تأكيداً بقوله « لا لشىء غيره » . وهذا قول المعتزلة . وأما مذهب أهل الحق فإن هذه الأصوات إنما هى من فعل الله تعالى ، وإنما تنسب إلى

---

(١) الكتاب ١٣/١ .

(٢) الخصائص ١٠٩/١ — ١١٠ .

الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية . وأما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضا ، فباطل عقلا وشرعاً ، لا يقول به أحد من العقلاء ، لمعان يطول بذكرها ما المقصد إيجازه :

منها : أن شرط الفاعل أن يكون موجوداً حينما يفعل ... فعله ، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عدم العامل ؛ فلا ينصب « زيد » بعد « إن » في قولنا : « إن زيداً » إلا بعد عدم إن !

فإن قيل : بم يرد على من يعتقد أن معاني هذه الألفاظ هي العاملة ؟

قيل : الفاعل عند القائلين به إما أن يفعل بإرادة كالحيوان ، وإما أن يفعل بالطبع كما تحرق النار ويبرِّد الماء ، ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق . وفعل الإنسان وسائر الحيوان فعل الله تعالى . وكذلك الماء والنار وسائر ما يفعل . وقد تبين هذا في موضعه .

وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل ، لا ألفاظها ولا معانيها ، لأنها لاتفعل بإرادة ولا بطبع !

فإن قيل : إن ما قالوه من ذلك إنما هو على وجه التشبيه والتقريب ؛ وذلك أن هذه الألفاظ التي نسبوا العمل إليها إذا زالت زال الإعراب المنسوب إليها ، وإذا وجدت وجد الإعراب . وكذلك العلل الفاعلة(١) عند القائلين بها .

قيل : لو لم يسقهم جعلها عوامل إلى تغيير كلام العرب ، وحطه عن رتبة البلاغة إلى هجنة العي ، وادعاء النقصان فيما هو كامل ، وتحريف

---

(١) علة الشيء : ما يحتاج الشيء إليه . والعلة أنواع : مادية ، وصورية ، وفاعلة ، وغائية . والأوليان داخلتان في الشيء ، والأخريان خارجتان عنه . ويفرق بين الأوليين بأنه إن كان وجوبه مع العلة بالقوة فهي العلة المادية ، وإن كان وجوبه بالفعل فهي العلة الصورية ويفرق بين الأخريين بأنه إذا كان وجود الشيء بها فهي العلة الفاعلة أو الفاعلية ، وإن كان لأجلها فهي العلة الغائية . فالعلة الفاعلة : مابه يتحرك الشيء من الوجود بالقوة إلى الوجود بالفعل . وهي مقالة الفلاسفة ، فأما المسلمون فلا يقولون بالعلة الفاعلة .

المعانى عن المقصود بها ، لسوعحوا فى ذلك ، وأما مع إفضاء اعتقاد كون الألفاظ عوامل إلى ما أفضت إليه ، فلا يجوز اتباعهم فى ذلك .

• • •

[إلغاء الحذف والتقدير] :

واعلم أن المحذوفات فى صناعتهم على ثلاثة أقسام :

محذوف لايتم الكلام إلا به ، حذف(١)لعلم المخاطب به ، كقولك لمن رأيته يعطى الناس : زيدا . أى : أعط زيداً . فتحذفه وهو مراد ، وإن أظهر تم الكلام به ، ومنه قول الله تعالى :

[وقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوا : مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ ؟ قَالُوا : خَيْرًا](٢) .

وقوله تعالى :

[وَيَسْأَلُونَكَ : مَاذَا يُنْفِقُونَ ؟ قُلِ : العَفْوَ](٣) .

على قراءة من نصب وكذلك من رفع(٤). وقوله عز وجل :

[نَاقَةَ اللهِ وَسُقْيَاهَا](٥) .

---

(١) فى الأصل : « حرف » .

(٢) فى الأصل : « وإذا قيل لهم : ماذا . . . » . وليست آية . والآية بما أثبتناه من سورة النحل ، رقم ٣٠ . وفى سورة النحل آية أخرى رقم ٢٤ ، هى : (وإذا قيل لهم : ماذا أنزل ربكم ؟ قالوا : أساطير الأولين) .

(٣) سورة البقرة ، آية ٢١٩ .

(٤) النصب قراءة الجمهور ، والرفع قراءة أبى عمرو . انظر البحر المحيط ١٥٩/٢

(٥) سورة الشمس ، آية ١٣ .

والمحذوفات فى كتاب الله – تعالى – لعلم المخاطبين بها كثيرة جداً ، وهى إذا أظهرت تم بها الكلام ، وحذفها أوجز وأبلغ .

والثانى : محذوف لا حاجة بالقول إليه ، بل هو تام دونه ، وإن أظهر كان عياً[1] ، كقولك : أزيداً[2] ضربته ؟ قالوا : إنه مفعول بفعل مضمر تقديره : أضربت زيدا ؟ وهذه دعوى لا دليل عليها إلا ما زعموا من أن « ضربت » من الأفعال المتعدية[3] إلى مفعول واحد ، وقد تعدى إلى الضمير ، ولا بد لزيد من ناصب إن لم يكن ظاهراً فمقدر ، ولا ظاهر ، فلم يبق إلا الإضمار ! وهذا بناء على أن كل « ٦٠ » منصوب فلا بد له من ناصب . ويا ليت شعرى ما الذى يضمرونه فى قولهم : أزيداً مررت بغلامه ؟ وقد يقوله القائل منا ولا يتحصل له ما يضمر ، والقول تام مفهوم ، ولا يدعو إلى هذا التكلف إلا وضع : أن كل منصوب فلا بد له من ناصب . فهذا القسم الثانى .

وأما القسم الثالث فهو مضمر إذا أظهر تغير الكلام عما كان عليه قبل إظهاره ، كقولنا : يا عبد الله . وحكم سائر المناديات[4] المضافة والنكرات حكم « عبد الله » ، « وعبد الله » عندهم منصوبٌ بفعل مضمر تقديره : أدعو ، أو : أنادى . وهذا إذا أظهر تغير المعنى ، وصار النداء خبراً . وكذلك النصب بالفاء والواو ، ينصبون هذه الأفعال الواقعة بعد هذه الحروف بأن ، ويقدرون أن مع الفعل بالمصدر ، ويصرفون الأفعال الواقعة قبل هذه الحروف إلى مصادرها ، ويعطفون المصادر على المصادر بهذه الحروف . وإذا فعلوا ذلك كله لم يَرِدُوا[5] معنى اللفظ الأول ، ألا ترى أنك إذا

---

(١) كذا فى أصلنا ، وهو الصواب . وهو من مفردات ابن مضاء ، أنظر ص ٧٢ ، عند تخريجه لقولهم : « هذا جحر ضب خرب » . وفى التيمورية : « عيا » . وهو خطأ .

(٢) فى الأصل : « إن زيداً . . . » . وهو خطأ .

(٣) فى صلب الأصل : « المتصرفة » . والمثبت عن الحاشية .

(٤) فى الأصل والتيمورية : « المناجاة » . وهو خطأ .

(٥) أى : لم يصلوا إلى المعنى المراد من اللفظ .

قلت : ما تأتينا فتحدثنا ، كان له معنيان ، أحدهما : ما تأتينا فكيف تحدثنا؟! أى : إن الحديث لا يكون إلا مع الإتيان ، وإذا لم يكن الإتيان لم يكن الحديث ، كما يقال : ما تدرس فتحفظ . أى : إن الحفظ إنما سببه الدرس ، فإذا لم يكن الدرس فلا حفظ . والوجه الآخر : ما تأتينا محدثاً ، أى : إنك تأتى ولا تحدث . وهم يقدرون الوجهين جميعاً : ما يكون منك إتيان فحديث[1] . وهذا اللفظ لا يعطى معنى من هذين المعنيين .

وهذه المضمرات التى لا يجوز إظهارها لا تخلو من أن تكون معدومة فى اللفظ موجودة معانيها فى نفس القائل ، أو تكون معدومة فى النفس كما أن الألفاظ الدالة عليها معدومة فى اللفظ . فإن كانت لا وجود لها فى النفس ولا للألفاظ الدالة عليها وجود فى القول ، فما الذى ينصب إذاً ؟ وما الذى يضمر ؟ ونسبة العمل إلى معدوم على الإطلاق محال !

فإن قيل : إن معانى هذه الألفاظ المحذوفة موجودة فى نفس القائل ، وإن الكلام بها يتم ، وإنها جزء من الكلام القائم بالنفس المدلول عليه بالألفاظ إلا أنها حذفت الألفاظ الدالة عليها إيجازاً ، كما حذفت مما يجوز إظهاره إيجازا ـ ٧٠ لزم أن يكون الكلام ناقصاً ، وأن لا يتم إلا بها ، لأنها جزء منه ، وزدنا فى كلام القائلين مالم يلفظوا به ، ولا دلنا عليه دليل إلا ادعاء : أن كل منصوب فلا بد له من ناصب لفظى . وقد فرغ من إبطال هذا الظن بيقين . وادعاء الزيادة فى كلام المتكلمين من غير دليل يدل عليها خطأ بين ، لكنه لا يتعلق بذلك عقاب . وأما طرد ذلك فى كتاب الله ـ تعالى ـ الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وادعاء زيادة معان فيه من غير حجة ولا دليل إلا القول بأن كل ما ينصب إنما ينصب بناصب ، والناصب لا يكون إلا لفظاً يدل على معنى ، إما منطوقاً به ، وإما محذوفاً مراداً ومعناه قائم بالنفس ـ فالقول بذلك حرام على من تبين له ذلك . وقد قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ : « من قال فى القرآن برأيه فأصاب

---

(١) الكتاب لسيبويه ٣٠/٣

فقد أخطأ[1] . ومقتضى هذا الخبر النهى ، وما نهى عنه فهو حرام ، إلا أن يدل دليل ، والرأى[2] مالم يستند إلى دليل . وقال صلى الله عليه وسلم :

[مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِغَيْرِ عِلْمٍ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ][3] .

وهذا وعيد شديد ، وماتوعد الله على فعله فهو حرام . ومن بنى الزيادة فى القرآن بلفظ أو معنى على ظن باطل قد تبين بطلانه ، فقد قال فى القرآن بغير علم ، وتوجه الوعيد إليه . ومما يدل على أنه حرام الإجماع على أنه لايزاد فى القرآن لفظ غير المجمع على إثباته . وزيادة المعنى كزيادة اللفظ ، بل هى أحرى ، لأن المعانى هى المقصودة والألفاظ دلالات عليها ، ومن أجلها .

[إجماع النحاة على القول بالعامل ليس حجة] :

فإن قيل : فقد أجمع النحويون عن بكرة أبيهم على القول بالعوامل ، وإن اختلفوا ، فبعضهم يقول : العامل فى كذا كذا . وبعضهم يقول : العامل فيه ليس كذا ، إنما هو كذا . على ما نفسره بعد إن شاء الله ؟

قيل : إجماع النحويين ليس بحجة على من خالفهم ، وقد قال كبير من حذاقهم ومقدم فى الصناعة من مقدميهم ، وهو أبو الفتح بن جنى فى خصائصه : « اعلم أن إجماع أهل البلدين [يعنى البصرة والكوفة] إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده أن لا يخالف[4] المنصوص[5] والمقيس

(١) انظر تخريج الحديث فى ص : ٦٣

(٢) يقول : حقيقة الرأى أنه مالم يستند إلى دليل . فما : اسم موصول خبره الرأى .

(٣) تقدم كذلك تخريج الحديث فى ص : ٦٣

(٤) فى الأصل : « تخالف » . بالتاء ، وهو خطأ ، فالضمير يعود على الخصم .

(٥) فى الأصل : « أو المقيس » . والمثبت من الخصائص والتيمورية .

على المنصوص ، فإذا[1] لم يعطك يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه ، وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره فى قرآن ولا سنة أنهم لايجتمعون على الخطأ ، كما جاء النص عن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — من قوله : « أمتى لاتجتمع على ضلالة[2] » . وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة . فكل من فُرِق[3] له عن علة صحيحة ، وطريق نهجة[4] ، كان خليل[5] نفسه ، [وأبا[6] عمرو فكره] ، إلا أننا — مع هذا الذى رأيناه وسوغنا مرتكبه — لانسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التى قد طال بحثها وتقدم نظرها ، وتتالت أواخر على أوائل ، وأعجازاً على كلاكل ، والقوم الذين لايشك فى أن الله — سبحانه وتقدست أسماؤه — قد هداهم لهذا العلم الكريم ، وأراهم وجه الحكمة فى الترجيب[7] له والتعظيم ، وجعله ببركاتهم وعلى أيدى طاعتهم ، خادماً لكتابه المنزل ، وكلام نبيه المرسل ، وعوناً على فهمهما ، ومعرفة ما أمر به ، أو[8] نهى عنه الثقلان [منهما][6] . إلا بعد أن يناهضه[9] إتقاناً[10] ، ويثابته عرفاناً . ولا يخلد إلى سانح خاطره ، ولا إلى أول[11] نزوة من نزوات تفكره . فإذا هو حذا على هذا المثال ، وباشر بإنعام تصفحه أحناء الحال ، أمضى الرأى فيما يريه الله [منه][6] ، غير معاز[12] به .

---

(1) فى الخصائص : « فأما إن لم يعط يده » .

(2) أخرجه ابن ماجه فى كتاب الفتن ، باب السواد الأعظم ، الحديث ٣٩٥٠ /٢/ ١٣٠٣

(3) أى : كشف .

(4) أى : بينة .

(5) أى : إمام نفسه كالخليل بن أحمد ، وأبى عمرو بن العلاء ، يريد أنه يكون مثلهما .

(6) عن الخصائص .

(7) أى : التعظيم .

(8) فى الأصل : « ونهى » . والمثبت عن الخصائص .

(9) فى الأصل والتيمورية وإحدى نسخ الخصائص : « يفاهمه » . ولم تقع لى هذه الصيغة من هذه المادة . ومعنى ناهضه : قاومه . والمراد أنه يكون على بينة من هذا العلم لا يستعصى عليه منه شىء .

(10) فى الأصل : « اتفاقاً » . والمثبت عن الخصائص .

(11) كلمة « أول » غير ثابتة فى الخصائص .

(12) المعازة : المغالبة .

ولا غاض من السلف — رحمهم الله — فى شىء منه . فإنه إذا فعل ذلك سدد رأيه ، وشيع[1] خاطره ، وكان بالصواب مئنة[2] ، ومن التوفيق مظنة . وقد قال أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ : « ما على الناس شىء أضر من قولهم : ما ترك الأول للآخر شيئاً » . وقال أبو عثمان المازنى : « وإذا قال العالم قولا متقدماً ، فللمتعلم الاقتداء به ، والانتصار له ، والاحتجاج لخلافه ، إن وجد إلى ذلك سبيلا[3] » . وقال الطائى الكبير[4] :

٧ — يقولُ مَنْ تَقْرَعُ أسْمَاعَه :
كَمْ تَرَكَ الأوَّلُ للآخِــر !

فما[5] جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بدئ هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت ، ما رأيته أنا فى قولهم : « هذا جحر ضبٍّ خربٍ » ، فهذا يتناوله آخر عن أول ، وتال عن ماض ، على أنه غلط من العرب ، لا يختلفون فيه ، ولا يتوقفون عنه ، وأنه من الشاذ الذى لا يعمل عليه ، ولا يجوز رد غيره إليه . وأما أنا فعندى أن فى القرآن من[6] مثل هذا الموضع نيفاً على ألف موضع[7] » .

قال المؤلف — رضى الله عنه — : هنا قطعت نص كلامه ، لأنى

---

(١) شيع فلاناً : شجعه وجرأه . يريد أن ما يسنح له ويخطر عليه يكون مؤيداً .

(٢) أى : أصبح يعرف بالصواب . ومنه فى حديث ابن مسعود : « إن طول الصلاة وقصر الخطبة مئنة من فقه الرجل » ، أى : إن ذلك مما يعرف به فقه الرجل . والمئنة : العلامة .

(٣) انظر المنصف لابن جنى شرح تصريف المازنى ٢/٣١٨ .

(٤) هو أبو تمام . والبيت فى ديوانه ١٤٣ .

(٥) فى الأصل : « فما » . والمثبت عن الخصائص .

(٦) كلمة « من » ليست فى الخصائص .

(٧) الخصائص لابن جنى ١/١٨٩ – ١٩٢ .

توارده[1] . ثم أوردت كلامى فى مخالفته لما[2]طال القول وقصر[3]فى الإيجاز ، وإنما «٩» سقت قوله المتقدم اتباعاً لمن ألف الاتباع !

فمذهب الجماعة فى قول العرب : « هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ » . ما ذكره [4] . واختار أبو الفتح أن يكون على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه . وقال : إن فى القرآن نيفاً على ألف موضع . وتقديره عنده : هذا جحر ضب خربٍ جُحرُه ، فخرب نعت لضب ، كما يقال: هذا فرس عربى قارح فرسه ، فقارح نعت لعربى وصف به ، وإن كان الفرس ، لأنه من سببه . فحذفت « الجحر » الذى هو المضاف ، وهو فاعل مرفوع ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، وهو الضمير العائد على النصب ، مقام الجحر ، فارتفع بخرب عنده . والضمير إذا كان فاعلا باسم الفاعل ، أو بالصفة المشبهة باسم الفاعل ، استكن فيهما على مذهبهم . وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه يطرد ، واستكنان الضمير فى الصفة مطرد .

لكن لقائل أن يقول لأبى الفتح : إن الحذف للمضاف لا يجوز إلا فى المواضع التى يسبق إلى فهم المخاطب المقصود من اللفظ ، كقوله تعالى : (واسأل القرية التى كنا فيها والعير التى أقبلنا فيها)[5] . وأما فى هذه المواضع التى يحتاج فى معرفة المحذوف منها إلى تأمل كثير وفكر طويل ، فلا يجوز حذفه ، لما فيه من اللبس على السامعين ، وهذا من المواضع البعيدة ؛ والدليل على ذلك أنه قد مر هذا القول على أسماع قوم فهماء عارفين بالنحو واللغة ، فلم يهتدوا إلى هذا المحذوف ، لأنه لو ظهر لكان قبيحا ؛ لو قالت

---

(١) أى : توارد خاطرى مع خاطره فيه .

(٢) فى الأصل : « فيما » .

(٣) أى : حال الإيجاز بينى وبين إيراد نصه كاملا .

(٤) انظره مفصلا فى الكتاب لسيبويه ١/٤٣٦ – ٤٣٧ .

(٥) سورة يوسف ، آية ٨٢ .

العرب : « هذا جحر ضب خرب جحره » قبيح ، لأنه عي من القول تغني عنه ضمة الباء ، ويكون الكلام وجيزاً فصيحاً ، فلما كان أصله هكذا ثم تكلف فيه ما تكلف من الحذف لما لا يسبق حذفه إلى الفهم بعد . ثم إنه لو كان المضاف إليه ظاهراً لكان أبين ، ولكنه حذف المضاف واستكن المضاف إليه ، فعزب عن الفهم ، وصار فهمه مع هذا الحذف والإضمار من تكليف مالا يستطاع . واستجاز أبو الفتح الرد على كل من تقدم بظن ليس بالقوي ، فكيف بنا ونحن نرد عليهم الظنون الضعيفة بالأدلة الواضحة التي لا امتراء فيها لمتعسف .

فإن قيل : فإن زعم النحويون أنهم لم يريدوا بقولهم في « أزيداً أكرمته ؟ » وما أشبهه أن « أكرمت » الذي انتصب به « زيد » مراد للمتكلم ، ولا أن الكلام ناقص دونه ، « ١٠ » وإنما هو شيء موضوع مصطلح عليه يتوصل به إلى النطق بكلام العرب ، كما فعل المهندسون حين وضعوا خطوطاً مصنوعة هي في الحقيقة أجسام مواضع الخطوط التي هي أطوال لا أعراض لها ولا أعماق ، ونقطاً هي أيضاً أجسام مواضع النقط التي هي نهايات الخطوط ، التي لا أطوال لها ولا أعراض ولا أعماق . وقدروا في الفلك دوائر ونقطاً ، وتوصلوا بذلك إلى البرهان على ما أرادوا أن يبرهنوا عليه ، ولم يخل إيقاع هذه مواضع تلك بما قصدوا ، بل حصل اليقين للمتعلمين تلك الصفة مع معرفتهم بوضع هذه .

قيل : النحويون ليسوا كهؤلاء لأنهم قالوا : « إن كل منصوب فلا بد له من ناصب لفظي » ، فإن جعلوا هذه المحذوفات التي لا يجوز إظهارها معدومة على الإطلاق في اللفظ وفي الإرادة ، والكلام تام دونها ، فقد أبطلوا ما ادعوه من أن كل منصوب فلا بد له من ناصب . وأيضاً فإن وضع الأجسام مواضع الخطوط والنقط الهندسية تقريب وعون للمتعلم ، ووضع هذه العوامل لا شيء فيه من ذلك ، بل تغير[1] وتخييل .

---

(١) التغير : التحول ؛ يقال : تغير الشيء عن حاله : تحول . وغيره – بالتشديد – حوله وبدله .

١٢ [لا حاجة إلى تقدير متعلق الجار والمجرور] :

ومما يجرى هذا المجرى من المضمرات التي لا يجوز إظهارها، ما يدعونه في المجرورات التي هي أخبار، أو صلات، أو أحوال، مثل: «زيد في الدار»، و: «رأيت الذي في الدار»، و: «مررت برجل من قريش»، و: «رأى زيد في الدار الهلال في السماء». فيزعم النحويون أن قولنا: «في الدار» متعلق بمحذوف تقديره: زيد مستقر في الدار. والداعي لهم إلى ذلك ما وضعوه من أن المجرورات إذا لم تكن حروف الجر الداخلة عليها زائدة، فلا بد لها من عامل يعمل فيها، إن لم يكن ظاهراً كقولنا: «زيد قائم في الدار»، وإلا كان مضمراً كقولنا: «زيد في الدار». ولا شك أن هذا كله كلام تام مركب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة، وتلك النسبة دلت عليها «في»، ولا حاجة بنا إلى غير ذلك. وكذلك يقولون في: «رأيت الذي في الدار»، تقديره: رأيت الذي استقر في الدار. وكذلك: «مررت برجل من قريش»، تقديره: كائن من قريش. وكذلك «رأيت في الدار الهلال في السماء»، تقديره: كائناً في السماء. وهذا «١١» كله كلام لا يفتقر السامع له إلى زيادة: كائن ولا مستقر، وإذا بطل العامل والعمل فلا شبهة تبقى لمن يدعي هذا الإضمار.

[لا حاجة إلى تقدير الضمائر في الصفات] :

ومما يجرى هذا المجرى ما يدعونه من أن في أسماء الفاعلين والمفعولين، والمعدولة عن أسماء الفاعلين، والمشبهة بها، وما يجرى مجراها — ضمائر مرتفعة بها، وذلك إذا لم ترتفع بهذه الصفات أسماء ظاهرة، مثل: ضارب، ومضروب، وضراب، وحسن، وما جرى مجراها. وقالوا: إنها ترفع الظاهر في مثل قولنا: زيد ضارب أبوه عمراً، فإذا رفعت الظاهر فالمضمر أولى أن ترفعه.

وقد بطل ببطلان العامل أنها ترفع الظاهر[1]. وإذا كان «ضارب»

---

(١) في الأصل: «الظواهر».

موضوعاً لمعنيين ، ليدل على الضرب ، وعلى فاعل الضرب غير مصرح به ، فإذا قلنا : «زيد ضارب عمراً» ، فضارب يدل على الفاعل غير مصرح باسمه ، وزيد يدل على اسمه — فياليت شعرى ما الداعي إلى تقدير زائد لو ظهر لكان فضلا ؟!

فإن قيل : الدليل عليه ظهوره فى بعض المواضع ، وذلك عند العطف عليه فى قولنا : زيد «ضارب هو وبكر عمراً» ، وكذلك سمع من العرب : «مررت بقوم عرب أجمعون»[1] ، فلولا أن فى «عرب» ضميراً مرفوعاً لما جاز رفع «أجمعين» .

قيل : النحويون يقولون : إن هذا الضمير الذى برز ليس هو فاعلا بضارب ، وفاعل ضارب مضمر ، وهذا المنطوق به توكيد له ، و «بكر» معطوف على الضمير المقدر لا على هذا البارز . فلو سلم ما قاله النحويون من أن هذا البارز تأكيد لمضمر آخر مراد لم يدل عليه بلفظ ، وأن «بكرا» معطوف على ذلك المراد ، قيل : إن هذا الضمير إنما يضمر فى حال العطف لا غير ، وإذا لم يكن عطف لم يكن ثم ضمير . ومن أين قست حال غير العطف على العطف ، وجعلت حال العطف — مع قلتها — أصلا لغيرها على كثرتها ، والمتكلم لا ينوى الضمير إلا إذا عطف عليه ، وإذا لم يعطف عليه لم ينوه ، وهل قياس هذا على هذا إلا ظن ، وكيف يثبت الظن شيئاً مستغنى عنه لا فائدة للسامع فيه ، ولا داعى للمتكلم إلى إثباته ! وإثباته عى ؛ لأن اسم الصفة المشتق وضع على الصفة وذى الصفة غير مصرح به ، والمضمر المدعى هو ذلك ، لأنه صاحب الصفة «١٢» غير مصرح به . ويسقط ظن قياس العطف أن هذه الصفات لم يظهر لها ضمير فى حال التثنية والجمع كما ظهر فى الفعل ، فيقابل هذا الظن فى الإسقاط ذلك الظن فى الإثبات ، فعلى هذا يكون الإثبات لا دليل عليه قطعى ولا ظنى ، وإثباته فى كلام الناس بغير دليل قطعى لا يجوز ؛ فكيف بكتاب الله تعالى ، وادعاء زائد فيه بظن ، والظن

(١) الكتاب ٢ / ٣ ، والأصول لابن السراج ٢ / ٢٧ .

ليس بعلم ! على أن الظن قد قابله ظن آخر . وقد تقدم الحديث في الوعيد على ذلك .

وكذلك ما استدلوا عليه من قولهم : « مررت بقوم عرب أجمعون » ، و : «مررت بقاع عَرْفَجٍ كلّه»[1] ، معلوم أن « عرباً » اسم موضوع لمعنى يتميز به عن العجم ، وإذا قلنا : « مررت بقوم عرب » ، فقد تم الكلام ، إذ قد أتيت بصفة وموصوف ، وإذا أضمرت فيه ضميراً لم يفد معنى زائداً ، وأما قولهم « أجمعون » فشاذ ، فإن سلمنا أنه توكيد لمضمر فمن أين يحكم بأن هذا المضمر مراد مع التأكيد ومع عدم التأكيد . فإذا لم يكن تأكيد فلا حاجة للمتكلم إليه . وقياس هذا على هذا ظن ، والظن لايثبت به مثل هذا ، لاسيما في كتاب الله تعالى .

فإن قيل : فعلى هذا لايثبت شيء في اللسان بالظن ؟

قيل له : أما ما لا حاجة تدعو إليه فـلا يثبت إلا بدليل قطعي ، وأما ما يحتاج إليه مثل ألفاظ اللغة فإنها إذا نقلها الثقات قبلت وإن كانت مظنونة ، وكذلك غيرها مما تدعو الحاجة إليه .

[رد تقدير الضمائر في الأفعـال] :

فإن قيل : فما تقول في مثل : « زيد قام » ، إن قلت : إن في « قام » ضميراً فاعلا ، وليس داع يدعو إلى ذلك إلا قول النحويين : « الفاعل لا يتقدم ، ولا بد للفعل من فاعل[2] » . وقولهم هذا لا يخلو من أن يكون

---

(1) العرفج – بفتح أوله وكسره – : نبت طيب الريح أغبر ، يميل إلى الخضرة ، وله زهرة صفراء ، وليس له حب ولا شوك . والمثال في كتاب سيبويه ٢/ ٢٤ ، ٢٧ .

(2) في الارتشاف ٥١٨ : قال الزجاجي : « أجمع النحويون على أن الفاعل إذا قدم على فعله لم يرتفع به ، فقال البصريون : يرتفع بالابتداء والفعل خبر عنه يرفع ضميره . وقال بعض الكوفيين : يرتفع بالمضمر الذي في الفعل . وقال بعضهم : هو رفع بموضع الفعل لأنه موضع خبر . وبه كان يقول ثعلب » . وانظر المقتضب ٤/ ١٢٨

مقطوعاً به أو مظنوناً[1] ، فإن كان مظنوناً[1] فأمره أمر الضمير المدعى في اسم الفاعل ، وإن كان مقطوعاً به صح هذا الإضمار ، ولا بد أن يتقدم قبل الكلام في هذا الموضع مقدمات تعين الناظر فيه على ما قصد تبينه ، وهي أن الدلالة على ضربين : دلالة لفظية مقصودة للواضع ، كدلالة الاسم على مسماه ، ودلالة الفعل على الحدث والزمان . ودلالة لزوم كدلالة السقف على الحائط ، ودلالة الفعل المتعدى على المفعول به وعلى المكان ١٣٠ . ودلالته على الفاعل فيها خلاف بين الناس ، منهم من يجعل دلالته عليه كدلالته على الحدث والزمان . ومنهم من يجعل دلالته [عليه] كدلالته [على] المفعول به[2] ؛ فإذا قيل : « زيد قام » ، ودل لفظ « قام » على الفاعل دلالة قصد ، فلا يحتاج إلى أن يضمر شيء ؛ لأنه زيادة لا فائدة فيها ، كما كان ذلك في اسم الفاعل[3] ؛ إذ كان اسم الفاعل موضوعاً للدلالة على الفاعل والفعل ، فالفعل على هذا دال على ثلاثة . وإن كانت دلالة الفعل عليه دلالة لزوم وتبع فهنا احتمالان ، أحدهما : أن في نفس المتكلم ضميراً ، كما في قولنا : « زيد ضربته » ، لكنه لم يدل عليه بلفظ لعلم المخاطب به ؛ والدليل على ذلك قولهم في التثنية : « قاما » ، « ويقومان » ، وفي الجميع : « قاموا » و « يقومون » . فهذه ضمائر دل عليها بألفاظ .

فإن قيل : فما تنكر من أن تكون هذه الألف والواو علامتين للتثنية والجمع ، كما قيل : « أكلوني البراغيث »[4] ، جعلها بعض العرب مع التقديم والتأخير ، وجعلها أكثرهم مع تأخير الفعل عن الفاعل ، كما لزمت تاء التأنيث مع التأخير للفعل إذا كان الفاعل تأنيثه غير حقيقي ، ولم تلزم مع التقديم ، ولم تحذف مع تأخير الفعل إلا في الشعر ، كقول القائل[5] :

---

(١) في الأصل : « مظنونا » .

(٢) في الأصل : « . . دلالته كدلالة المفعول به » . وقد زدنا ما بين الأقواس .

(٣) في الأصل : « إذا » .

(٤) الكتاب ٢/ ٤١ .

(٥) عامر بن جوين . والبيت من شواهد الكتاب ٢/ ٤٦ ، والخصائص ٢/ ٤١١ ، والمحتسب ٢/ ١١٢ ، وأمالي الشجري ١/ ١٥٨ ، ١٦١ ، وشرح المفصل ٥/ ٩٤ ، ونتائج =

٨ ــ فَلاَ مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهـــا
وَلا أَرْضَ أَبقلَ إِبْقالهــــــا

فإن قيل : فما تصنع بقولهم : « أنت قمت » و « أنا قمت » ، لم يغنهم تقدم الفاعل عن إعادته أخيراً ؟

قيل : هذا دليل ، ولكن قياس الغائب على المخاطب والمتكلم ليس بقطعي . ولعله يكتفى فى الغائب بالظاهر المتقدم ، ولا يكتفى فى غيره .

فإن قيل : فما الصحيح فى دلالة الفعل على الفاعل ؟

قيل : الأظهر أن دلالة الفعل على الفاعل لفظية ، ألا ترى أنك تعرف من الياء التى فى « يعلم » أن الفاعل غائب مذكر ، ومن الألف فى « أعلم » أنه متكلم ، ومن النون أنهم متكلمون ، ومن التاء أنه مخاطب أو غائبة ، ووقع الإشراك هنا كما وقع فى « يعلم » وما أشبه بين الحال والمستقبل ، ويعرف من لفظ « علم » أن الفاعل مذكر . وعلى هذا فلا ضمير ، لأن الفعل يدل بلفظه عليه ، كما يدل على الزمان ، فلا حاجة بنا إلى إضمار . وأما على الرأى الآخر فالأظهر أنه «١٤» لا إضمار لما تقدم .

والنحويون يفرقون بين الإضمار والحذف ، ويقولون ــ أعنى حذاقهم ــ : إن الفاعل يضمر ولا يحذف . فإن كانوا يعنون بالضمير(١) ما لا بد منه ، وبالمحذوف ما قد يستغنى عنه ، فهم يقولون : هذا ينتصب بفعل [محذوف(٢)]

٨ــ الكتاب ... ١٦٨ والمقرب لابن عصفور ١/٣٠٣ ، وخزانة الأدب ١/٢١ ، ٣٣٠/٣ ، وابن كيسان النحوى ١٦٩ .

يصف أرضاً مخصبة . والمزنة : السحابة تحمل الماء . والودق : المطر . وأبقلت : أخرجت البقل .

(١) كذا فى الأصل : «بالضمير» وابن مضاء يستعمله كثيراً فى معنى ما أضمرته من عامل .

(٢) فى الأصل : « بفعل مضمر لايجوز إظهاره » ، ولا يتأتى عليه نقده لما ذكره من الفرق بين المضمر والمحذوف .

لا يجوز إظهاره . والفعل الذى بهذه الصفة لابد منه ، ولا يتم الكلام إلا به . وهو الناصب ، فلا يوجد منصوب إلا بناصب . وإن كانوا يعنون بالمضمر الأسماء ، ويعنون [بالمحذوف](١) الأفعال ، ولا يقع الحذف إلا فى الأفعال أو الجمل لا فى الأسماء — فهم يقولون فى قولنا : « الذى ضربت زيد » إن المفعول محذوف تقديره : « ضربته » . فإن فرق بينهما بما هو مقطوع بأن(٢) المتكلم أراده ، وبما يظن(٣) أن المتكلم أراده ويجوز أن لا يريده، فهو فرق ، لكن إطلاق النحويين لهذين اللفظين لا يأتى موافقاً لهذا الفرق(٤).

والذى يجب أن يعتقد فى مثل « زيد قام » أنه يجوز أن يريد المتكلم إعادة الفاعل ، ويجوز أن يكتفى بما تقدم ، والأظهر أن يكتفى بما تقدم ، هذا إذا كان فى كلام الناس ، وأما فى كلام البارى سبحانه فالإضراب عن إثباته أو نفيه واجب ، لأنه لا يوجد فيه دليل قطعى ، ولا حاجة بنا إلى القول بالإثبات فيه والإبطال(٥) .

* * *

---

(١) مكانه فى الأصل : « بها » .

(٢) فى الأصل : « فإن » .

(٣) فى الأصل : « يظن » .

(٤) يحسن هنا أن نذكر ما قاله السهيلى فى الفرق بين هذه المصطلحات الثلاثة : الحذف ، والإضمار ، والتقدير . أما الحذف فيختص بما أمكن ذكره ثم حذف لغرض ما ، ويمثل له بالمفعول العائد من الصلة نحو : الذى رأيته ، والذى رأيت . وأما المضمر فهو مقصور على ما لا يلفظ به من الضمائر كالفاعل فى نحو : الذى قام . وقد استمد الفرق من لفظ هذين المصطلحين ، ولذلك قال : « والإضمار هو الإخفاء ، والحذف هو القطع من الشىء » .

وهذا فرق لم ينبه عليه ابن مضاء . فأما المقدر فهو الذى لا يقتضيه بناء كالمصدر ، يقول : « المصدر لا يضمر فيه الفاعل ولكنه يقدر » . على أن السهيلى والنحاة جميعاً كانوا يتسامحون فى استخدام هذه المصطلحات ، فيضعون بعضها موضع الآخر .

انظر نتائج الفكر للسهيلى ١٦٥ ، والأمالى له ٥٠ ، ودراستنا عن السهيلى ٣٤٧ .

(٥) فى الأصل : « والإبطال فيه » ، بتكرار كلمة « فيه » .

فصـــل

عن النحو من غير عامل ومعمول

فإن قيل : أنت قد أبطلت أن يكون فى الكلام عامل ومعمول ، فأرنى كيف يتأتى ذلك مع الوصول إلى غاية النحو ؟ .

قلت : أريك(١) هذا فى أبواب تدل على ما سواها بالأحرى. وقد شرعت فى كتاب يشتمل على أبواب النحو كلها ، فإن قضى الله – تعالى – بإكماله انتفع به من لم يعقه عنه التقليد ، وإلا فيستدل بهذه الأبواب على غيرها .

[تطبيقه فى باب التنـــازع] :

فن هذه الأبواب : « باب الفاعلين المفعولين(٢) اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل ما يفعل به الآخر ، وما كان نحو ذلك » . هذه ترجمة(٣) سيبويه – رحمه الله – فأنا فى هذا الباب لا أخالف النحويين إلا فى أن أقول : « علقت » ، ولا أقول : « أعملت » . والتعليق يستعمله النحويون فى المجرورات . وأنا أستعمله فى المجرورات والفاعلين والمفعولين ، تقول : « قام وقعد زيد » . فإن علقت « زيداً » بالفعل الثانى فبين النحويين فى ذلك اختلاف . الفراء(٤) لا يجيزه ، والكسائى يجيزه على

(١) فى الأصل : « أريه » .

(٢) كذا فى أصلنا : « الفاعلين المفعولين » . ونص الكتاب : « الفاعلين والمفعولين » . وأحسب أن ما هنا هو صواب عبارة سيبويه وأنها أدل على المراد من أن كلا منهما فاعل مفعول .

(٣) الكتاب ١/٧٣ .

(٤) مذهب الفراء أن العاملين كليهما يعملان فيه إن اتفقا فى الإعراب المطلوب ، نحو المثال المذكور : « قام وقعد زيد » ، فهو يجعل « زيد » مرفوعاً بهما ، كما يسند المبتدأ خبران . =

حذف(١) الفاعل ، وغيره(٢) «١٥٠» يجيزه على الإضمار الذى يفسره ما بعده . والدليل على جوازه(٣) قول الشاعر(٤) :

٩ ــ وكُمْتًا مُدَمَّاةً كأَنَّ مُتُونَها
جَرَى فَوْقَها واستَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ

فـ « جرى » لا فاعل له ظاهراً ، فإما أن يكون محذوفاً ، وإما أن يكون مضمراً . ومن الدليل عليه(٥) قوله تعالى :

معرفة منع الجمهور ذلك حذراً من اجتماع مؤثرين على أثر واحد . أما إن اختلف العاملان – وكان الأول طالباً المرفوع – فمذهب الفراء أنك تضمره مؤخراً ، نحو : « ضربنى – وضربت زيداً – هو » . فـ « هو » فاعل لـ « ضربنى » . فإن كان الأول هو الطالب المنصوب وأعمله نحو : « ضربت – وضربنى – زيداً » فمرفوع الثانى ضمير فيه ، وإن أعملت الأول نحو : « ضربت وضربنى زيد » فلا إضمار .

وقيل : إن مذهب الفراء إذا اختلف العاملان هو وجوب إعمال الأول ، فتقول : « ضربنى – وضربت – زيد » وتقول : « ضربت – وضربنى – زيداً » .

انظر شرح السيرافى على الكتاب ١/٤٥٥ – وشرح الأشمونى والصبان ٢/١٠٣، والهمع ٢/١٠٩ .

(١) يقول السيرافى فى شرحه على الكتاب ١/٤٥٣ : « وكان الكسائى إذا أعمل الثانى فى الفاعل أعرى الفعل الأول من الفاعل ، ولم يجعل فيه ضميراً . وكان الفراء لايضمر الفاعل قبل ذكره فى شىء من هذه الأفعال » . هذا وقد قيل : إن ما حكى عن الكسائى من أنه يحذف فى نحو : « ضربنى ، وضربت الزيدين » باطل ، بل هو عنده مستتر فى الفعل مفرد فى الأحوال كلها . انظر الصبان ٢/١٠٢ .

(٢) يشير بذلك إلى مذهب البصريين ، انظر الكتاب ١/٧٩ ، والأشمونى والصبان ٢/١٠٢ – ١٠٣ .

(٣) أى : على جواز تعلق « زيد » بالفعل الثانى .

(٤) هو طفيل الغنوى . انظر الاختيارين للأخفش ١٦ ، والكتاب ١/٧٧، والمقتضب ٤/٧٥، والإنصاف ٨٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٧٧–٧٨ ، وشرح الأشمونى ٢/١٠٤

الكمت : جمع كميت ، وهو من الخيل التى تضرب حمرته إلى السواد ، وهو من أشد الخيل . ويقال : كميت مدمى ، إذا كان شديد الحمرة لايخالطها سواد . ومتونها : ظهورها . وكميت مذهب : هو الذى تعلوه صفرة .

(٥) أى : على إضمار الفاعل أو حذفه .

[حَتَّى تَوارَتْ بِالحِجابِ][1] .

وقوله :

[عَبَسَ وَتَولَّى . أَن جاءَهُ الأَعمَى][2] .

فهذه الأفعال لا فاعل لها ظاهرا .

وأما أى الرأيين أحق[3] فرأى الكسائى ، لأن غيره يقول : حذف الفاعل لا يجوز ، لأن الفاعل والفعل كالشيء الواحد ، فهما متلازمان ، فعلى هذا لا يجوز حذف الفعل وإبقاء الفاعل ، وهم يجيزونه ! ومن الدليل على صحة مذهب الكسائى قول علقمة(4) :

١٠ ــ تَعَفَّقَ بِالأَرطَى لَهَا وأرادَها
رِجالٌ ، فَبَذَّتْ نَبْلَهُمْ وَكَلِيبُ (٥)

وإن علقت « زيداً » بالفعل الأول قلت فى التثنية : « قام(٦) ــ وقعدا ــ الزيدان » ، وفى الجميع : « قام(٦) ــ وقعدوا ــ الزيدون » .

وتقول : « مررت ، ومر بى زيد » ، على تعليق « زيد » بـ « مر » .

---

(١) سورة ص ، آية ٣٢ .

(٢) سورة عبس ، آية ١ ، ٢ .

(٣) من هنا نسب إلى ابن مضاء أنه يجيز حذف الفاعل متابعة للكسائى ، انظر الهمع ٢ / ١٠٩

(٤) هو علقمة بن عبدة بن النعمان . شاعر جاهلى مجيد ، وتعد قصيدته التى منها هذا البيت من روائع الشعر . انظر المفضليات ٣٩٠ والمقرب لابن عصفور ١ / ٢٥١ ، وشرح الشواهد للعينى ٣ / ١٥ ، وشرح الأشمونى ٢ / ١٠٢

(٥) الأرطى : شجر . بذت : سبقت وغلبت . الكليب : جماعة الكلاب . وتعفق لها رجال : استتروا ، يريد الصيادين تخفوا للبقرة .

(٦) فى الأصل : « قاما » و « قاموا » . وهو خطأ .

وإن علقته بـ « مررت » قلت : « مررت — ومر بى — زيد[1] » ، تقديره : مررت بزيد ومر بى » . وفى التثنية : « مررت — ومرا بى — بالزيدين » ، وفى الجميع : « مررت — ومروا بى — بالزيدين » .

وتقول : « مر بى ، ومررت بزيد » ، على التعليق بالثانى ، وفيه من الاختلاف ما فى المسألة التى قبلها[2]. وعلى التعليق بالأول : « مر بى — ومررت به — زيد » ، تقديره : « مر بى زيد ومررت به » .

وتقول : « ضربت وضربنى زيد[3] » على التعليق بالثانى ، وفى التثنية : « ضربت وضربنى الزيدان » ، وفى الجميع : « ضربت وضربنى الزيدون » . وعلى تعليق الأول : « ضربت — وضربنى — زيداً[4] » . وفى التثنية : « ضربت — وضربانى — الزيدين » . وفى الجميع : « ضربت — وضربونى — الزيدين » . قال الله تعالى فى التعليق بالثانى :

[آتونِى أُفْرِغْ عليه قِطْراً][5] .

فـ(قطْرا) مفعول بـ (أُفرغ) . وقال الشاعر[6] فى التعليق بالأوَّل :

---

(١) فى الأصل : « زيد » . وهو خطأ . انظر المثال فى الكتاب ١ / ٧٦ .

(٢) يعنى أن الكسائى يجيزه على حذف الفاعل ، وغيره على إضماره .

(٣) الكتاب ١/٧٣ .

(٤) الكتاب ١/٧٩ .

(٥) سورة الكهف ، آية ٩٦ .

(٦) هو المرار الأسدى ، والبيتان من شواهد سيبويه ١ / ٧٨ . وموضع الشاهد هو البيت الثانى ، وأنشد سيبويه البيت الأول ليرى أن القوافى منصوبة . وهما من شواهد المقتضب ٤/٧٦-٧٧ . والإنصاف ٨٥ — ٨٦ . ويقول أبو البركات الأنبارى : « فأعمل الأول ، ولذلك نصب « الخرد الخدالا » ، ولو أعمل العمل الثانى لقال : تقتادنا الخرد الخدال ، بالرفع » .

والهوى : العشق . والصيد : القادح . والخرد : جمع خريدة ، وهى المرأة الحيية الطويلة السكوت ، أو البكر . والخدال : جمع خدلة — بفتح فسكون — وهى : الغليظة الساق المستديرة

١١ ـ فَرَدَّ عَلَى الفُؤادِ هَـوىً عَمِيداً
وسُوئِلَ لو يُبينُ لنـــا السُّؤالا

١٣ ـ وقد نَغْنَى بها ونَرَى عُصُوراً
بهـا يَقْتَدْنَنَـا الخُـرُدَ الخِـدَالا

وقال الفرزدق[1] فى التعليق بالثانى :

١٣ ـ وَلكنّ نِصْفًا لو سَبَبْتُ وَسبَّنِى
بَنُو عَبْدِ شمسٍ مِنْ منافٍ وهاشِمِ

وقال طفيل[2] الغنوى فى ذلك :

١٤ ـ وكُمتًا مُدَمّاةً كأنّ مُتُونَهـا
جَرَى فَوقَها واستَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ •١٦٠

وقال عمر[3] بن أبى ربيعة فى التعليق بالأول :

١٥ ـ إذا هِىَ لم تَسْتَكْ بعود أَراكَةٍ
تُنُخِّلَ ـ فاستاكَتْ بهِ ـ عُودُ إسْحِلِ

---

(١) ديوانه ٢/٣٠٠ ، وروايته فيه : « لكن عدلا . . . » . والبيت من شواهد الكتاب ١/٣٧ ، والمقتضب ٤/٧٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٧٨ ، والإنصاف ٨٧ .
والنصف : الإنصاف .

(٢) تقدم البيت برقم ٩ .

(٣) ملحقات ديوانه ٤٩٠ ، والبيت من شواهد الكتاب ١/٧٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٧٨-٧٩ ، والهمع ١/٦٦ ، والدرر ١/٤٦ ، وشرح الأشمونى ٢/١٠٥ تنخل : اختير . والإسحل : شجر يستاك به .

وتقول : « أعطيت ، وأعطاني زيد(١)درهما » . وتقول : ظننت ، وظنني زيد شاخصا » . وعلى التعليق بالأول : « ظننت — وظننيه(٢)— زيداً شاخصا » ، وفي التثنية : « ظننت — وظنانى شاخصاً — الزيدين شاخصين » . وفي الجميع : « ظننت — وظنوني شاخصاً — الزيدين شاخصين » . تقديره : « ظننت الزيدين شاخصين ، وظنوني شاخصا » . فلم تجمع « شاخصا » لأن المفعول الثاني في هذه الأفعال هو الأول ، ولم تضمره لأن ضمير الواحد لا يعود على الاثنين .

فإن قلت : « ظننت وظنانا » ، ثنيت « شاخصاً » وأضمرته فقلت : « ظننت — وظنانا إياهما — الزيدين شاخصين » . وفي الجميع : « ظننت — وظنونا إياهم — الزيدين شاخصين » .

وتقول : « أعلمت ، وأعلمني زيد عمراً منطلقا » ، على التعليق بالثاني . وعلى التعليق بالأول : « أعلمت — وأعلمنيه إياه — زيداً عمراً منطلقا » . وفي التثنية : « أعلمت — وأعلمانيهما إياهما — الزيدين العمرين منطلقين » . وفي الجميع : « أعلمت — وأعلمونيهم إياهم — الزيدين العمرين منطلقين » . تقدير الكلام : « أعلمت الزيدين(٣)العمرين منطلقين ، وأعلمونيهم إياهم .

ورأيي في هذه المسألة وما شاكلها أنها لا تجوز ، لأنه لم يأت لها نظير في كلام العرب ، وقياسها على الأفعال الدالة على مفعول به واحد ، قياس بعيد ، لما فيه من الإشكال بكثرة الضمائر والتأخير والتقديم .

وفروع هذا الباب كثيرة ، منها : أن جميع الأفعال من متصرف وغير متصرف ، هل تدخل في هذا الباب(٤)أولا ؟ ومنها [أن(٥)الأسماء والحروف

(١) في الأصل : « زيداً » — بالنصب — وهو خطأ .

(٢) في الأصل : « وظننته » . وهو خطأ .

(٣) في الأصل : « والعمرين » . وهو خطأ .

(٤) في الأصل : « أم لا » . وأم المتصلة لاتقع بعد هل .

(٥) من هامش الأصل .

هل هي في هذا كالأفعال أولا ؟ ومنها] أن المتعلقات التي يسميها النحويون المعمول فيها ، من ظروف وأحوال وتمييزات ، ومفعولات من أجلها ، ومفعولات مطلقة ، ومفعولات معها ، وهل مجراها مجرى المفعولات بها ، ومجرى الفاعلين والمجرورات أولا ؟

فأما الأفعال التي تقتضي ثلاثة مفعولين فلا ، لما قدمناه .

وأما الأفعال التي لا تتصرف كفعل التعجب ، تقول(١) : « ما أحسن ، وأعلم زيداً ! » ، تعلق زيداً بأعلم ، وتقول : « ما أحسن — وأعلمه — زيداً ! » على التعليق بالأول ، لا معترض فيه إلا الفصل بين أحسن والمتعلق به ، وليس فعلا(٢) . وإن جعله بعض النحويين فعلا ، وأنه لايتصرف تصرف غيره من الأفعال في متعلقاته ، قيل : القياس على ١٧٠ غيره من الأفعال المقتضية مفعولا واحداً سائغ لقرب مأخذه ، وسبقه إلى فهم السامع .

وأما « حبذا » ، و « نعم » ، و « بئس » ، و « عسى » — فلا تدخل في هذا الباب ، لأن المتعلقات بها لاتضمر ، على حد الإضمار في هذا الباب ، ولا مجال بينها وبينها .

وأما « كان » وأخواتها ، فإن « كان » منها تجرى مجرى الأفعال المقتضية مفعولا ، تقول : « كنت ، وكان زيد قائماً » ، و « كنت — وكانه زيد — قائماً » . فـ « قائماً » خبر « كنت » . وقال الفرزدق(٣) :

١٦ — إِنِّي ضَمِنتُ لِمَن أَتَانِي ما جَنَى(٤)
وأَبَى فكانَ وكنتُ غَيْرَ غَــــدُورِ

---

(١) جواب « أما » محذوف للعلم به ، تقديره : فيجوز .

(٢) يشير بذلك إلى مذهب الكوفيين . انظر الخلاف في هذه المسألة في الإنصاف ١٢٦ .

(٣) لم أجده في ديوانه . والبيت من شواهد الكتاب ١ / ٧٦ ، والإنصاف ٩٥ .

(٤) في الأصل « ضمنت » . وهو خطأ .

وكذلك «ليس» ، تقول : «لست ، وليس زيد قائماً» . و«لست - وليس زيد إياه - قائماً» . والأظهر أن يوقف فيما عدا «كان» على السماع من العرب ، لأن كان اتسع فيها ، وأضمر خبرها ، قال أبو الأسود :

١٧ - فَإِنْ لاَ يَكُنْه أو تَكُنْهُ فـإنَّه
أَخُوها ، غَذَتْه أُمُّـه بِلبانِهـا[1]

فإن قيل : النحويون لم يذكروا في هذا الباب إلا الفاعل والمفعول والمجرور ، وهنا معمولات كثيرة على مذهبهم كالمصادر والظروف والأحوال والمفعولات من أجلها ، والمفعولات معها ، والتمييزات ، فهل تقاس هذه على المفعولات بها أو لا تقاس ؟

قيل : أما المصدر فالظاهر من كلامهم أنه لا يكون في هذا الباب ، وذلك أن المصادر إنما يجاء بها لتأكيد الفعل ، والحذف مناقض للتأكيد ، فإذا قلت : «قمت وقام زيد قياماً» ، إن علقت «قياما» بالثاني وحذفت من الأول ، حذفت المؤكد . وإن قصد بالمصدر تبيين النوع كان أشبه بالمفعول به ، كقولنا : قمت القيام الحسن ، تقول في التعليق بالثاني : «قمت ، وقام زيد القيام الحسن» . وفي تعليقه بالأول : «قمت - وقامه زيد - القيام الحسن» .

وتقول في ظرف الزمان : «قمت ، وقام زيد يوم الجمعة» . وعلى التعليق بالأول : «قمت - وقام فيه زيد - يوم الجمعة» . وفي ظرف المكان : «قمت ، وقام زيد مكانا حسنا» . وعلى التعليق بالأول : «قمت - وقام فيه زيد - مكانا حسنا» .

---

(١) الكتاب ٤٦/١ ، والمقتضب ٩٨/٣ ، والإنصاف ٨٢٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/٣ ، والمقرب لابن عصفور ٩٩/١ ، والخزانة ٤٢٦/٢ ، وشرح الأشموني ١١٨/١ وقبله :

دع الخمر يشربها الغواة فإنني رأيت أخاها مجزيا بمكانها

أراد بأخي الخمر : الزبيب . نهاه عن شرب الخمر ، وقال له : إن الزبيب يقوم مقامها ، فإن لم تكن الخمر نفسها من الزبيب ، فهي أخته ، اغتذتا من شجرة واحدة .

وفي المفعول من أجله : « قمت ، وقام زيد إعظاماً لك » . وعلى الأول : « قمت ــ وقام له زيد ــ إعظاما لك » ، تقديره : « قمت إعظاماً لك . وقام له زيد » .

والأظهر أن لا يقاس شيء من هذه على المسموع إلا أن يسمع في هذه كما سمع في تلك .

وأما الحال والتمييز «١٨» فلا يجوز القياس فيهما ، لأنهما لا يضمران .

وأما الحروف فلا مدخل لها في هذا الباب .

وأما الأسماء التي يسميها النحويون عاملة فيكون فيها ذلك ، تقول : « زيد مادح ومعظم عمراً » . « وزيد مادح ــ ومعظم إياه ــ عمراً » ، تريد : «زيد مادح عمراً ومعظم إياه » .

وبين النحويين اختلاف في أي الفعلين أولى أن تعلق به الاسم الآخر . فاختيار البصريين الثاني للجوار ، واختيار الكوفيين الأول للسبق . ومذهب البصريين أظهر لأنه أسهل ، فإنه ليس إلا حذف ما تكرر في الثاني أو إضماره على مذهبهم إن كان فاعلا . والتعليق بالأول فيه إضمار كل ما تكرر من متعلقات الأول في الثاني ، وتأخير المتعلقات بالأول بعد الثاني . وقد حملهم الجوار على أن يقولوا : « هذا جحر ضب خربٍ » ، فيخفضونه ، وهو الجحر المتقدم(١) .

---

(١) يستدل بهذا لمذهب البصريين فالعرب قد حملهم على إجراء الصفة على غير من هي له . انظر المسألة في الإنصاف ٨٣ – ٩٦ .

– ٣ –

فصـــل

[آخر ، عن النحو من غير عامل ومعمول]

[تطبيقه في باب الاشتغال] :

ومن الأبواب التي يظن أنه يعسر على من أراد(١)تفهيمها أو تفهمها ، لأنها(٢)موضع عامل ومعمول ، والداعية لي إلى إنكار العامل والمعمول ، باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره ، مثل قولنا : « زيداً ضربته » .

فأقول : إن كل فعل تقدمه اسم ، وعاد منه على الاسم ضمير مفعول ، أو ضمير متصل بمفعول ، أو بمخفوض ، أو بحرف من الحروف التي تخفض ما بعدها — فإن ذلك الفعل لايخلو أن يكون خبراً أو غير خبر ، وغير الخبر يكون أمراً ، أو نهيا ، أو مستفهما عنه ، أو محضوضاً عليه ، أو معروضا أو متعجبا منه ؛ فإن كان أمراً أو نهيا فالاختيار فيه النصب(٣)، ويجوز رفعه ، كقوله : « زيداً اضربه » . وكذلك : « زيداً اضرب غلامه » ، وكذلك : « زيداً امرر بغلامه » ، وكذلك : « زيداً امرر به » . والنهي كالأمر ، قال الأعشى(٤):

١٨ – هُرَيْرَةَ وَدِّعْهَا ، وَإِنْ لاَمَ لاَئِمُ ، غَدَاةَ غـدٍ ، أَم أَنتَ لِلْبينِ واجمُ

وكذلك إن كان الأمر باللام ، كقولك : « زيداً ليضربه عمرو » .

(١) في الأصل : أراده » .

(٢) في الأصل : « إلا موضع » .

(٣) انظر الكتاب ١/١٣٨ .

(٤) ديوانه ١٧٧ ، والكتاب ٤/٢٠٥ .

وإن دخلت «أما» قبل الاسم فكذلك تقول : «أما زيداً فأكرمه، وأما عمراً فلا تهنه».

والدعاء(١) يجرى مجرى الأمر والنهى فى اللفظ. يقال : «اللهم زيداً ارحمه». و«اللهم عبد الله لا تعذبه». وكذلك : «زيداً سقيا له». و«عمراً رعيا له»، و«أما الكافر فجدعاً له». لأنه دعاء «١٩». وقال أبو الأسود الدؤلى(٢) :

١٩ - أميرانِ كانَا آخيانِى كِلاَهُما
فَكُلاًّ جَزَاه اللهُ عَنِّى بما فَعَـــلْ

وإذا قلت : «زيداً فاضربه» فلا يجوز فى «زيد» إلا النصب(٣). ولا يجوز فيه الرفع على الابتداء، كما يجوز فى «زيد اضربه». فإن جعل خبر مبتدأ محذوف جاز، كأنه قال : «هذا زيد فاضربه». ولا يجوز «زيد فاضربه» على أن يكون «زيد» مبتدأ، و«اضربه» خبره. كما لا يجوز : «زيد فمنطلق». وقال الشاعر(٤) :

٢٠ - وقائلةٍ خَوْلاَنُ فانكِحْ فَتَاتَهُم
وَأُكْرُومَةُ الحيَّينِ خِلْوٌ كَمَا هِيَا

فخولان : خبر مبتدأ محذوف. تقديره : هذه خولان.

وأما قوله تعالى :

---

(١) الكتاب ١٤٢/١
(٢) الكتاب ١٤٢/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٨/٢.
(٣) الكتاب ١٣٨/١.
(٤) الكتاب ١٣٩/١، ١٤٣. وهو من أبيات الكتاب التى لايعرف قائلها. وانظره فى شرح المفصل لابن يعيش ١٠٠/١، ٩٥/٨. وخزانة الأدب ٢١٨/١، ٣٩٥/٣، ٤٢١/٤، ٥٠٢، ومغنى اللبيب ١٧٩، ٢٦٣، ٥٣٥، والهمع ١١٠/١، والدرر ٧٩/١، والأشمونى ٧٧/٢
خولان : حى باليمن. والأكرومة : مصدر بمعنى المفعول، أى مكرمة. وأراد لم يتزوج حى أبيها وحى أمها. والخلو : التى لا زوج لها.

[وَالسَّارِقُ والسَّارِقَةُ فاقطعُوا أيدِيَهما][1]

وقوله :

[الزانيةُ والزَّانِي فَاجْلِدُوا كلَّ واحدٍ مِنْهُما مِائَةَ جَلْدَةٍ][2] .

فإن سيبويه – رحمه الله – جعلهما مبتدأين ، ولم يجعل فعل الأمر خبرين عنهما ، لكنه جعل الخبرين محذوفين ، تقديرهما : فى الفرائض ، أو : فيما فرض عليكم الزانية والزانى(٣) .

ويظهر أنهما مبتدآن خبراهما الفعلان ، ودخلت « الفاء(٤) » فى الخبر ، كما تدخل فى خبر « الذى سرق فاقطع يده » ، لأن معنى « السارق » : الذى سرق ، وليس بمنزلة : « زيد فمنطلق » ، لأن « زيداً » لا يدل على معنى يستحق أن يكون الخبر مسبباً له ، كما فى « السارق » ، فإن فى السارق معنى ترتب عليه به قطع يده(٥) . وقد قرئ بالنصب ، وقال سيبويه : « وهو فى العربية على ما ذكرت لك من القوة ، ولكن أبت العامة إلا الرفع(٦) » .

وأما إن كان الفعل مستفهما عنه بالهمزة ، فإن الاختيار(٧) نصبه ، ويجوز رفعه ، كقولك : « أزيداً أكرمته ؟ » ، قال الله – عز وجل – :

[أبشراً منا واحداً نتبعُه ؟][8] .

---

(١) سورة المائدة ، آية ٣٨ .

(٢) سورة النور ، آية ٢ .

(٣) الكتاب ١/١٤٣ .

(٤) فى الأصل : « ودخلت الهاء » .

(٥) انظر الكتاب ١/١٣٩–١٤٠ ، ٣/١٠٢ ، والمقتضب ٣/١٩٥ ، وتعليق الأستاذ عضيمة ، والهمع ١/١٠٩ .

(٦) لفظ الكتاب ١/١٤٤ : « إلا القراءة بالرفع » .

(٧) الكتاب ١/١٠٢ .

(٨) سورة القمر ، آية ٢٤ .

وكذلك : « أزيداً ضربت أخاه ؟ » ، و : « أزيداً مررت به ؟ » ، و : « أزيداً مررت بأخيه ؟ » . وقال جرير(١) :

٢١ ـ أثعلبَةَ الفوارسَ أمْ رِيَاحَـــا
عَدَلْتَ بهم طُهَيَّـــةَ والخِشَـــابَا ؟

وتقول : « أعبد الله كنت مثله ؟ » ، و : « أزيداً لست مثله ؟ » ، بناء على أن « كان » ، و « ليس » فعلان(٢) . وهذا لايجوز عندي حتى يسمع من العرب .

وتقول : « ما أدري أزيداً مررت به أم عمراً ؟ . و : « ما أبالي أعبد الله لقيت أخاه أم عمراً(٣) » .

فإن كان العائد على الاسم المقدم قبل الفعل ضمير رفع ، فإن الاسم يرتفع كما أن ضميره في موضع رفع ، ولا يضمر رافع كما « ٢٠ » لا يضمر ناصب ، إنما يرفعه المتكلم وينصبه اتباعاً لكلام العرب ، وذلك قولك : « زيد قام » ، وقال الله تعالى :

[قل : آللهُ أذِنَ لكم ، أم على الله تفترون ؟](٤).

---

(١) ديوانه ٥٩ ، والكتاب ١٠٢/١ ، وأمالي الشجري ٣٢١/١ ؛ ٣١٧/٢ ، والأشموني ٧٨/٢ ، ويس على الألفية ٢٢٠/١ . ثعلبة الفوارس ورياح من قوم جرير وأما طهية والخشاب فمن قوم الفرزدق .

(٢) ذكر سيبويه المثالين ، وحكم على « كان » و « ليس » بأنهما فعلان . الكتاب ١٠٢/١ . وقد اختلف النحاة في « ليس » ، فقال بعضهم: إنها حرف بمنزلة ما ، ومنهم ابن السراج ، انظر المغنى ٣٢٥ ، وقد يفهم هذا القول من كلام ابن كيسان كما في لسان العرب ، مادة « ليس » . أما « كان » فلم يقع لي الخلاف حول فعليتها ، وفي حاشية يس على الخلاصة ١٠٠/١ : « قال ابن الحاج : كلمات الباب (أي باب كان) كلها أفعال ، لا أعرف في ذلك خلافاً في غير ليس ... » .

(٣) الكتاب ١٠٢/١ .

(٤) سورة يونس ، آية ٥٩ .

وقولنا : إنه تارة على أنه خبر مبتدأ ، وتارة على أنه مبتدأ ، فلا منفعة في ذلك . وقال تبارك وتعالى :

[أفرأيتم ما تُمْنُون ؟ أأنتم تَخْلُقونه] [1] .

فأنتم في موضع رفع ، وكذلك : « أزيد ضرب أبوه عمراً(٢) ؟ » ، وكذلك: «أزيد ضُرب ؟» ، و : « أزيد ذُهِب(٣) به؟ » ؛ لأنه في موضع رفع . وكذلك : « أزيد مُرَّ بغلامه؟ » . وقال عدى بن زيد في الأمر(٤) :

٢٢ ـ أَرَوَاحٌ مُوَدِّعٌ أم بكـــور
أنتَ فانظرْ لأيٍّ ذاكَ تَصِيرُ ؟

فإن عاد عليه ضميران ، أحدهما في موضع مرفوع والآخر في موضع منصوب ، أو أحدهما متصل بمرفوع والآخر متصل بمنصوب ، كقولك : « أعبد الله ضرب أخوه غلامه(٥) » ، لك في « عبد الله » الرفع والنصب . إن راعى المرفوع رفع ، وجعل المنصوب كالأجنبي ، وإن راعى المنصوب نصب .

---

(١) سورة الواقعة ، آية ٥٨ ، ٥٩ .

(٢) في الكتاب ١/١٠٢ : « وتقول : أعبد الله ضرب أخوه عمراً ، لايكون إلا الرفع ، لأن الذى من سبب عبد الله مرفوع فاعل ، والذى ليس من سببه مفعول ، فيرتفع إذا ارتفع الذى من سببه . . . » .

(٣) الكتاب ١/١٠٤ ، وشرح المفصل ٢/٣٥ .

(٤) يريد أن الأمثلة المتقدمة كانت في الخبر والعائد فيها ضمير رفع ، ومثل ذلك في الأمر قول عدى ، وموضع الشاهد : أنت فانظر .

والبيت من شواهد الكتاب ١/١٤٠ ، والخصائص ١/١٣٢ ، وأمالى الشجرى ١/٨٩ ، والهمع ١/١١٠ ، ٢/١١١ ، والدرر ١/٧٩ ، ٢/١٤٥ .
أراد : أغدو ورواح . والرواح بالعشى ، والبكور في أول النهار .

(٥) انظر الكتاب ١/١٠٣

وتقول(١) : « أزيداً لم يضربه إلا هو ؟ » ، لا يكون فيه إلا النصب ، وإن كانا جميعاً من سببه ، لأن المنصوب ها هنا اسم ليس بمنفصل [من(٢ – الفعل، وإنما يكون الأول على الذى ليس بمنفصل– ٢)] لأن المنفصل يعمل(٣) كعمل سائر الأسماء ، ويكون فى مواضعها ، وغير المنفصل لا يكون هكذا .

وكذلك : « أزيد لم يضرب إلا إياه » ؛ لأن فعل « زيد » إذا كان مع اسم – يعنى ضمير الفاعل الذى فى يضرب – غير منفصل ، لم يتعد إلى « زيد » ، ولم يتعد فعل « زيد » إليه ؛ ألا ترى أنك لا تقول : « أزيداً ضرب ؟ » ، وأنت تريد : « أزيداً ضرب نفسه » ، ولا : « أزيد(٤)

---

(١) هذه المسألة من زيادات أبى الحسن الأخفش على الكتاب ، انظر ١/١٠٦ . ت عبد السلام هارون .

وهى تحتاج إلى تقديم ، ذلك أنه لايجوز إعمال الفعل فى ضميرين متصلين لمسمى واحد ، يكون أحدهما فاعلا والآخر مفعولا ؛ فلا يجوز أن تقول : ضربتنى – على أن الفاعل ضرب نفسه – لكن ذلك جائز فى أفعال القلوب ، تقول : ظننتنى وحسبتنى . على أنك إذا أردت ذلك فى غير أفعال القلوب تقول : ضربت نفسى ، وكلمت نفسى . وهكذا ، أو تفصل أحد الضميرين فتقول : ما ضربت إلا إياك ، والضميران لشىء واحد .

ويمتنع الاتحاد فى باب ظن وغيره ، إذا أضمر الفاعل متصلا مفسراً بالمفعول ، نحو : ظن زيداً قائماً ، و : زيداً ضرب . تريد : ظن نفسه قائماً ، وضرب نفسه .

فإن أضمر منفصلا جاز ، نحو : ماظن زيداً قائماً إلا هو ، وما ضرب زيداً إلا هو .

ومثله مع إضمار المفعول : ما ظن زيد قائماً إلا إياه ، وما ضرب زيد إلا إياه .

فإذا شغل الفعل بالمنصوب ، والمرفوع منفصل ، حمل الاسم المتقدم المشغول عنه على المنصوب ، ولم يحمل على المرفوع ، لأنه لايرفعه متصلا ، فلا يفسر ما يرفع . وهذا هو تعليله المسألة الأولى : أزيداً لم يضربه إلا هو .

وإذا شغل بالمرفوع ، والمنصوب منفصل ، حمل الاسم المتقدم المشغول عنه على المرفوع ، ولم يحمل على المنصوب ، لأنه لايتصل به الضمير المنصوب فى هذه الحالة . وهذا هو تعليله المسألة الثانية : أزيد لم يضرب إلا أياه .

(٢) من هامش الكتاب ١/١٠٦ .

(٣) أى : يتعدى إليه الفعل كما يتعدى إلى سائر الأسماء .

(٤) كذا فى أصلنا ، وفى نص الأخفش المنقول على هامش الكتاب ١/١٠٦ : « أزيداً ضربه » ، بالنصب . والصواب ما هنا ؛ ذلك أنه مثل به الفعل المسند إلى زيد الذى لايصح أن يتعدى إلى ضميره ، وقد مثل قبل هذا للفعل المسند إلى ضمير زيد الذى لايصح أن يتعدى إلى زيد .

ضربه ؟ » وأنت تريد أن توقع فعل « زيد » على الهاء ، والهاء لزيد ، فلذلك لم يعمل فى « زيد » .

قال المؤلف — رضى الله عنه — : هذا بناء على أن المرفوع يرتفع بفعل مضمر ، والمنصوب ينتصب كذلك أيضاً ، فإذا قيل : « أزيداً لم يضربه إلا هو ؟ » ، فتقدير المحذوف : « ألم يضرب زيداً إلا هو ؟ » . وهذا جيد ؛ لأن الفاعل مضمر منفصل . ولو رفع « زيدا » حملا على الضمير المنفصل فقال : « أزيد لم يضربه إلا هو ؟ » ، لكان تقدير المحذوف : « ألم يضربه إلا زيد ؟ » . وهذا لا يجوز ؛ لأن فعل « زيد » لا يتعلق به ضمير « زيد » المتصل فى ضميره المتصل ، لا تقول : « ما ضربه إلا زيد » ، والضمير لزيد.

فإن قيل : لم لا يكون التقدير : « ما ضرب إلا إياه زيد » ؟

قيل : لأن معنى المحذوف مخالف لمعنى المنفى ؛ لأن (إلا) إذا دخلت على الفاعل كان المعنى أن المفعول لم يصل إليه فعل أحد إلا فعل الفاعل ، والفاعل محتمل « ٢١ » [أن يكون فعل بغير(١)] ذلك المفعول ، ويحتمل أنه لم يصل إلا إلى [ذلك المفعول(١)] . وإذا أدخلت (إلا) على المفعول نفيت عن الفاعل أن يفعل بغير المفعول ، وجائز أن يوقع الفعل بالمفعول غير الفاعل ، وجائز أن لا يوقعه إلا ذلك الفاعل .

وإذا قلت : « أزيد لم يضرب إلا إياه ؟ » ، فالرفع فى « زيد » لا غير ؛ لأن تقدير(٢) المحذوف : « ألم يضرب زيد(٣) إلا إياه ؟ » . وهذا حسن ، ولا يجوز النصب فى هذه المسألة كما لم يجز الرفع فى الأولى(٤) ؛ لأنه لو نصب « زيداً » لكان التقدير : « ألم يضرب إلا زيداً ؟ » ، لأن ضمير الفاعل فى الفعل الظاهر متصل ، ولا يجوز : « ما ضرب إلا زيداً » ، ولا : « ما إلا زيدا

---

(١) عن التيمورية ص ٣٣ ومكانه بياض فى المصورة لحرم فى المخطوطة .

(٢) فى الأصل : « تقديم » .

(٣) فى الأصل : « زيداً » بالنصب . وهو خطأ .

(٤) فى الأصل « الأولى » . يعنى فى قولك : « أزيداً لم يضربه إلا هو » .

ضرب » ، ولا يجوز إدخال « إلا » على ضمير الرفع حتى يقال : « ألم يضرب زيداً إلا هو ؟ » . ؛ لأن معنى المحذوف يجب أن يكون كمعنى المثبت ، وهذا ليس كذلك ؛ لما تقدم في المسألة الأولى .

وهذا كله بناء على مذهب الإضمار . وأما من يرى أن العرب إنما راعت المعاني ، وجعلت اختلاف الألفاظ – في الغالب – دليلا على اختلاف المعاني واتفاقها [دليلا على اتفاقها(١)] ، فإنه يجيز النصب والرفع في كل واحدة من المسألتين(٢) ؛ لأن « زيداً » فاعل ومفعول ، فالرفع باعتبار كونه فاعلا ، والنصب باعتبار كونه مفعولا ؛ ألا [(٣-ترى أنك تقول : « أزيد لم-٣)] يضرب عمراً إلا هو ؟ » فتحمل على المنفصل ، و [أزيداً] (٣)لم يضرب عمرو(٤)إلا(٣)] إياه حملا على المنفصل . ولو قلت : «أزيداً(٥)لم يضرب عمراً إلا هو ؟ » ، لم يجز . وإذا قدرت عاملا على مذهبهم لم يكن بد من أن تقول : « ألم يضرب عمراً إلا زيد لم يضربه إلا هو » . وهذا من الأدلة البينة على أن العرب لم تضمر شيئاً(٦) .

وتقول : « أخواك ظناهما منطلقين(٧) » ، فللأخوين هنا ضميران(٨) ، مرفوع ومنصوب ، وهما متصلان(٩) ، فحملت الأول على المرفوع ؛

---

(١) زدنا ما بين القوسين ليستقيم السياق .

(٢) المسألتان هما : « أزيداً لم يضربه إلا هو » و : « أزيد لم يضرب إلا أياه » .

(٣) مكانه بياض في المصورة لخرم في المخطوطة . والمثبت من التيمورية ص ٣٤ .

(٤) في التيمورية : « عمرا » بالنصب . وهو خطأ .

(٥) في الأصل : « إلا زيداً » . وهو خطأ .

(٦) وجه استنتاج ابن مضاء أن زيداً في : « أزيد لم يضرب عمراً إلا هو » قد حمل على المتصل ، وقد تقدم أن النحاة يمنعون الحمل عليه . لكن هنا مغالطة ، فالنحاة يمنعون الحمل إذا كان الفاعل والمفعول واحداً نحو : « أزيداً لم يضربه إلا هو » فأما في مسألة ابن مضاء ، فالفاعل والمفعول مختلفان .

(٧) هذه من المسائل التي ألحقت ببعض نسخ الكتاب ، ويظن أنها من زيادات الأخفش ، انظر الكتاب ١/١٠٨ .

(٨) في هامش الكتاب : « سيان » .

(٩) في هامش الكتاب : « وهما غير منفصلين » .

من(١) قبل أن الظاهر يتعدى فعله فى هذا الباب إلى مضمره ، نحو : « ظنهما أخواك منطلقين » ، إذا ظنا أنفسهما ، ولا يتعدى فعل المضمر إلى الظاهر(٢)، (٣ [نحو قولك : « زيداً ظن عالما » ، إذا ظن نفسه] ٣) ، ولكن يتعدى فعل المضمر إلى المضمر مثل قولك : « أظنني ذاهبا(٤) » .

وهذا بناء أيضاً على أن المرتفع والمنتصب ارتفاعه وانتصابه بفعل مضمر ، وأما على ترك الإضمار فإن الرفع والنصب جائزان ؛ إلا أن مالا اختلاف فيه أولى مما فيه خلاف فى هذه المسألة وفى المسألتين المتقدمين . والإحاطة فى هذه المسائل — وهى مظنونة غير مستعملة ـ ٢٢ ـ [ولا(٥ يحتاج إليها لا ٥)] تنبغى لمن رأى أن لاينظر إلا فيما تمس الحاجة [إليه(٥) ، وحذف(٦)] هذه وأمثالها من صناعة النحو مقو لها ومسهل . وعلى هذا الخوض فى أمثال هذه المسائل التى تفيد نطقاً أولى من الاشتغال عما لا يفيد نطقاً ، كقولهم : بم نصب المفعول ؟ بالفاعل ، أم بالفعل ، أم بهما ؟

* * *

وتقول : « أأنت عبد الله ضربته ؟ » ، الاختيار عند سيبويه رفع « عبد الله » ، لأن حرف الاستفهام قد حال بينه وبين « عبد الله » و « أنت » . لكنك إن شئت أن تنصبه كما نصبت « زيداً ضربته » جاز(٧) .

---

(١) يطل بذلك لعدم جواز النصب ؛ لأنك لو نصبته لكان محمولا على المفعول الأول ، فيؤدى ذلك إلى تعدى فعل المضمر إلى الظاهر وهذا لايجوز ، كما سيبينه بعد .

(٢) بعده فى هامش الكتاب : « فى هذا الباب » .

(٣) ما بين القوسين ليس فى هامش كتاب سيبويه .

(٤) اقتصر ابن مضاء من هذه الزيادة على هذا القدر . وما زال لها بقية ؛ انظرها فى هامش الكتاب ١/١٠٨ .

(٥) مكانه بياض فى المصورة . والمثبت عن مخطوطة التيمورية ص ٣٤ .

(٦) فى التيمورية « وحذف إليه هذه » . فحذفنا كلمة (إليه) .

(٧) انظر الكتاب ١/١٠٤ .

وقال أبو الحسن وأبو العباس بن يزيد : « النصب(١) أجود ، لأن « أنت » ينبغى أن يرتفع بفعل إذا كان له فعل فى آخر الكلام ، وينبغى أن يكون الفعل الذى يرتفع به « أنت » ساقطاً على « عبد الله(١) » . على أصلهم فى إضمار الفعل فى هذا الباب .

واحتج أبو العباس(٢) أحمد بن ولاد عليهما لسيبويه(٣) بأن(٤) قال : إنما يرفع الاسم الواقع قبل الفعل وينصب بإضمار فعل ، إذا كان الفعل خبراً عنه ، أى(٥) : يرتفع بالابتداء ، كقولك : « أزيداً ضربته ؟ » ، لو رفعته بالابتداء لكان « ضربته » خبراً له . وكذلك : و « أزيد قام ؟ » ، لو رفع « زيد » بالابتداء لكان « قام » خبرا له ، وأنت إذا قلت : « أأنت عبد الله ضربته ؟ » ورفعت [أنت بالابتداء ، لم يكن] (٦) « ضربته » خبراً عنه ، وإنما خبره الجملة بعده ، التى هى [عبد الله ضربته](٦) ، فهى بمنزلة قولك : « أزيد أخوه قائم ؟ » .

وما قاله محتجاً عن سيبويه مردود بما ذكره سيبويه فى باب « ما جرى فى الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل(٧) » ، قال فيه : « أزيداً أنت ضاربه ؟ » : إن زيداً يختار فيه النصب كما يختار فى : « أزيدا تضربه ؟ » ، إذا كان اسم الفاعل يراد به الفعل . ولو كان ما قاله ابن ولاد

(١) هذا النص بلفظه منسوب إلى أبى الحسن الأخفش ، وهو من زيادات بعض نسخ الكتاب . انظر ١٠٤/١ .

(٢) هو أبو العباس أحمد بن محمد بن الوليد المصرى ، أبوه وجده نحويان . سمع من الزجاج وطبقته . وله كتاب الانتصار لسيبويه فيما ذكره المبرد ، والمقصور والممدود . انظر الإنباه ٩٩/١ ومعجم الأدباء ٢٠١/٤-٢٠٣ .

(٣) فى الأصل : « بسيبويه » .

(٤) فى الأصل : « فإن قال » .

(٥) فى الأصل : « أن يرتفع » .

(٦) من مخطوطة دار الكتب . ومكانه بياض فى المصورة .

(٧) الكتاب ١٠٨/١ .

صحيحا لكان « زيد » مرفوعا ، لأنك لو رفعته بالابتداء لكانت الجملة من الابتداء والخبر خبره .

ولسيبويه أن يقول : إنى لم أمتنع نصب « زيد » من أجل هذا ، و« أنت » عندى فاعل بفعل مضمر ، لكن الفعل المضمر فى هذا الباب لايعمل إلا فى معمول واحد ، ويلزمه على هذا أن لا يجيز : أزيداً درهما أعطيته إياه . على أن ينصب « زيدا » و « درهما » بفعل مضمر تقديره : « أعطيت زيداً درهما » ، ويقول : لو جاز هذا لجاز : أزيداً عمراً قائما أعلمته إياه إياه » . فإنه إذا جاز أن يعمل فى اثنين جاز أن يعمل فى ثلاثة .

وإن كان الفعل محضوضاً عليه ٢٣٠ بألا ، أو هلا ، أو لوما ، أو لولا — لم يكن فى الاسم إلا النصب ، تقول : « هلا زيدا أكرمته » ، وكذلك سائرها(١) .

وإن كان متعجبا منه فلا يجوز فيه إلا الرفع ، وذلك(٢) قولك :

« زيدٌ ما أَحسَنَه ! » ، « وزيدٌ أَحْسِنْ به ! » .

وإن كان الفعل خبرا فإنه يكون موجبا ومنفيا وشرطاً ، فإن كان موجبا وكان الاسم مقدماً مبتدأً به ، جاز فيه الرفع والنصب . والرفع أحسن . تقول : « زيد لقيته » . و « زيداً لقيته(٣) » . فإن كان منفياً بما أو « لا » جاز فى الاسم الرفع والنصب ، والنصب أحسن ، قال الشاعر(٤) :

٢٣ — فَلاَذَا جَلَالٍ هِبْنَه لجلاله
وَلاَذَا ضَياعٍ هُنَّ يَتْرُكْنَ للفَقْرِ

---

(١) الكتاب ١ / ٩٨ .
(٢) فى الأصل : « وكذلك » .
(٣) الكتاب ١ / ٨١ .
(٤) هو هدبة بن الخشرم العذرى . والبيت من شواهد الكتاب ١ / ١٤٥ ، وأمالى الشجرى ١ / ٣٣٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٣٧ .
يذكر المنايا فيقول : لم تهب الجليل ولم تشفق على الفقير .

وقال(١) أيضا :

٢٤ ـ فَلاَ حَسَبًا فَخَرْتَ به لِئَيمٍ
وَلَا جَدًّا إذا ازدَحَمَ الجــــدودُ

وكذلك تقول : « ما زيداً ضربته(٢) » . إذا لم تكن التى يكون بعدها الاسم مرفوعاً وخبره منصوبا .

وإن كان الفعل شرطاً بدخول « إن » عليه ، كان الاسم منصوباً(٣) . وفى رفعه خلاف ، قال الشاعر(٤) :

٢٥ ـ لا تَجْزَعِى إنْ مُنْفِسًا أهلكتُه
وإذا هلكتُ فعند ذلكِ فاجزَعِى

ولا يكون تقديم الاسم على الفعل فى شىء من أدوات الجزاء إلا فى « إن » وحدها ، إلا فى ضرورة الشعر(٥) .

فإن عطفت الجملة التى تقدم [فيها] الاسم على الفعل، على جملة أخرى صدرها فعل ، كان الاختيار النصب(٦) ، والرفع جائز ، نحو قولك : « ضربت زيداً وعمراً أكرمته » . وقال الله تبارك وتعالى :

---

(١) هو جرير . والبيت فى ديوانه ١٢٩ ، والرواية فيه : « ولا حسب . . . ولا جد » ، بالرفع . وهو من شواهد الكتاب ١/١٤٦ . وشرح المفصل لابن يعيش ١/١٠٩ ، ٢/٣٦ ، وفى خزانة الأدب ١/٤٤٧ .

(٢) الكتاب ١/١٤٥ .

(٣) الكتاب ١/١٣٤ .

(٤) هو النمر بن تولب . والبيت فى ديوانه ٧٢ . وهو من شواهد الكتاب ١/١٣٤ ، والمقتضب ٢/٧٦ ، وأمالى الشجرى ١/٣٣٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٣٨ . وفى خزانة الأدب ١/١٥٢ ، ٥٠٠ ، ٣/٦٤٢ ، ٤/٤١٠ ، ومغنى اللبيب ١٧٩ ، ٥٠٠ ، والأشمونى ٢/٧٥ .

(٥) الكتاب ١/١٣٤ .

(٦) الكتاب ١/٨٨ .

[أَخْرَجَ مِنْها ماءها ومرعاها . وَالجبالَ أَرْساها] [1]

وقال تعالى :

[يُدْخِلُ مَنْ يشاءُ فى رَحْمَتِهِ والظالمينَ أعدَّ لهم عَذابًا أليما] [2] .

وهو فى القرآن كثير . وقال الشاعر(٣) :

٢٦ ـ أصبحتُ لا أحملُ السلاحَ ولا
أملكُ رأسَ البعير إن نَفَـرا

٢٧ ـ والذئبَ أخشاه إن مَررتُ به
وَحدى ، وأخشَى الرياحَ والمطَرَا

عطف « والذئب أخشاه » على قوله : « لا أحمل السلاح » .

وإن عطفتَها على جملة من مبتدأ وخبر ، والخبر جملة من فعل وفاعل ، كقولك : « زيد أكرمته وعبد الله لقيته » ، فسيبويه يختار الرفع إن عطفت على جملة المبتدأ وخبره ، والنصب إن عطفت على جملة الفعل(٤) . وخالفه غيره(٥) فى ذلك وقال : إنه لايجوز أن يعطف على الجملة من الفعل

---

(١) سورة النازعات ، آية ٣١ ، ٣٢ .

(٢) سورة الإنسان ، آية ٣١ .

(٣) هو الربيع بن ضبع الفزارى . والبيتان فى النوادر ١٥٩ ، والهمع ٢/٥٠ ، والدرر ٢/٦٠ ، والمغنى ٣٩٧/٢ ، والتصريح ٢/٣٦ .
يصف الربيع حاله لما كبر .

(٤) الكتاب ٩١/١ .

(٥) فى الارتشاف ٩٨٨ : « إن كان فيها (أى فى الجملة المعطوفة) ضمير جازت المسألة بلا خلاف ، نحو : زيد ضربته وهندًا أكرمتها فى داره . وإن لم يكن فيها ضمير نحو : زيد ضربته وهندًا أكرمتها فأربعة مذاهب ، أحدها : أنه لا تجوز المسألة ، وهو مذهب الأخفش =

[والفاعل(١)] لأنها خبر للمبتدأ وموضعها رفع ، وما عطف على الخبر فهو خبر ، ولا يصح أن تكون الجملة المعطوفة «٢٤» خبراً لأنه لا ضمير فيها يعود على المبتدأ .

وقول المخالف أظهر ؛ إذ الإعراب إنما هو لتبيين المعانى ، ولا تقول فى الشىء إذا تقدمه أمران : إنه معطوف على أحدهما دون الآخر ، وإنه جائز عطفه على كل واحد منهما إلا بحسب المعانى ، كقولنا : « زيد قائم أبوه وعمرو » ، تقول(٢) : إن « عمراً » معطوف على « الأب » . ولا يجوز عطفه على « قائم » لكون « قائم » خبراً عن « زيد » ، وليس « عمرو » خبراً عنه ، إنما « عمرو » مخبر عنه بالقيام ، ويجوز عطف « عمرو » على « زيد » ، ويكون القائمان أبا زيد وأبا عمرو .

ولو قيل : « زيد شجاع وكريم » ، كان « كريم » معطوفاً على « شجاع » ، لا على « زيد » ؛ لأنه خبر عن « زيد » ، كما أن « كريماً » كذلك .

فإذا قلنا فى قولنا : « زيد ضربته وعمراً أكرمته » : إن هذه الجملة الثانية يجوز أن تعطف على المبتدأ وخبره ، ويجوز أن تعطف على الجملة من الفعل والفاعل ، والجملتان مختلفتان ، إحداهما خبر عن مبتدأ والأخرى ليست كذلك ، والكبرى منهما ليس لها عندهم موضع من الإعراب ، والصغرى لها موضع من الإعراب ، فأى فائدة فى أن نخير فى العطف عليهما(٣)؛ ألا ترى أنا إذا قلنا : « زيد أكرمته وعمرو أهنته إعظاماً له » ،

= والزيادى والسيرافى . الثانى : أنه يجوز ، وهو مذهب جماعة من القدماء والفارسى . وهو ظاهر كلام سيبويه .

الثالث : إن كان العطف بالواو أو بالفاء جازت وإلا فلا . وهو مذهب هشام .

الرابع : إن كان العطف بثم جاز وإلا فلا . وهو مذهب الجمهور » . وانظر شرح السيرافى على الكتاب ١/٤٨٦ .

(١) ليست فى الأصل .

(٢) فى الأصل والتيمورية : « وتقول » .

(٣) فى الأصل : « عليها » .

فلا خلاف في أنه يجوز عطف الجملة التي هي : «عمرو أهنته إجلالا له» على المبتدأ وخبره ، وعلى جملة الفعل والفاعل ؛ فإذا عطفت على الكبرى لم يكن لها موضع من الإعراب ، وإن عطفت على الصغرى كان لها موضع من الإعراب ، وجاز أن تحذف الأولى التي هي «أكرمته» ، وتحل الثانية محلها فتقول : «زيد عمرو أهنته إجلالا له» ، والواو تدخل الثاني فيما دخل فيه الأول . وكل معطوف عليه فجائز أن تحذفه وتحل المعطوف(1) محله . إلا ما شذ نحو :

٢٨ – أيُّ فَتَى هيجاء أنتَ وجارها(2)

ولا يحمل على الشاذ .

وكما أنه لا يجوز أن يعطف على الخبر المفرد إلا ما هو خبر ، فكذلك الجملة ، ولا فرق بينهما في أن كل واحد منهما خبر . ولم يمتنع الخبر المفرد أن لا يعطف عليه إلا ما هو خبر من جهة أنه مفرد ، بل من جهة ما هو خبر .

وقد احتج ابن ولاد لسيبويه فأطال بأمور أكثرها خارج عن المسألة ، والذي يقرب من المسألة منها قوله : إن النحويين مجمعون على إجازة قولك : «مررت برجل قام أبوه وقعد عمرو» ، فقام أبوه جملة في موضع جر(3) ، لأنها نعت لرجل ، و «قعد عمرو» معطوفة عليها وليست «٢٥» في موضع جر(3) ؛ لأنك لا تقول : «مررت برجل قعد عمرو» ؛ إذ ليس في الجملة الثانية ضمير يعود على رجل(4) . وكذلك إذا قلت : «زيد يضرب غلامه

---

(١) في الأصل : «المعطوف عليه» .

(٢) من شواهد الكتاب المجهولة القائل ، وتتمته :

* إذا ما رجال بالرجال استقلت *

انظر الكتاب ٢/٥٥ ، ١٨٧ . ومغني اللبيب ٧٧٢ .

(٣) في الأصل والتيمورية : «في موضع خبر» . وهو خطأ . والمثبت من الانتصار .

(٤) بعده في الانتصار : «فيكون نعتا له» .

فيغضب عمرو » ، فيضرب غلامه في موضع رفع(١) ، وقوله : « فيغضب عمرو » معطوف عليه ، وليس في موضع رفع ، [لأنه لا عائد فيه على المبتدأ(٢)] .

قيل : أما قياس الخبر على النعت فليس بالبين ، لأن حكميهما مختلفان ، وأيضاً فإن لقائل أن يقول : إن قوله : « وقعد عمرو » معطوف على الجملة الكبرى لا على الصغرى .

فإن قال : المعنى على غير ذلك ، وذلك أن المتكلم لم يرد أن يخبر بخبرين لا رابط بينهما ، وإنما أراد أن قيام الأب اقترن بقعود عمرو . ودلت الواو على ذلك ، فكأنه قال : كان من أبيه قيام مع قعود عمرو ، فصارت الجملة الثانية مرتبطة بالأولى ، وصارتا جميعاً في حكم الجملة الواحدة .

قيل : إن الواو إنما معناها أن تدخل الثاني فيما دخل فيه الأول ، وقد قال سيبويه : « ولو قلت : أزيداً ضربت عمرا وضربت أخاه — [يعني(٣) والضمير عائد على زيد] — لم يكن كلاماً ، لأن عمراً ليس فيه من سبب الأول شيء ، ولا ملتبساً به ، ألا ترى أنك لو قلت : مررت برجل قائم عمرو وقائم أخوه ، لم يجز ، لأن أحدهما ملتبس ، والآخر ليس ملتبساً به(٤) » . وإنما منع سيبويه — رحمه الله — من جواز المسألة الأولى ، على أن يكون « زيداً » منصوب بفعل مضمر دل عليه الفعل الذي يليه ، لأنه ليس فيه ضمير يعود على « زيد » ، ولا ينتصب الاسم بفعل مضمر عند سيبويه إلا أن يكون المفسر له فعلا ، على الشرط الذي قدمناه . ولو قلت : « أزيداً ضرب عمراً » لم يجز .

فإن قيل : فقد عاد في الجملة الثانية على « زيد » ضمير ؟

---

(١) في الانتصار : « فيضرب غلامه رفع لأنه خبر المبتدأ » .

(٢) عن الانتصار ص ٢٦ — ٢٧ .

(٣) هذا تفسير ابن مضاء .

(٤) الكتاب ١/١٠٨ .

قيل : الجملة الثانية لا تفسر الضمير(١) الذى نصب زيداً ، إنما يفسر الضمير(١) ما يلى معموله من الأفعال ، فالواو على هذا لاتربط الجملة الثانية بالجملة الأولى ربطاً يجعلهما فى حكم الجملة الواحدة . ولا فرق بين مذهب سيبويه وبين ما قيل ، إلا أن سيبويه يضمر الفعل ، وحيث ينصب ينصب ، وحيث يرفع يرفع ، وحيث يختار أحدهما على الآخر يختار ، وإن خالف مذهبه هذا المذهب نبه عليه .

وأما قوله(٢) : « زيد يضرب غلامه فيغضب عمرو » ، فظاهر هذا أن « يغضب » معطوف على « يضرب » ، لكن لما كان الضرب سبب الغضب ، ارتبطت الجملتان وصارتا بمنزلة الشرط والجزاء ، وإن كانتا «٢٦» جملتين فإنهما فى حكم الواحدة ؛ ألا ترى أنك تقول : « زيد إن تكرمه يكرمك عمرو » ، وتكتفى بالضمير العائد من الجملة الأولى ، ولا خلاف فى جواز هذه .

وقد خرجت عما أراه وأحض عليه من الإيجاز والاقتصار(٣) فى هذه الصناعة على مالا بد منه . ويكفى فى المسألة الأولى المختلف فيها أن يقال : إن الرفع والنصب جائزان ، والرفع الوجه ؛ لأنهم اتفقوا عليه ، والنصب جائز بإجماع منهم إلا أنه دون الرفع . وسيبويه يقول : إن الرفع أجود فى حال والنصب على وجه آخر .

فإن قيل : لم ترك الاحتجاج لسيبويه بقول الله تبارك وتعالى :

[الشَّمْسُ والقَمَرُ بِحُسْبَانٍ . وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَان . وَالسَّماءَ رَفَعَها وَوَضَعَ المِيزَانَ](٤) .

---

(١) يعنى بالضمير الفعل المضمر الذى يقدره النحاة فى هذه المسألة من باب الاشتغال .

(٢) يريد ابن ولاد فى نصه المتقدم .

(٣) فى الأصل : « والانتصار » .

(٤) سورة الرحمن ، الآيات ٥ — ٧ .

فنصب السماء ، وإنما يحسن النصب إذا كان العطف على الجملة الفعلية لا على الجملة المبتدئية ، فقد عطف على الخبر الذى هو (يسجدان) ما ليس فيه ضمير يعود على المبتدأ .

فالمراد على سيبويه أن يقول : نصب ، وإن عطف على الجملة المبتدئية ، وإن كان الرفع أحسن على مذاهب النحويين ، كما جاءت :

[إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ](١) .

والرفع عند سيبويه أوجه(٢) ، فلا حجة قاطعة لسيبويه فى هذا .

ويجرى مجرى الأفعال فى هذا الباب أسماء الفاعلين والمفعولين ، والمعدولة عن أسماء الفاعلين للمبالغة نحو : فعال وفعول ومفعال ، تقول : « أزيداً أنت ضاربه ؟ » ، و : « أزيداً أنت ضرّابه ؟ » ، وكذلك « مِضْرَابه » ، و « ضَرُوبه(٣) » .

وإن جئت بعد الاسم الذى يعود عليه من الفعل ضمير نصب ، بشرط وجزاء ، لم يجز فيه إلا الرفع ، نحو : « زيد إن تكرمه يكرمك(٤) » . وكذلك إن جئت بعده بحرف أو اسم للاستفهام(٥) نحو : « أزيد كم مرة لقيته ؟ » ، وكذلك : « عمرو هل رأيته(٦) ؟ » ، و : « زيد من ضربه ؟ » ، و : « عبد الله ما أصابه ؟ » . وكذلك إن كان الفعل فى موضع الصفة(٧) نحو : « أزيد أنت رجل يكرمه(٨) ؟ » . وقال الشاعر(٩) :

---

(١) سورة القمر ، آية ٤٩ .
(٢) انظر الكتاب ١ /١٤٨ . وشرح الأشموني ٢ /٨٠ ، ومغنى اللبيب لابن هشام ٦٦٢
(٣) انظر الكتاب ١ /١٠٨ وما بعدها .
(٤) الكتاب ١ /١٣٢ .
(٥) الكتاب ١ /١٢٧ .
(٦) فى الأصل : « رأيت » .
(٧) فى الأصل مكان « نحو » : « يجوز » .
(٨) الكتاب ١ /١٢٨ .
(٩) هو قيس بن الحصين الحارثى . والبيت من شواهد الكتاب ١ /١٢٩ . والإنصاف ٦٢ ، وفى الخزانة ١ /١٩٦ ، ولسان العرب ، مادة « نمر » ، « أبل » .

٢٩ ـ أَكُلَّ عام نَعَمٌ تَحْوُونَه
يُلقِحُهُ قَــــومٌ وتَنْتِجُــونَهُ

وقال زيد الخير :

٣٠ ـ أَفِى كلِّ عام مَأْتَمٌ تَبْعَثُونَه
عَلَى مِحْمَرٍ ثَوَّبْتُمُوهُ وَمَارَضَــا (١)

تحوونه : فى موضع الصفة لنعم ، ونعم مبتدأ وخبره « كل عام » ، وهو على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه(٢) ؛ لأن « كل عام »٢٧« من ظروف الزمان ، وظروف الزمان لا تكون أخباراً عن الجثث ، إنما تكون أخباراً عن المصادر . ولو روى بالنصب(٣) لجاز ، ويكون الفعل لا موضع له من الإعراب .

وكذلك « مأتم » يجوز فيه النصب على أن لا يكون الفعل صفة .

وقال الشاعر ، جرير(٤) :

٣١ ـ أَبحتَ حِمَى تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ
وَمَا شَىءٌ حَمَيْتَ بِمستَبَاحِ

---

(١) الكتاب ١٢٩/١ ، ١٨٨/٤ ، وأمالى السهيلى ٥٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٩ .

المحمر : الفرس الهجين ، الذى طباعه كطباع الحمير . وثوبتموه : جعلتموه ثوابا . يقول نعمتم على ما أهديتم لنا ، وحزنتم حزن من فقد حميما فأقام مأتما ، والمأتم النساء .

(٢) والتقدير : « إحراز نعم » .

(٣) فى اللسان ، مادة « أبل » . وروى : « أكل عام نعما تحوونه » ، بالنصب .

(٤) قال سيبويه فى الكتاب ١٣٠/١ : « وقال جرير فيما ليس فيه الهاء » . وذكر البيت . وقد استشهد به سيبويه قبل ذلك فى ٨٧/١ على جواز حذف الهاء من الفعل إذا وقعت جملته نعتاً . والبيت فى ديوان جرير ٧٧ ، وأمالى الشجرى ١/٥ ، ٧٨ ، ٣٢٦ . ومغنى اللبيب ٥٥٦ ، ٦٧٨ ، ٧٠٤ .

فحميت : فى موضع الصفة ، ولا يجوز نصب « شىء » لفساد المعنى ، ودخول(١) « الباء » على « مستباح » .

وقال(٢) الشاعر :

٣٢ـ وَمَا أَدْرِى أَغَيَّرَهم تَنَــاءٍ
وطولُ العَهدِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا؟

فأصابوا : فى موضع الصفة ، ولا يجوز صرفه إلى غير ذلك ، لأن الشاعر جهل الأمر الذى غيرهم ولم يدر أهو البعد وطول العهد ، أم مال أصابوه ؟ فال : معطوف على « تناء » .

ويجوز النصب على مذهب قوم .

وكذلك إن كان الفعل صلة لموصول ، نحو قولنا : « أزيد الذى رأيت(٣) ؟ » . لا يكون فى « زيد » إلا الرفع ، وليس بمنزلة قولنا : « أزيداً العاقل ضربته ؟ » ، لأن « ضربته » ليس صلة ولا صفة .

وكذلك إن أبدلت منه أو وكدته [لا يجوز(٤)] النصب ، ومثله : « زيد أن تكرمه خير من أن تهينه(٥) » ، لأن ما ينصب بعد « أن » فهو من صلتها . . وكذلك « زيد أنت الضاربه(٥) » لا يجوز فى « زيد » إلا الرفع ؛ لأن الألف واللام بمعنى الذى ، فجرت مجرى الذى .

* * *

---

(١) يريد أنه مما يمنع النصب دخول « الباء » على مستباح ، فالمسوغ هنا فى الرفع أنها زيدت فى الخبر ، فأما فى النصب فلا تجد لها مسوغا .

(٢) هو الحارث بن كلدة . والبيت من شواهد الكتاب ١/٨٨ ، وأمالى الشجرى ١/٥ ، ٣٢٦ ، ٢/٣٣٤ . وشرح المفصل لابن يعيش ٦/٨٩ .

(٣) الكتاب ١/١٢٨ .

(٤) فى الأصل : « . . أو وكدته لاختيار النصب » . وهو غير مستقيم .

(٥) الكتاب ١/١٢١ .

قد أتيت فى هذا الباب على ما يحتاج إليه ويستغنى به ، وزدت توجيه الأقوال والاحتجاج على سيبويه وله ، ليعلم القارئ أنى قد وقفت على أقوالهم ، وعرفت ما أتيت . ولم أحتج إلى إضمار ما الكلام تام دونه وإظهاره مع مخالف لغرض القائل ، هذا فى كلام الناس ، فأما فى كلام الله – تعالى – فحرام . والله أسأله العون والتوفيق .

وقد قلت قولا فى هذا الباب يليق بما أحض عليه وأدعو إليه ، لأنى لم أدخل فيه محالا ، ولا ظناً ضعيفاً ، ولا فضلا لا يحتاج إليه .

• • •

[تطبيقه فى باب نواصب المضارع] :

ومما قالوا فيه [ما](1) لم يفهم ، وأضمروا فيه ما يخالف مقصد القائل ، أبواب نصب الفعل ، وقد تكلمت منه على باب « الفاء » ، و « الواو » ، ليستدل بهما على غيرهما ، ويعلم أن ما أضمروه لا يحتاج إليه فى إعطاء القوانين التى يحفظ بها كلام العرب .

الكلام على الفـــاء :

الفاء ينصب بعدها الفعل إذا كانت جواباً لأحد ثمانية أشياء : الأمر ، والنهى ، والاستفهام ، والنفى ، والعرض ، والتمنى ، والتحضيض ٢٨ ، والدعاء .

يقال فى الأمر : « أعطنى فأشكرك(2) » ؛ قال أبو النجم :

٣٣ – يا ناقُ ، سيرِى عَنَقًا فَسِيحا
إلى سُـلَيمانَ فَنَسْتَرِيحَــا(3)

---

(1) ليست فى الأصل .

(2) الكتاب ٣١/٣ .

(3) الكتاب ٣٥/٣ ، والمقتضب ١٤/٢ ، وشرح المفصل ٢٦/٧ ، وشذور الذهب ٢١٨ ، والهمع ١٨٢/١ ، ١٠/٢ ، والدرر ١٥٨/١ ، ٧/٢ ، وشرح الأشمونى ٣٠٢/٣ .

والعنق : نوع من السير السريع . وسليمان هو : سليمان بن عبد الملك .

وتقول فى النهى : « لا يعص زيد الله فيعاقبه » ، قال الله تعالى :

[لاَ تَفْتَرُوا عَلَى اللهِ كَذِبا فَيُسْحِتَكم بِعَذَاب][1].

وقال :

[وَلَا تَطْغَوا فِيه فَيَحِلَّ عليكم غضبى][2] .

ويقال فى النفى : « ما يأتينى زيد فأعطيه » ، فيحتمل وجهين(٣) :

أحدهما : ما يأتينى زيد فكيف أعطيه ؟ ! أى : إن الإتيان سبب العطاء. فإذا لم يأت لم يعط ، قال الله تعالى :

[لا يُقضَى عَلَيهم فَيَمُوتُوا][4] .

ويقال : « ما آمن أبو جهل فيدخل الجنة » . وقال الفرزدق(٥) :

٣٤ـ وَمَا أَنْتَ مِنْ قَيسٍ فَتَنْبَحَ دُونَها
وَلاَ مِنْ تَميمٍ فى اللَّهَا والغَلاصِمِ

والوجه الآخر من قولنا : « ما يأتينا زيد فنعطيه » ، أى : ما يأتينا فى

(١) سورة طه ، آية ٦١ . وانظر الكتاب ٣/ ٣٤ .
(٢) سورة طه ، آية ٨١
(٣) انظر الوجهين فى الكتاب ٣/ ٣٠ .
(٤) سورة فاطر ، الآية ٣٦ .
(٥) رواية الديوان ٣١٢ :

« ولا من تميم فى الـــرؤوس الأعـــاظم »

وهو من شواهد الكتاب ٣/ ٣٣ ، والهمع ٢/ ١٢ ، والدرر ٢/ ٨ .
ينبح نبحا : صاح . واللها : واحدها لهاة ، وهى اللحمة المشرفة على الحلق . والغلاصم : جمع غلصمة ، وهى اللحم بين الرأس والعنق ، أو رأس الحلقوم . وقد كنى بذلك عن الأشراف .

حال إعطاء ، أى : يأتينا ولا نعطيه ، قال الفرزدق(١) :

٣٥ ـ وَمَا قامَ مِنَّا قائمٌ فى نَدِيِّنا
فَيَنطق إلاَّ بالَّتى هِىَ أعرفُ .

وقـــال اللعين :

٣٦ ـ وَمَا حَلَّ سَعْدِىٌّ غَرِيبًا بِبَلْدَةٍ
فَيُنْسَبَ إلا الزبرقـــانُ له أبُ(٢)

وتقول : « كأنك لم تأتنا فنحدثك »(٣) . وقال رجل من بنى دارم(٤) :

٣٧ ـ كأنَّكَ لم تَذْبَحِ لأَهلِكَ نَعْجَةً
فيصبِحَ مُلْقًى بالفِناء إهابـــــا

ويقال فى الاستفهام : « أتأتينا فنحدثك ؟ » ؛ قال الشاعر(٥) :

٣٨ ـ أَلَمْ تَسْأَلْ فَتُخْبِرَكَ الرُّسُــومُ
عَلَى فِرتاجَ ، والطللُ القَــدِيمُ

---

(١) ديوانه ٢/٢٩ . والبيت من شواهد الكتاب ٣/٣٢ ، وشرح الأشمونى ٣/٣٠٤-٣٠٥ ، وهو فى الخزانة ٣/٦٠٧ .

الندى : المجلس . يقول : إذا نطق منا ناطق فى مجلس جماعة عرف صواب قوله ، فلم ترد مقالته .

(٢) الكتاب ٣/٣٢ ، وخزانة الأدب ١/٥٣٠ ، ٣/٦٠٨ .

يقول : الزبرقان سيد قومه وأشهرهم ، فإذا تغرب رجل من سعد – وهم رهط الزبرقان – فسئل عن نسبه ، انتسب إليه لشرفه وشهرته .

(٣) من أمثلة الكتاب ٣/٣٥ .

(٤) فى الكتاب ٣/٣٥ : « وقال رجل من بنى دارم » ، وذكر البيت . وهو من شواهد المبرد فى المقتضب ٢/١٨ .

الإهاب : الجلد مالم يدبغ .

(٥) الكتاب ٣/٣٤ وهو من الأبيات المجهولة القائل ؛ وانظر اللسان مادة : فرتج . وفرتج : موضع ببلاد طيىء .

ويقال فى العرض : « ألا تأتينا فنكرمك » . ويقال فى التمنى : « ليت زيداً عندنا فيحدثنا » . وقد قرئ :

[وَدُّوا لو تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا][1] .

وقـــال مهلهل :

٣٩ ـ فلو نُبِشَ المقابرُ عن كُلَيبٍ
فَيُخْبَرَ بالذنَّـــــــائِبِ أىُّ زِيـــرِ[2]

وقـــال أمية بن أبى الصلت :

٤٠ ـ ألاَ رَسُولَ لَنَا منا فَيُخْبِرَنَـا
مَا بُعدُ غَايَتِنَا مِنْ رأسِ مُجرانـا[3]

ويقال فى التحضيض : « هلا زرت زيداً فيكرمك ؟ » .

ويقال فى الدعاء : « اللهم ، لا تؤاخذنا بذنوبنا فنهلك » . وقال الله ـ عز وجل ـ :

[لَوْلَا أَخَّرْتَنِى إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ ، وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ][4] .

وقد نصبت العرب بعدها فى الواجب ، وذلك شاذ لا يقاس عليه ؛

---

(١) فى الأصل : « فيدهنون » . وقد استشهد به ابن عصفور على النصب ، وهى قراءة ، يقول سيبويه ٣٦/٣ : « وزعم هارون أنها فى بعض المصاحف : (ودوا لو تدهن فيدهنوا) » . وانظر البحر المحيط ٣٠٩/٨ . والآية من سورة القلم ، رقم ٩ .

(٢) أمالى القالى ٢٤/١ ، ومغنى اللبيب ٢٩٦ ، وشرح الأشمونى ٣٢/٤ .
زير النساء : الذى يكثر زيارتهن .

(٣) الكتاب ٣٣/٣ ، والشذور ٣٢٣ .
يتمنى أن يخبره رسول من الأموات بالفترة التى بين الموت والبعث .

(٤) سورة المنافقين ، آية ١٠ . وانظر الكتاب ١٠٠/٣ .

قال الشاعر(١) :

٤١ ـ سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ
وَأَلْحَقُ بِالْحِجَـــازِ فَأَسْتَرِيحَا

وقـــال الأعشى(٢) :

٤٢ ـ ثُمَّتَ لا تَجْزُونَنِي عِنْدَ ذاكُمْ
ولكنْ سَيَجْزِينِي الإِلهُ فَيُعْقِبَا ٢٩٠

وقـــال طرفة(٣) :

٤٣ ـ لَنَا هَضْبَةٌ لا يَدْخلُ الذلُّ وَسْطَها
وَيَأْوِي إِليهـــا المُسْتَجِيرُ فَيُعْصَمَـــا

وهذه المواضع التى ينصب فيها ما بعد الفاء ، منها ما يجوز فيها العطف ويكون إعراب الفعل الثانى كإعراب الفعل الأول الذى قبل الفاء ، ويكون معناه غير مخالف لمعناه(٤) . وكلها يجوز فيها القطع من الأول ورفع الفعل على أنه موجب ، مثال ذلك : « لا يشتم عمرو زيداً فيؤذيه » : إن نصب

---

(١) هو المغيرة بن حبناء . والبيت من شواهد الكتاب ٣٩/٣ ، ٩٢ . والمقتضب ٢٤/٢ ، والمحتسب ١٩٧/١ ، والشذور ٣١٤ ، ومغنى اللبيب ١٩٠ ، والهمع ٧٧/١ ، ١٠/٢ ، ٧٢ . والدرر ٥١/١ ، ١٠/٢ ، ٩٠ ، وشرح الأشمونى ٣٠٥/٣ . والخزانة ٦٠٠/٣ .

(٢) ديوانه ٩ . وروايته فيه : « هنالك لا تجزوننى . . . » . والبيت من إنشاد يونس فى الكتاب ٣٩/٣ .

أعقبه الله : جازاه ، يقول : لا أرجو بما أصنع منكم جزاء ، وإنما ثوابى على الله .

(٣) ديوانه ١٣٩ . والبيت من شواهد الكتاب ٤٠/٣ . والمقتضب ٢٤/٢ ، والمحتسب ١٩٧/١ .

كنى بالهضبة عن عز قومه . ويعصم : يمنع .

(٤) الكتاب ٣٠/٣ .

كان المعنى : لا يشتم ولا يؤذ(١) ، فنهاه عن أنواع الأذى . وإن رفع كان المعنى : إن شتمه(٢) آذاه . وإن جزم « يؤذيه » وعطف على قوله : «يشتم» كان المعنى : فإنه يؤذيه ، أى : من شأنه أن يفعل ذلك . وقال النابغة (٣) :

٤٤ ـ ولَا زَالَ قبرٌ بَيْنَ تُبنَى وجَاسِمٍ
عَلَيه من الوَسْمِىِّ جَــــودٌ وَوَابِلُ

٤٥ ـ فَيُنبِتُ حَوْذانًا وعوفًا مُنَوَّراً
سَأُتبِعُه مِنْ خَيْرِ ما قَالَ قائِلُ

ولم يجعل « ينبت » جوابا ، ولكنه قطع ، ولو نصب لجاز . وقال(٤) :

---

(١) هذا على المعنى الأول الذى ذكره من معنيى النصب ، والذى مثل له فى النفى بقولك : « ما يأتينى زيد فأعطيه » ، وقال فيه : إن المعنى : ما يأتينى زيد فكيف أعطيه ؟ ! أى : إن الإتيان سبب العطاء ، فإذا لم يأت لم يعط ، ولو كان لأعطى .

وكذلك هنا يقال فى « لايشتم عمرو زيداً فيؤذيه » ، والنهى فى المستقبل ، والشتم سبب الإيذاء ، وإذا وقع آذاه .

ولا يتصور فى النهى المعنى الثانى الذى أورده فى النفى .

(٢) فى الأصل : « شتمه » .

(٣) فى ديوان النابغة برواية الأصمعى ١٢١ يروى الأول :

سقى الغيث قبراً بين بصرى وجاسم ... بغيث من الوسمى قطـر ووابل

وأما برواية ابن السكيت ١٢٠ ، فيروى :

ولا زال يسقى بطن شرج وجـاسم ... بجـود من الوسمى قطـر ووابل

ولم يرو ابن السكيت البيت الثانى .

والبيتان من شواهد الكتاب ٣ /٣٦-٣٧ ، والمقتضب ٢ /٢١ .

وتبنى : بلدة بحوران من أعمال دمشق ، وجاسم : موضع قريب من دمشق . والجود والوابل : أغزر المطر . والوسمى : أول المطر لأنه يأتى بعد طول العهد بالمطر . والحوذان والعوف : نباتان طيبا الرائحة . سأتبعه : سأثنى عليه .

(٤) هو جميل بن معمر . وهو من شواهد الكتاب ٣ /٣٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ /٣٦ ، ومغنى اللبيب لابن هشام ١٨١ ، والشذور ٣١٣ . والهمع ٢ /١١ ، ١٣١ ، والدرر ٢ /٨ ، ١٧١ . والخزانة ٣ /٦٠١ .

البيداء : القفر . والسملق : الأرض الجدبة . والقرواء : القفر .

٤٦ ـ أَلَمْ تَسأَلِ الربعَ القَوَاءَ فينطقُ
وَهَل تُخبِرَنْكَ اليـــومَ بَيْداءُ سَمْلَقُ

وتقول(١) : « حسبته شتمني فأثبَ عليه » . إذا لم يقع الوثوب . ومعناه : لو شتمني لوثبت عليه . وإن كان الوثوب قد وقع فليس إلا الرفع ، لأن هذا بمنزلة قولك : ألست قد فعلت فأفعل .

وقـال(٢) بعض الحارثيين :

٤٧ ـ غيرَ أنّـا لَمْ تَأْتِنَـا بِيَقِينٍ
فَنُرجّي ونُـكثِرُ التَّـــــأمِيلا(٣)

أي : فنحن نرجي .

الكلام على الـواو :

الواو تنصب ما بعدها في غير الواجب ، ومعناها في النصب معنى « مع » قـال الأخطل(٤) :

٤٨ ـ لاَ تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وتَأْتِيَ مِثْلَه
عَــارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عظِيمُ

---

(١) هذه الفقرة لسيبويه ، انظر الكتاب ٣/٣٦ .

(٢) هذه الفقرة مع البيت وتفسيره لسيبويه . انظر الكتاب ٣/٣١ .

(٣) الكتاب ٣/٣١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/٣٦ ، وخزانة الأدب ٣/١٠٦ ، ٦١٥ ، والمغني ٥٣٣ .

(٤) لم أجده في ديوانه ، ويقول البغدادي في الخزانة ٣/٦١٧ : « والبيت وجد في عدة قصائد ، ومنه اختلف في قائله ، تنسبه الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام في أمثاله إلى المتوكل الكناني . . . ونسبه سيبويه للأخطل ، ونسبه الحاتمي لسابق البربري . ونقل السيوطي عن تاريخ ابن عساكر أنه للطرماح . والمشهور أنه من قصيدة لأبي الأسود الدؤلي » . بتصرف . والبيت من شواهد الكتاب ٣/٤٢ ، والمقتضب ٢/١٦ ، وشرح المفصل ٧/٢٤ ، والمغني ٣٩٩ ، والشذور ٢٠٠ ، والأشموني ٣/٣٠٧ .

وتقول(١) : « لا تأكل السمك وتشربَ اللبن » ، أى : لا تجمع بينهما ، ولو جزم لنهاه عن الجمع والتفرقة ، ولو رفع لنهاه عن أكل السمك ، وأوجب له شرب اللبن ، أى : أنت ممن يشرب اللبن . قال جرير(٢) :

٤٩ — ولا تَشْتُمِ المَوْلى وَتَبْلغْ أَذاتَه
فَإِنَّكَ إِنْ تَفْعَل تُسَفَّه وتَجْهَل

نهاه عن الفعلين . وقال الحطيئة(٣)

٥٠ — أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وتكونَ بَيْني
وبينكمُ المودَّةُ وَالإِخاءُ

وهذا واجب فى المعنى ، فكان ينبغى أن لاينصب ، لكن اللفظ لفظ الاستفهام . وقال دريد بن الصمة :

٥١ — قَتَلْتُ بعبدِ الله خَير لِداتِه
ذُؤابا ، فَلَم أَفْخَر بذاك وَأَجْزَعا(٤) *٣٠*

أراد : أنى لم أفخر به وأنا جزع ، وإنما فخرت به غير جزع .

---

(١) انظر الكتاب ٤٢/٣ — ٤٣ .

(٢) لم أجده فى ديوانه . والبيت من شواهد الكتاب ٤٢/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٣/٧-٣٤ .

المولى : ابن العم . والأذاة : الأذى .

(٣) ديوانه ٥٤ ، والبيت من شواهد الكتاب ٤٣/٣ ، والمقتضب ٢٧/٢ ، والمغنى ٧٤٥ ، والشذور ٣٢٧ ، والهمع ١٣/٢ ، والدرر ١٠/٢ ، والأشمونى ٣٠٧/٣ .

(٤) الكتاب ٤٣/٣ ، وأمالى الشجرى ٣١٤/١ .

ذؤاب : هو ذؤاب الأسدى ، كان قد قتل عبد الله بن الصمة ، أخا دريد ، فقتله دريد بأخيه . واللدة : من ولد معك ، يقول : لم أجمع الفخر والجزع ، بل أنا فخور بإدراك ثأرى غير خائف من قوم قاتل أخى ، لعزتى ومنعتى .

ويقال في النفي :

« لا يَسَعُنِي شيءٌ ويَعْجِزَ عنك »[1] .

أي : مع عجزه عنك .

وتقول في الأمر : « ائتني وآتيَكَ[2] » . وإن أردت الأمر أدخلت اللام ، فتقول : « ولآتك » . وقال الله — عز وجل — :

[وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ][3] .

وقرأها بعضهم :

[ويَعْلَمِ الصَّابِرِين][4] .

بالجـــزم .

وقال الله تعالى :

[وَلَا تَلْبِسُوا الحَقَّ بالبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ][5] .

---

(١) المثال في الكتاب ٣/٤٣ .

(٢) فسر سيبويه هذا المثال بقوله ٣/٤٤ : « إذا أردت : ليكن إتيان منك وأن آتيك ، تعنى : إتيان منك وإتيان منى . وإن أردت الأمر أدخلت اللام كما فعلت ذلك فى الفاء حيث قلت : ائتنى فلأحدثك ، فتقول : ائتنى ولآتك » .

(٣) سورة آل عمران ، آية ١٤٢ .

(٤) سيبويه ٣/٤٤ . وفى البحر المحيط ٣/٦٦ : « وقرأ الحسن وابن يعمر وأبو حيوة وعمرو بن عبيد بكسر الميم عطفاً على (ولما يعلم) . وقرأ عبد الوارث عن أبى عمرو : (ويعلمُ) برفع الميم » .

(٥) سورة البقرة ، آية ٤٢ .

وإن شئت جعلت : (وتكلموا) على العطف(١) .

وقال الله تعالى :

[يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا ، وَنَكُونُ](٢)

قرئ بالرفع والنصب ، فالرفع على العطف وعلى القطع(٣) . وقال الأعشى(٤) :

٥٢ ـ فَقُلْتُ :ادْعِي وَأَدْعُوَ إِنْ أَنْدَى
لِصَوتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيـــــانِ

ومن النصب قوله(٥) :

٥٣ ـ لَلُبْسُ عباءةٍ وتقَــرَّ عَيْنِي
أَحبُّ إليَّ مِنْ لُبْسِ الشُّــفوفِ

---

(١) هذا توجيه سيبويه ٣ / ٤ .

(٢) سورة الأنعام ، آية ٢٧ .

(٣) قال سيبويه فى الكتاب ٣ / ٤٤ : « فالرفع على وجهين ، فأحدهما أن يشرك الآخر الأول . والآخر على قولك : دعنى ولا أعود ، أى : فإنى من لايعود » .

(٤) لم أجده فى ديوانه . والبيت من شواهد الكتاب ٣ / ٤٥ ، ومجالس ثعلب ٤٥٦ ، وأمالى القالى ٢ / ٨٨ ، ١٠٠ ، والإنصاف ٥٣١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٣٣ ، ومغنى اللبيب ٤٤٤ ، والشذور ٣٢٥ ، والأشمونى ٣ / ٣٠٧ .
أندى : أبعد وأشد للصابه .

(٥) هى ميسون بنت بحدل زوج معاوية بن أبى سفيان . والبيت من شواهد الكتاب ٣ / ٤٥ ، والمقتضب ٢ / ٢٧ ، والمحتسب ١ / ٣٢٦ ، وأمالى الشجرى ١ / ٢٨٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٢٥ ، وخزانة الأدب ٣ / ٥٩٢ ، ٦٢١ ، ومغنى اللبيب ٢٩٥ ، ٣١٤ ، ٣٩٩ ، ٥٣٢ ، ٦٠٧ ، والشذور ٣٢٨ ، والهمع ٢ / ١٧ ، والدرر ٢ / ١٠ ، والأشمونى ٣ / ٣١٣ .

فقوله : « وتقر » منصوب بإضمار « أن » ، كأنه قال : للبس وأن تقر ، أى : وقرة عينى . وقال الأعشى(١) :

٥٤ ــ لَقَدْ كَانَ فى حَوْلٍ ثَوَاءٍ ثَوَيْتُهُ
تقَضِّى لُبانَاتٍ وَيَسْــأَمَ ســائِمُ

على من روى « تقضى » على اسم « كان » . وقال كعب الغنوى :

٥٥ ــ وَمَا أَنَا لِلشَّىءِ الذى لَيْسَ نَافِعِى
وَيَغْضَبُ مِنْهُ صَــاحِبِى بِقَــؤُولِ(٢)

يجوز فى « يغضب » الرفع والنصب ؛ والرفع على أن يكون داخلا فى صلة « الذى » معطوفاً على قوله : « ليس نافعى » . والنصب عطف على الشىء ، كما قال : « وتقر عينى » . وقد رد(٣) على سيبويه فى هذا ، والأظهر أنه بمنزلة قوله : « ليس زيد قائما ويقعد عمرو » ، أى : مع قعود عمرو .

ويقال : « دعنى ولا أعودُ » . فهذا أوجب على نفسه أن لا يعود ، فقطع(٤) . ومثله فى القطع(٥) :

٥٦ ــ فَلاَ يَدْعُنِى قَوْمِى صَرِيحاً لِحُرَّةٍ
لَئِنْ كُنتُ مَقْتُــولاً ويسلمُ عامــرُ .

(١) ديوانه ١٧٧ . والبيت من شواهد الكتاب ٢ / ٣٨ ، والمقتضب ١ /٢٧ ، ٢ / ٢٦ ، ٤/ ٢٩٧ ، وأمالى الشجرى ١ / ٢٦٣ ، وشرح المفصل ٢ / ٦٥ ، والمغنى ٥٦٠ .
الثواء : الإقامة . والبانة : الحاجة .

(٢) الكتاب ٣ / ٤٦ ، والمقتضب ٢ / ١٩ ، والمنصف ٢ / ٥٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٣٦ ، وخزانة الأدب ٣ / ٦١٩ .

(٣) انظر المقتضب للمبرد ٢ / ١٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٣٦ .

(٤) الكتاب ٣ /٤٤ .

(٥) البيت لقيس بن زهير بن جذيمة كما فى الكتاب ٣ / ٤٦ ، والهمع ٢ / ١٦ ، والدرر ٢ / ١٠ .
يريد : عامر بن الطفيل ، يقول : لئن قتلت وعامر سالم من القتل فلست بصريح النسب حر الأم .

— ٤ —

إسقاط العلل الثوانى والثوالث

ومما يجب أن يسقط من النحو : العلل الثوانى والثوالث ، وذلك مثل سؤال السائل عن زيد » من قولنا : « قام زيد » : لم رفع ؟ فيقال (١) : لأنه فاعل ، وكل فاعل مرفوع . فيقول : ولم رفع الفاعل ؟ فالصواب أن يقال له : كذا نطقت به العرب ، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام ، ولافرق [بينه و(٢)] بين من عرف أن شيئاً ما حرام بالنص ، ولا يحتاج فيه إلى استنباط علة لينقل حكمه إلى غيره ، فسأل : لم حرم ؟ فإن الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه .

ولو أجبنا السائل عن سؤاله بأن نقول له : للفرق(٣) بين الفاعل والمفعول فلم(٤)يقنعه «٣١٠» وقال : فلم لم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول؟ قلنا له : لأن الفاعل قليل ، لأنه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد والمفعولات كثيرة ، فأعطى الأثقل — الذى هو الرفع — للفاعل ، وأعطى الأخف — الذى هو النصب — للمفعول ، لأن الفاعل واحد — والمفعولات كثيرة ، ليقل فى كلامهم ما يستثقلون ، ويكثر فى كلامهم ما يستخفون(٥) — فلا يزيدنا ذلك علما بأن الفاعل مرفوع ، ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله ؛ إذ قد صح عندنا رفع الفاعل الذى هو مطلوبنا باستقراء المتواتر الذى يوقع العلم .

وهذه العلل الثوانى على ثلاثة أقسام : قسم مقطوع به ، وقسم فيه

---

(١) فى الأصل : « فيقول » .

(٢) زدنا ما بين القوسين لبستقيم السياق .

(٣) فى الأصل : « الفرق » .

(٤) هذا سؤال سأله الزجاج لنفسه ، كما قال ابن جنى ، وأجاب عليه الإجابة المذكورة انظر الخصائص ١/ ٤٩ .

(٥) إلى هنا انتهى كلام الزجاج .

إقناع ، وقسم مقطوع بفساده . وهذه الأقسام موجودة في كتب النحويين . والفرق بين العلل الأول والعلل الثواني(١) ، أن العلل الأول بمعرفتها تحصل إلنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منه بنظر . والعلل الثواني هي المستغنى عنها في ذلك ، ولا تفيدنا إلا أن العرب أمة حكيمة ، وذلك في بعض المواضع .

فمثال المقطوع به قول القائل : كل ساكنين التقيا في الوصل ، وليس أحدهما حرف لين ، فإن أحدهما يحرك ، وسواء كانا من كلمتين أو كلمة واحدة ، مثل قولنا : « أكرم القوم » ، وقال تعالى :

[قُمِ اللَّيلَ](٢) .

وقال تعالى :

[وَاذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ](٣) .

ويقال : مُدَّ ، ومُدِّ ، ومُدُّ(٤) . وآخر الأمر موقوف . مثل « اضرب » فاجتمعت الدال إلى الدال الأولى ساكنة ، فحركت الثانية لالتقائهما ، وإن كان يمكن النطق بالثانية ساكنة في حال الوصل ، تقول : « مرّْ(٥) يافتى » . فأما « أكرم القوم » وأمثاله فلا يمكن إلا التحريك .

---

(١) في الأصل : الثاني .

(٢) سورة المزمل ، آية ٢ .

(٣) سورة المزمل ، آية ٨ .

(٤) لام الأمر المضعف يجوز تحريكه بالفتح لأنه أخف الحركات ، وبالكسر لأنه الأصل في التخلص من الساكنين ، وأن يحرك بحركة العين ، ويعبر عنه بالإتباع ، فتقول : حجّ بالضم ، وفرّ بالكسر . وقد كرر ابن مضاء فعل الأمر تعبيراً عن هذه الصور الثلاثة ومثل أمر المضعف في ذلك مضارع المضعف المجزوم . انظر الكتاب لسيبويه ٣/٥٣٢-٥٣٣ ، وشرح الشافية للرضي ٢/٢٤٣ وما بعدها ، والمغني للأستاذ عضيمة ١٤٩ .

(٥) لم يقع لي في كتب النحو تسكين المضعف وصلا ، على أنه قد قرأ عمرو بن عبيد وأبو جعفر : (ولا يضار) بتشديد الراء وتسكينها . ويقول ابن جني في المحتسب ١/١٤٨ : « تسكين الراء مع التشديد فيه نظر ، وطريقه أنه أجرى الوصل مجرى الوقف . . . » .

١ ــ فيقال : لم حركت الميم من « أكرم » ، وهو أمر ؟ .

فيقال له : لأنه لقى ساكنا آخر وهو لام التعريف ، وكل ساكنين التقيا بهذه الحال فإن أحدهما يحرك .

٢ ــ فإن قيل : ولم لم يتركا ساكنين ؟

فالجواب : لأن النطق بهما ساكنين لا يمكن الناطق .

فهذه قاطعة ، وهي ثانية .

وكذلك قوله : كل فعل فى أوله إحدى الزوائد الأربع وما بعدها ساكن فإنه إذا أمر به يحذف الحرف الزائد ، فإنه تدخل عليه ألف الوصل .

١ ــ فإن قيل : فلم دخلت عليه ألف الوصل ؟

فيقال : لأنه فعل أمر حذفت من أوله الزائدة ، وكل فعل أمر حذف من أوله الزائدة فإنه تدخل عليه ألف الوصل .

٢ ــ فإنه قيل : فلم لم يترك أوله كذلك ؟

قيل : لأن الابتداء بالساكن لا يمكن .

وهي ثانية .

وكذلك « ميعاد » و « ميزان » ، وما « ٣٢ » أشبههما ؛ يقال : إن الأصل فيهما : مِوْعاد ، ومِوْزان . والدليل على ذلك أنهما من « وعد » و « وزن » ، ففاء(١) الفعل واو ، [و] يقال فى جمعهما : مواعيد ، وموازين . وفى تصغيرهما : مويعيد ومويزين . فأبدل من الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، وكل واو سكنت وانكسر ما قبلها فإنها تبدل منها ياء .

١ ــ وإن قيل : لم أبدل منها ياء ولم تترك على حالها ؟

قيل : لأن ذلك أخف على اللسان .

---

(١) فى الأصل : « وفاء » .

فهذه واضحة أيضاً ، لكنها يستغنى عنها .

. . .

ومثال غير البين منها قولهم : إن الفعل الذى فى أوله إحدى الزوائد الأربع : إنه أعرب لشبهه بالاسم . ويكفى(١) فى ذلك أن يقال : كل فعل فى أوله إحدى الزوائد الأربع ولم يتصل به ضمير جماعة النساء ولا النون الخفيفة ولا الشديدة فإنه معرب .

١ — فإن قيل : « يضرب » ، لم أعرب ؟

قيل : لأنه فعل أوله إحدى الزوائد الأربع ، ولم يتصل به ضمير جمع المؤنث ولا نون خفيفة ولا شديدة ؛ وكل ما هو بهذه الصفة فهو معرب .

٢ — فإن قيل : لم أعربت العرب ماهو بهذه الصفة ؟ فقيل : لأنه أشبه بالاسم فى أنه يصلح إذا أطلق للحال والاستقبال ، فهو عام ، كما أن « رجلا » وغيره من المنكرات عام ، ثم إذا أراد المتكلم إيقاعه على معين أدخل عليه الألف واللام فأزال عمومه . وكذلك الذى فى أوائله الزوائد من الأفعال إذا أراد المتكلم تخصيصه بأحد الزمانين أدخل « السين » أو « سوف » ، فهذا عام مخصص(٢) بحرف من أوله ، وهذا عام مخصص(٢) بحرف من أوله ، فأعرب الفعل لهذا الشبه . وأشبه أيضاً فى دخول لام التأكيد عليه ؛ يقال : « إن زيداً ليقوم » .

ويقولون : أعرب الاسم لأنه على صيغة واحدة ، وأحواله مختلفة ، يكون فاعلا ومفعولا ومضافاً إليه ، فاحتيج إلى إعرابه لبيان هذه الأحوال ، والفعل إذا اختلفت معانيه اختلفت صيغة ، فأغنى ذلك عن إعرابه .

فلولا الشبه الذى بينه وبين الاسم ما أعرب .

---

(١) فى الأصل : « ويكفى » .

(٢) فى الأصل : « يخص » .

قيل : العلة الموجبة لإعراب الاسم هي موجودة في الفعل ، وذلك أننا لو قلنا : « ضرب زيد عمرو » ، و « زيداً عمراً » ، لم يتميز لنا الفاعل من المفعول ، كذلك إذا قلنا : « لايضرب زيد عمراً » ، لولا الرفع والجزم ما عرف النفي من النهي . وكذلك إذا قلنا : « لا تأكل السمك وتشرب اللبن » لولا النصب والجزم [والرفع] لما عرف النهي عنهما مفترقين ومجتمعين ، من النهي عن الجمع ، ومن النهي والفاعل من شأنه أن يشرب اللبن . وكما أن للأسماء أحوالا مختلفة فكذلك للأفعال أحوال مختلفة ، تكون منفية وموجبة ومنهياً عنها «٣٣» ومأموراً بها ، وشروطاً ومشروطة ، ومخبراً بها ومستفهما عنها ، فحاجتها إلى الإعراب كحاجة الأسماء .

وأيضاً فإن الشيء لا يقاس على الشيء إلا إذا كان حكمه مجهولا ، والشيء المقيس عليه معلوم الحكم ، وكانت العلة الموجبة لحكم في الأصل موجودة في الفرع . و[أمة](١) العرب حكيمة فكيف تشبه شيئاً بشيء وتحكم عليه بحكمه ، وعلة حكم الأصل غير موجودة في الفرع ، وإذا فعل واحد من النحويين ذلك جهل ولم يقبل قوله ! فلم ينسبون إلى العرب ما يجهل به بعضهم بعضا ؟! وذلك أنهم لايقيسون الشيء على الشيء ويحكمون عليه بحكمه إلا إذا كانت علة حكم الأصل موجودة في الفرع . وكذلك فعلوا في تشبيه الاسم بالفعل في العمل ، وتشبيههم « إن » وأخواتها بالأفعال المتعدية في العمل . وأما تشبيه الأسماء غير المنصرفة بالأفعال فأشبه قليلا ، وذلك أنهم يقولون: إن الأسماء غير المنصرفة تشبه الأفعال في أنها فروع كما أن الأفعال فروع بعد الأسماء(٢) ، فإذا كان في الاسم علتان أو واحدة تقوم مقـــام علتين ، كل واحدة من العلتين تجعله فرعاً ، منع ما منع الفعل وهو الخفض والتنوين . والعلل المانعة من الصرف : التعريف ، والعجمة ، والصفة ، والتأنيث ، والتركيب ، والعدل ، والجمع الذي لا نظير له ، ووزن الفعل المختص به أو الغالب فيه ، والألف والنون الزائدتان المشبهتان ألف التأنيث

---

(١) ليست في الأصل .

(٢) انظر الكتاب ٢٠/١ ، والمقتضب ٣٠٩/٣ ، وشرح الكافية للرضي ٣٠/١-٣١ وأمالي السهيلي ١٩ .

وما قبلهما(١) ؛ وذلك أن التعريف ثان للتنكير ، والعجمي من الأسماء فرع في كلام العرب ، والصفة بعد الموصوف بها ، والتأنيث فرع على التذكير ، والتركيب فرع على المفردات ، والمعدول فرع بعد المعدول عنه ، والجمع فرع بعد الواحد ، والألف والنون الزائدتين(٢) يشبه بهما الاسم المذكر المؤنث . وأما وزن الفعل المختص به فبين .

فالوجه عندهم لسقوط التنوين من الفعل ثقله ، وثقله لأن الاسم أكثر استعمالا منه والشيء إذا عاوده اللسان خف ، وإذا قل استعماله ثقل . وهذه الأسماء غيرها أكثر استعمالا منها ، فثقلت ، فمنعت ما منع الفعل من التنوين ، وصار الجر(٣) تبعاً له . وليس يحتاج من هذا إلا إلى معرفة تلك العلل التي — تلازم عدم الانصراف ، وأما غير ذلك ففضل ، هذا لو كان بيناً فكيف به وهو ماهو في الضعف ؛ لأنه ادعاء أن العرب أرادته ، ولا دليل على ذلك إلا سقوط التنوين «٣٤» وعدم الخفض ، وهذان إنما هما للأفعال ؛ فلولا شبه الأفعال لما سقط منها ما سقط من الأفعال .

قيل : نجد من الأسماء ماهو أشد شبهاً بالأفعال من هذه الأسماء التي لا تنصرف ، وهي منصرفة ، نحو : «أقام إقامة» وما أشبهه ، فإقامة مؤنث ، والفعل مشتق منه ، ودال على مايدل عليه من الحدث . وعامل — على مذهبهم — كالفعل ، ومؤكد له ، والمؤكد تابع للمؤكد . كما أن الصفة بعد الموصوف ففيه : التأنيث ، والتأكيد ، والعمل ، وزيادة الاشتقاق . وإن لم تكن فيه التاء نحو : «قيام» ، ففيه أنه لايثنى ولا يجمع ، كما أن الفعل كذلك(٤) . وسنتكلم على العلل الأول من هذا الباب إن شاء الله .

ومثال ما هو بين الفساد قول محمد بن يزيد : إن نون ضمير جماعة

---

(١) انظر الكتاب ٣/٢١٥-٢١٩ .

(٢) في الأصل : «الزائدتان» .

(٣) في الأصل : «الخبر» .

(٤) انظر السهيلي في أماليه ٢٠ ؛ فلعل ابن مضاء قد أفاد منه شيئاً في هذا النقد .

المؤنث حرك لأن ما قبله ساكن ، نحو : ضربن ، ويضربن(١) . وقال فيا قبلهما : إنما أسكنت لئلا يجتمع أربع متحركات ، لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد . فجعل سكون الحرف الذى قبل النون من أجل حركة النون ، وجعل حركة النون من أجل سكون ما قبلها . فجعل العلة معلولة عما هي علة له . وهذا بين الفساد ! ولولا الإطالة لأوردت منه كثيرا .

وكان الأعلم(٢) – رحمه الله – على بصره بالنحو ، مولعاً بهذه العلل الثواني ، ويرى أنه إذا استنبط منها شيئاً فقد ظفر بطائل . وكذلك كان صاحبنا الفقيه أبو القاسم السهيلي(٣) – على مشاركته(٤) – رحمه الله – يولع بها ، ويخترعها ، ويعتقد ذلك كمالا فى الصنعة وبصراً بها .

وكما أنا لا نسأل عن عبر « عظلم(٥) » ، وجيم « جعفر » ، وباء « برثن » ، لم(٦) فتحت هذه ، وضمت هذه ، وكسرت هذه ؟ – فكذلك أيضا لا نسأل عن رفع « زيد » .

فإن قيل : « زيد » متغير الآخر .

---

(١) انظر المقتضب ١/٢٧١ .

(٢) هو أبو الحجاج يوسف بن سليمان . كان – كما يقول ابن بشكوال – : « عالما باللغات والعربية ومعانى الأشعار . . وكانت الرحلة إليه فى وقته . شرح الأشعار الستة الجاهلية ، وأشعار الحماسة ، وله : النكت فى كتاب سيبويه ، وعيون الذهب فى شرح أبيات الكتاب . وله مختصرات فى النحو ومسائل فى اللغة . توفى رحمه الله عام ٤٧٦ عن ٦٦ سنة . انظر الصلة ٦٨١ ، وبغية الوعاة ٢/٣٥٦ ، وفهرسة ابن خير .

(٣) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الخثعمى . عاش فى الأندلس والمغرب بين سنة ٥٠٨–٥٨١ هـ . ويعد أحد أعلام الإسلام . تلمذ لابن الطراوة وابن الرماك شيخ ابن مضاء وغير واحد من أعلام الأندلس . وله من المؤلفات : الأمالى ، ونتائج الفكر فى النحو ، والروض الأنف ، والفرائض ، والتعريف والإعلام بما أبهم فى القرآن من الأسماء والأعلام . ومسائل أخرى كثيرة . وقد ذاع صيته فى الأندلس والمغرب . انظر دراستنا عنه ، والمطرب لابن دحية ٢٣٠ ، وبغية الملتمس ٣٥٤ ، والتكملة ٥/٥٧٠–٥٧١ .

(٤) كذا فى الأصل والتيمورية ، يريد مشاركته فى النحو إلى ما عرف به فى العلوم الأخرى

(٥) العظلم : الليل المظلم ، وعصارة شجر ، أو نبت يصبغ به .

(٦) فى الأصل : « ثم فتحت » .

قيل : كذلك « عظلم » يقال فى تصغيره بالضم ، وفى جمعه على « فعالل » بالفتح .

فإن قيل : للاسم أحوال يرفع فيها ، وأحوال ينصب فيها ، وأحوال يخفض فيها .

قيل : إذا كانت تلك الأحوال معلومة بالعلل الأول ، الرفع بكونه فاعلا أو مبتدأ أو خبراً أو مفعولا لم يسم فاعله . والنصب بكونه مفعولا ، والخفض بكونه مضافاً إليه ـ صار الآخر كالحرف الأول الذى يضم فى حال ، ويفتح فى حال ، ويكسر فى حال ؛ يكسر فى حال الإفراد ، ويفتح فى حال الجمع ، ويضم فى حال التصغير .

* * *

اسقـــــاط التمار يـــــن

ومما ينبغي أن يسقط من النحو : « ابن من كذا مثال كذا » ، كقولهم : « ابن من البيع مثال فعل » ، فيقول قائل : « بوع » ، أصله : « بيع » ، فيبدل من الياء واواً لانضمام ما قبلها(١) ؛ لأن النطق بها ٣٥٠ ثقيل، كما قالت العرب : موقن وموسر ، أصل موقن : ميقن ؛ لأنه اسم فاعل ، وفعله : أيقن ، ففاء الفعل منه ياء . وكذلك ينبغي أن يكون اسم الفاعل منه فاؤه ياء ، كما أن « أكرم » اسم الفاعل منه : « مكرم » ، ففاء الفعل وهي الكاف هي فاء [اسم الفاعل(٢)] في مكرم . وكذلك كل اسم فاعل صحيح فاؤه فاء فعله ، وعينه عينه ، ولامه لامه . وتقول في جمع « موسر » : مياسير ، وفي تصغيره : مييسر ؛ لما زالت علة [إبدال(٣)] الياء واواً — وهي سكونها وانضمام ما قبلها — رجع إلى أصله .

ومن قال : « بيع » — بالكسر — كسر الباء لتصح الياء ، كما قالت العرب : « بيض » ، و « عين » ، و « غيد» ، في جمع : بيضاء ، وعيناء ، وغيداء وكذلك المذكر ، لأن فعلاء يجمع على فُعل ، كحمراء وحمر ، وشقراء وشقر . والقياس أن يقال : بُيض ، وغُيد ، وعُين ؛ لكنهم عدلوا إلى الكسر لئلا يبدلوا من الياء واواً .

وأما أي الرأيين هو الصواب ، فلكل واحد من الرأيين حجة ، فحجة من أبدل الياء واواً أن « بوعاً » مفرد ، وحمله على « موسر » ونظرائه أولى من الحمل على الجمع . وأيضاً فإنا وجدنا الآخر يتبع الأول ، أكثر

---

(١) انظر شرح الشافية للرضي ٢/٢٩٤ — ٣١١ . والمنصف لابن جني ١/١٨٠—١٨٣ وغير موطن من هذا الكتاب .

(٢) مكانه في الأصل : « الفعل » .

(٣) في الأصل : « بدل » .

مما يتبع الأول الآخر ، قالوا : ميعاد وميزان ، فأبدلوا الآخر للأول ، ولم يبدلوا الكسرة ضمة ولا فتحة لتصح الواو .

وكذلك الأمر مما فاؤه واو ، نحو : « ايجل » و « ايسَنْ(١) » .

وكذلك « رياض » و « ثياب » ، أصله : رِوَاض وثواب ، فأبدل من الواو ياء لانكسار ما قبلها ، ولشروط أخر .

وكذلك : صام صياماً ، وقام قياماً ، أصله : صوام وقوام ، فأبدل من الواو ياء لانكسار ما قبلها .

وكذلك : « غُزِي » و« دُعِي » ، وكل مالامه واو ، إذا بنى [لما](٢) لم يسم فاعله .

وكذلك اسم الفاعل مما لامه واو ، يقال : رأيت غازيا .

وكذلك : « قيل » ، و « سيق » ، على اللغة الفصيحة(٣) .

فهذا كله يتبع فيه الآخر الأول .

وحجة من قال : «بِيض» قياسه على «بيض» ، وإبدال الضمة كسرة لتصح الياء أولى من رد الياء إلى الواو ، لأن الياء أخف ، وهي الغالبة على الواو .

وكما يتبع الآخر الأول ، كذلك يتبع الأول الآخر ، قالوا في تصغير « شيخ(٤) » : « شِيَيخ(٥) » ، وكسرت الشين من أجل الياء .

---

(١) كذا في الأصل والتيمورية : « ايسن » ، وهو أمر من الوسن ، وهو النوم ، يقال : وسن – كفرح – وسنا .
(٢) ليست في الأصل .
(٣) انظر اللغات في الكتاب ٤/٣٤٢ .
(٤) بعد كلمة « شيخ » في الأصل والتيمورية كلمة لم أتبينها وهي : « وجابة » .
(٥) انظر الكتاب ٣/٥٣٣ .

وقالوا فى الأمر من الثلاثى المضموم العين بضم ألف الوصل لانضمام العين ، نحو : اقتل واخرج . وما أشبههما ، فلولا ضم العين لكانت الألف مكسورة كما هى فيما عينه مفتوحة أو مكسورة .

ومما يتبع فيها الأول الآخر : امرؤ وابنم .

إلا أن المواضع التى يتبع فيها الآخر الأول أكثر فى كلام العرب من المواضع التى ٣٦٠ يتبع فيها الأول الآخر ، ولكن رد الواو إلى الياء أكثر من رد الياء إلى الواو . و « كِيلَ » و « بِيعَ » أفصح من « كول » و « بوع ». فهذا على ثلاثة أقسام : ما رد الآخر إلى الأول لا غير ، وما رد الأول إلى الآخر لا غير ، وما فيه لغتان : رد الآخر إلى الأول ، ورد الأول إلى الآخر ، إلا أن رد الأول إلى الآخر أفصح . فترجح بهذا أن قول من يقول : « بيع » أظهر .

فهذا فى مسألة واحدة ، فكيف إذا أكثر من هذا الفن ، وطال فيه النزاع ، وامتدت إليه أطناب القول ، مع قلة جداه ، وعدم الافتقار إليه . والناس عاجزون عن حفظ اللغة الفصيحة الصحيحة ، فكيف بهذا المظنون المستغنى عنه !

• • •

فما(١) يجب أن يسقط من النحو الاختلاف فيما [لا](٢) يفيد نطقاً ، كاختلافهم فى رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، وسائر ما اختلفوا فيه من العلل الثوانى وغيرها مما لا يفيد نطقا ، كاختلافهم فى رافع المبتدأ ، وناصب المفعول ؛ فنصبه بعضهم بالفعل ، وبعضهم بالفاعل ، وبعضهم بالفعل والفاعل معاً . وعلى الجملة فما لا يفيد نطقا .

• • •

(١) فى الأصل : « وما » واستبدلنا بالواو فاء حتى لا يبدو فى كلامه تكرار ، بل يكون قوله التالى اختصاراً لكلامه السابق .

(٢) ليست فى الأصل .

ختام المخطوطة

كمل ، والحمد لله حق حمده ، والصلاة على محمد نبيه وعبده ، وسلم تسليما .

مراجـــــــع التحقيـــــق

١ ـ ابن كيسان النحوى للدكتور محمد إبراهيم البنا ط دار الاعتصام ، ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥ م .

٢ ـ ارتشاف الضرب لأبى حيان، نسخة بمكتبة كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر .

٣ ـ أمالى السهيلى ، تحقيق د . محمد إبراهيم البنا ط السعادة ١٣٩٠ هـ ـ ١٩٧٠ م .

٤ ـ الأمالى الشجرية ، ط دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد سنة ١٣٤٩هـ

٥ ـ أمالى القالى ، ط السعادة ١٣٧٣ هـ ـ ١٩٥٣ م .

٦ ـ إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط دار الكتب ١٣٦٤ هـ ـ ١٩٥٠ م .

٧ ـ الانتصار فى الرد على المبرد فى نقده لسيبويه ،لابن ولاد ، مخطوط بالمكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية .

٨ ـ الانصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين، لأبى البركات الانبارى ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، ط السعادة ١٣٨٠ هـ ـ ١٩٦١ م .

٩ ـ البحر المحيط لأبى حيان ، ط السعادة .

١٠ ـ بغية الملتمس للضبى ، ط مجريط ١٨٨٤ م .

١١ ـ بغية الوعاة للسيوطى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط عيسى البابى الحلبى ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٤ م .

١٢ ـ البيان والتبين للجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون ، الطبعة الثالثة ١٣٨٨ هـ ـ ١٩٦٨ م .

١٣ ـ الترمذى بشرح ابن العربى ، ط . الصاوى ١٣٥٣ هـ ـ ١٩٣٤ م .

١٤ ـ التكملة لكتاب الصلة ، ط مدريد ، ط الشرقية بالجزائر .
١٥ ـ حاشية الصبان على شرح الأشمونى . ط دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة .
١٦ ـ حاشية يس على الألفية ، ط المولوية بفاس ١٣٢٧ هـ .
١٧ ـ خزانة الأدب للبغدادى ، ط المطبعة الأميرية ببولاق ١٢٩٩ هـ .
١٨ ـ الخصائص لابن جنى ، تحقيق محمد على النجار ، ط . دار الكتب ١٣٧١ هـ ـ ١٩٥٢ م .
١٩ ـ الدرر اللوامع للشنقيطى ط . مطبعة كردستان العلمية بمصر ١٢٣٨ هـ .
٢٠ ـ ديوان أبي تمام ، تصحيح محي الدين الخياط .
٢١ ـ ديوان الأعشى ، دار صادر بيروت .
٢٢ ـ ديوان جرير ، دار صادر بيروت .
٢٣ ـ ديوان الحطيئة ، دار صادر بيروت .
٢٤ ـ ديوان الفرزدق ، دار صادر بيروت .
٢٥ ـ ديوان المتنبى ، شرح العكبرى ، نشر دار الكتاب العربى ـ بيروت .
٢٦ ـ ديوان النابغة ، صنعة ابن السكيت ، تحقيق د . شكرى فيصل ـ دار الفكر بيروت .
٢٧ ـ ديوان النابغة ، رواية الأصمعى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر ١٩٧٧ م .
٢٨ ـ ديوان النمر بن تولب ، صنعة الدكتور نورى حمودى القيسى ، مطبعة المعارف ـ بغداد ١٩٦٩ م .
٢٩ ـ سنن ابن ماجه ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى ، ط . عيسى البابى الحلبى
٣٠ ـ السهيلى ومذهبه النحوى ، رسالة دكتوراه بمكتبة كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر ، مقدمة من محمد إبراهيم البنا ، ١٣٩٠ هـ ـ ١٩٧٠ م .
٣١ ـ شذور الذهب لابن هشام ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، ط . السعادة بمصر ١٣٦٧ هـ ـ ١٩٤٨ م .

٣٢ ـ شرح الأشموني على الألفية (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) ، ط . دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة .
٣٣ ـ شرح السيرافي على الكتاب ، مخطوط بدار الكتب المصرية .
٣٤ ـ شرح شافية ابن الحاجب للرضى ، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين ط حجازي بالقاهرة ١٣٥٦ هـ .
٣٥ ـ شرح الكافية للرضى ، تحقيق يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة بنغازي ، ط الشروق ـ بيروت ١٩٧٥ م .
٣٦ ـ شرح المفصل لابن يعيش ، ط . المنيرية .
٣٧ ـ صحيح البخاري ، دار الشعب بالقاهرة .
٣٨ ـ صحيح مسلم بشرح النووي ، ط . المطبعة المصرية بالأزهر ١٣٤٧ هـ ـ ١٩٢٩ م .
٣٩ ـ الصلة في تاريخ علماء الأندلس لابن بشكوال . الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦ م .
٤٠ ـ عيون الأخبار لابن قتيبة ، ط دار الكتب ١٣٤٩ هـ ـ ١٩٣٠ م .
٤١ ـ فهرسة ابن خير ، منشورات المكتب التجاري ببيروت .
٤٢ ـ كتاب الاختيارين ، صنعة الأخفش الأصغر ، تحقيق الدكتور . فخر الدين قباوة ، ط الكتبي ـ دمشق ١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٤ م .
٤٣ ـ الكتاب لسيبويه ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط دار القلم بالقاهرة ١٣٨٥ هـ ـ ١٩٦٦ م .
٤٤ ـ كتاب الأصول في النحو لأبي بكر بن السراج ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ، ط . مطبعة النعمان ـ النجف الأشرف ١٣٩٣ هـ ـ ١٩٧٣ م .
٤٥ ـ كتاب المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني ، على هامش خزانة الأدب ، ط . المطبعة الأميرية ببولاق ١٢٩٩ هـ .
٤٦ ـ لسان العرب لابن منظور .
٤٧ ـ مجالس ثعلب ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط . دار المعارف بالقاهرة المطبعة الثانية ١٩٦٠ م .

٤٨ ـ مجمع الأمثال للميداني ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، ط . مطبعة السنة المحمدية ١٣٧٤ هـ ـ ١٩٥٥ م .
٤٩ ـ المحتسب لابن جني ، تحقيق على النجدى ناصف وآخرين . دار التحرير ١٣٨٦ هـ .
٥٠ ـ المطرب من أشعار أهل المغرب لابن دحية ، تحقيق إبراهيم الأبيارى وآخرين ، ط . الأميرية ١٩٥٤ م .
٥١ ـ معجم الأدباء لياقوت ـ المطبعة الأخيرة ، ط . مطبعة عيسى البابي الحلبي .
٥٢ ـ المغنى فى تصريف الأفعال ، لمحمد عبد الخالق عضيمة ، دار العهد الجديد للطباعة ، الطبعة الأولى ١٣٧٤ هـ ـ ١٩٥٤ م .
٥٣ ـ مغنى اللبيب لابن هشام ، تحقيق الدكتور مازن المبارك وآخرين ، دار الفكر ـ بيروت ١٩٦٩ م .
٥٤ ـ مقاييس اللغة لابن فارس ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الثانية ، ١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩ م .
٥٥ ـ المقتضب للمبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، دار التحرير بمصر
٥٦ ـ المنصف لابن جني ، تحقيق إبراهيم مصطفى وآخرين ، ط ، مصطفى الحلبي ١٩٥٤ م .
٥٧ ـ نتائج الفكر فى النحو للسهيلي ، تحقيق د . محمد إبراهيم البنا ، منشورات جامعة قاريونس بليبيا ، ط ، دار الشروق ببيروت ١٣٩٨ هـ ١٩٧٨ م .
٥٨ ـ نقد الشعر لقدامة بن جعفر ، تحقيق كمال مصطفى ، ط ، السعادة. بمصر ١٩٦٣ م .
٥٩ ـ النوادر لأبي زيد ، ط الكتاب العربي ـ بيروت .
٦٠ ـ همع الهوامع للسيوطي ، ط . السعادة .
٦١ ـ وفيات الأعيان لابن خلكان ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد . ط السعادة ١٩٤٨ م .

الفهارس

١ – فهرس الآيات(*)

* فهرست الآيات والأحاديث والأمثال والأشعار الواردة في نص كتاب الرد على النحاة .

* * *

٢ — فهرس الأحاديث

٣ — فهرس الأمثال

* * *

٤ – الأشعـــار

١٢٥ فلا يدعنى قومى صريعاً لحرة   لئن كنت مقتولا ويسلم عامر
١٠٥ فلا ذا جلال هبنه لجلاله   ولا ذا ضياع هن يتركن للفقر
٦٨ خل الطريق لمن يبنى المنار به   وابرز ببرزة حيث اضطرك القدر
١١٨ فلو نبش المقابر عن كليب   فيخبر بالذنائب أى زير
٩١ إنى ضمنت لمن أتانى ماجنى   وأبى فكان وكنت غير غدور
٧٦ يقول من تقرع أسماعه   كم ترك الأول للآخر
١٠٧ أصبحت لا أحمل السلاح ولا   أملك رأس البعير إن نفرا
والذئب أخشاه إن مررت به   وحدى، وأخشى الرياح والمطرا
٩ أرواح مودع أم بكور   أنت فانظر لأى ذاك تصير

• • •

٦٧ وابن اللبون إذا مالز فى قرن   لم يستطع صولة البزل القناعيس

• • •

١١٣ أفى كل عام مأتم تبعثونه   على محمر ثوبتموه ومارضا

• • •

١٢٢ قتلت بعبد الله خير لداته   ذؤاباً، فلم أفخر بذاك وأجزعا
١٠٦ لا تجزعى إن منفسا أهلكته   وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعى

• • •

١١٧ وما قام منا قائم فى ندينا   فينطق إلا بالتى هى أعرف
١٢٤ للبس عباءة وتقر عينى   أحب إلى من لبس الشفوف

• • •

١٢١ ألم تسأل الربع القواء فينطق   وهل تخبرنك اليوم بيداء سملق

• • •

٩٦ أميران كانا آخيانى كلاهما   فكلا جزاه الله عنى بما فعل
١٢٠ ولا زال قبر بين تبنى وجاسم   عليه من الوسمى جود ووابل
فينبت حوذانا وعوفا منورا   سأتبعه من خير ما قال قائل

• • •

٥ ـ الأعلام*

* هذه فهرسة للأعلام الواردة في الدراسة ونص ابن مضاء .

* * *

٦ – الأماكن

فهرس موضوعي

الموضوع الصفحة

كتاب الرد على النحاة

رقم الإيداع ٢٢٧٥/١٩٧٩

الترقيم الدولي ٨ — ٨٩ — ٧٣٠١